



جامعة الأزهر - غزة
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني

(1994 - 2010)

The Impact Of Exchange Rate on The Macro Indicators For
The Palestinian Economy
(1994 - 2010)

إعداد الطالب:

زاهر عبد الحليم خضر

إشراف:

د. عبد الحكيم أحمد الطلاع

أستاذ الاقتصاد المساعد

جامعة الأقصى - غزة

د. سمير مصطفى أبو مدالله

أستاذ مساعد ورئيس قسم الاقتصاد

عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة الأزهر - غزة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية الاقتصاد
والعلوم الإدارية جامعة الأزهر - غزة

غزة - فلسطين

1433 هـ - 2012 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾

[النساء: 82]

الإهداء

✕ إلى الذي أنار درب للعالم أجمع...

سيدنا محمد رسول الله للعالمين وصحابته الكرام
ومن سار على دربه إلى يوم الدين

✕ إلى النورين اللذين أنارا دربي بدعائهما أطال الله اعمارهما وأعانهما على طاعته...
"أمي وأبي"

✕ إلى نور عيوني ومهجة قلبي، اللاتي أذهبن بطلتني علي الهم والتعب وأدخلن بدلاً
منها السعادة والفرح والطموح...
تيما ... سما ... فرح

✕ إلى التي شاركتني المشوار فقاسمتني الحزن والفرح...
زوجتي العزيزة

✕ إلى اللذين رووا بدمائهم الطاهرة ثرى فلسطين...
شهادتنا الأبرار وعلى رأسهم الشهيد الخالد "ياسر عرفات"

✕ إلى بلدي الحبيبة...

فلسطين فك الله أسرها

إليهم جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

زاهر خضر

شكر وتقدير

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بالحمد والشكر والامتنان لله عز وجل، الذي أمدني بالصبر والإيمان وأكرمني بنعمه التي لاتعد ولا تحصى، فالحمد لله رب العالمين القائل في كتابه الحكيم ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ [النحل:53].

ويسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير للدكتور الفاضل: **سمير مصطفى أبو مدلل** عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الأزهر - غزة، والدكتور الفاضل: **عبدالحكيم أحمد الطلاع** أستاذ الاقتصاد المساعد بجامعة الأقصى - غزة، وذلك لتفضلهما بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وعلى ما بذلوه من وقت وجهد في إثراء هذه الرسالة وإخراجها بشكلها الحالي، لذا أسأل الله أن يبارك لهما في علمهم وعملهم.

كما يشرفني أن أتقدم بالشكر والتقدير للدكتور الفاضل: **سيف الدين يوسف عودة**، والدكتور الفاضل: **نسيم حسن أبو جامع**، لتفضلهما على قبول مناقشة هذه الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل من ساعدني وساهم في إثراء هذه الدراسة، بالملاحظات القيمة والسديدة، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور: **عبد الحسين جليل الغالبي**، أستاذ الاقتصاد بجامعة الكوفة بالعراق وأيضا الأخ الأستاذ **حاتم جميل الحرازين**، على جهده الذي بذله في إثراء الدراسة القياسية.

الباحث

زاهر خضر

ملخص الدراسة

تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994 - 2010)

هدفت الدراسة إلى إيضاح الآثار الاقتصادية لتغيرات أسعار صرف العملات المتداولة في مناطق السلطة الفلسطينية على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1994 - 2010)، وتحديد اتجاه تلك الآثار وطبيعة تأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني.

ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتقسيم دراسته إلى ثلاثة أجزاء:

فخصص الجزء الأول للجوانب النظرية المتعلقة بموضوع سعر الصرف وأنواعه وأنظمتها ونظريات تحديده، وكذلك العوامل التي تؤثر في تحركاته حسب النظرية الاقتصادية.

في حين تناول الجزء الثاني من الدراسة وصفاً للمؤشرات الاقتصادية الفلسطينية التي تتأثر بتغيرات أسعار صرف العملات المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني، حيث تطرق الباحث لتطور النظام النقدي في فلسطين، وأوضح أثر غياب العملة الوطنية على الإيرادات العامة الفلسطينية، وقام بوصف الإيرادات العامة الفلسطينية وطرق وأوجه جبايتها، والنفقات العامة وكيفية إنفاقها.

أما في الجزء الثالث للدراسة فقام الباحث باستعراض منهجية الدراسة والنتائج القياسية التي تم الحصول عليها من النماذج القياسية المقدرة، وذلك باستخدام أسلوبين للقياس حيث اعتمد الأسلوب الأول على الأساليب الحديثة في دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة والتعرف على خصائصها الإحصائية من خلال استخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية والتكامل المشترك لإنجل - جرانجر وجوهانسون، ومن ثم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً لتقدير الصيغة النهائية للعلاقة المقدرة بين المتغيرات الاقتصادية، بالإضافة لأسلوب آخر تمثل في أسلوب الانحدار الخطي البسيط، وذلك بالاستعانة بمعاملات الانحدار الذاتي التي تكمن أهمية استخدامها في التخلص من مشاكل الانحدار الخطي وبالتحديد مشكلة الانحدار الذاتي.

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية: وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وكلا من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات والنفقات العامة والتضخم، ووجود علاقة طردية بين سعر الصرف وإجمالي الصادرات والواردات.

Abstract

The Impact Of Exchange Rate on The Macro Indicators For The Palestinian Economy (1994 – 2010)

The study aimed to explaining the macroeconomic effects (that) caused by the exchange rate, and, the study tried to determine the nature of these effects on the Palestinian Economy during the period '1994 – 2010'.

To achieve this goal, the researcher have divided the study into three parts.

The first part for the theoretical side that related to exchange rate regimes, and to discover the exchange rate changes its according to the economy theory.

The second part is a descriptive to the Palestinian economic indicators that have been effected, Also The researcher review the monetary system in Palestine, and give an explained why there is no domestic Palestinian currency and how this effected the Palestinian public revenues, The researcher has described the Palestine revenues and the ways they are taken, Also the total Expenditures and the ways of expenditure.

The third part discussed the methodology that used in the study and the mixed results that have been found.

The **results** have been found by using two models, The first model depends on the modern ways in studying the relationship between economic variables by using time series models is mutual cointegration models for Ingle – Granger and Johanson, Also The researcher used another model of linear regression.

The study has found that there is a negative relation between real exchange rate and real GDP, and there is a negative relation between nominal exchange rate and inflation rate in the Palestine economy, Moreover, the study found there is a positive relation between real exchange rate and exports and imports.

فهرس المحتويات

ب.....	الإهداء
ج.....	شكر وتقدير
د.....	ملخص الدراسة
ه.....	Abstract
و.....	فهرس المحتويات
ط.....	فهرس الجداول
ك.....	فهرس الأشكال

1.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة
2.....	المقدمة
3.....	أولاً: مشكلة البحث
3.....	ثانياً: فرضيات البحث
3.....	ثالثاً: أهمية البحث
4.....	رابعاً: أهداف البحث
4.....	خامساً: الدراسات السابقة
16.....	سادساً: التعقيب على الدراسات السابقة

17.....	الفصل الثاني: مفهوم وأنظمة ونظريات سعر الصرف
18.....	المقدمة
19.....	المبحث الأول: سعر الصرف المفهوم والانظمة
19.....	أولاً: مفهوم سعر الصرف
19.....	ثانياً: أنواع أسعار الصرف وقياسها
24.....	ثالثاً: أنظمة أسعار الصرف
34.....	المبحث الثاني: نظريات تحديد سعر الصرف
34.....	أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية
37.....	ثانياً: نظرية تعادل معدلات الفائدة
39.....	ثالثاً: نظرية تحديد سعر الصرف القائمة على أساس التجارة أو المرونة
40.....	رابعاً: المدخل النقدي وتحديد سعر الصرف
41.....	خامساً: طريقة توازن المحفظة لتحديد سعر الصرف

43	المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في انتقال أثر سعر الصرف
43	أولاً: كمية النقود.....
45	ثانياً: أسعار الفائدة.....
47	ثالثاً: التضخم المحلي والعالمي.....
48	رابعاً: ميزان المدفوعات.....
51	خامساً: الدخل وسعر الصرف.....
52	سادساً: عجز الموازنة والسياسة المالية.....
53	سابعاً: العوامل الغير اقتصادية المؤثرة في سعر الصرف.....
53	الخلاصة.....

54.....**الفصل الثالث: إجراءات ومنهجية الدراسة**

55	مقدمة.....
55	أولاً: النماذج القياسية المراد تقديرها.....
58	ثانياً: تعريف متغيرات النماذج القياسية.....
61	ثالثاً: مصادر بيانات متغيرات النماذج القياسية.....
61	رابعاً: المنهجية القياسية المستخدمة في تقدير النماذج القياسية.....

64.....**الفصل الرابع: التطورات الاقتصادية والنقدية والمالية في فلسطين**

65	المقدمة:.....
66	المبحث الأول: النظام النقدي في فلسطين.....
66	أولاً: تطور النظام النقدي في فلسطين.....
70	ثانياً: المراحل التي مر بها سعر صرف العملة الإسرائيلية.....
72	ثالثاً: مرحلة السلطة الفلسطينية 1994.....
73	رابعاً: خسائر الاقتصاد الفلسطيني جراء عدم وجود عملة وطنية.....
78	المبحث الثاني: المالية العامة في فلسطين.....
78	أولاً: تطور المالية العامة في فلسطين.....
78	ثانياً: مفهوم المالية العامة والموازنة العامة.....
79	ثالثاً: هيكل الموازنة العامة الفلسطينية.....
82	رابعاً: تطورات الموازنة الفلسطينية.....
87	خامساً: عجز الموازنة والدين العام الخارجي.....

90	المبحث الثالث: تطور المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني.....
90	أولاً: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 1994-2010
96	ثانياً: العمل والبطالة
98	ثالثاً: الأسعار والتضخم والقوة الشرائية
103	رابعاً: التجارة الخارجية "الميزان التجاري"
105	الخلاصة.....
106	الفصل الخامس: نتائج تقدير النماذج القياسية.....
107	أولاً: نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية
108	ثانياً: نتائج اختبار التكامل المشترك.....
109	ثالثاً: نتائج تقدير دوال نماذج الدراسة
114	رابعاً: نتائج اختبار الفرضيات.....
116	النتائج والتوصيات.....
117	النتائج
119	التوصيات.....
120	المراجع.....
127	الملاحق.....

فهرس الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	الرقم
107	نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة	-1
108	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة إنجل وجرانجر	-2
109	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون)	-3
109	نتائج تقدير نموذج دالة الواردات	-4
110	نتائج تقدير نموذج دالة الصادرات	-5
111	نتائج تقدير نموذج دالة التضخم	-6
111	نتائج تقدير نموذج دالة الناتج المحلي الاجمالي	-7
112	نتائج تقدير نموذج دالة النفقات	-8
113	نتائج تقدير نموذج دالة الايرادات	-9
128	النقود المتداولة في فلسطين خلال الفترة (1928-1938) بالجنيه الفلسطيني	-10
128	التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1970-1987) بالمليون دولار	-11
129	نسبة القوى العاملة الفلسطينية في إسرائيل حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1970-1988)	-12
129	سعر صرف الشيكل مقابل الدينار خلال (1970-1989)	-13
130	يوضح التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ونسبة التضخم في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1970-1989)	-14
131	التغيرات في سعر صرف الليرة والشيكل القديم مقابل الدولار وسلة العملات للفترة (1948-1977)	-15
132	خسارة الاقتصاد الفلسطيني جراء عدم إصدار العملة الفلسطينية خلال الفترة (1994-2010)	-16
133	المالية العامة في فلسطين	-17
135	النفقات العامة ونسبة النمو فيها ونسبتها من الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 1994 - 2010	-18
136	الإيرادات العامة ونسبة النمو فيها ونسبتها من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1994-2010) بالمليون دولار	-19

رقم الصفحة	اسم الجدول	الرقم
137	العجز المالي للسلطة الفلسطينية ونسبته من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفترة (1994-2010) بالمليون دولار	-20
138	يوضح إجمالي الدين العام ونسبة نموه ونصيب الفرد منها لفترة 1997 - 2010	-21
139	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة - سنة الأساس 2004 خلال الفترة (1994-2010) بالمليون دولار	-22
140	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 2004 خلال الفترة (1995-2010)	-23
141	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية - سنة الأساس 2004 خلال الفترة (1994-2010)	-24
142	توزيع الافراد 15 فأكثر في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2010)	-25
143	نسبة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1995-2010)	-26
144	نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2010)	-27
145	متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيقل الإسرائيلي والعلاقة بين التغيير في القوة الشرائية وكل من التضخم، ومعدل التغيير في سعر الصرف في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1996-2010)	-28
146	التجارة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة (1994-2010)	-29
146	نتائج اختبار شروط طريقة المربعات الصغرى	-30
148	بيانات نماذج السلاسل الزمنية	-31
152	بيانات نموذج الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	-32
153	بيانات نماذج الانحدار البسيط	-33

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	اسم الشكل	الرقم
30	تحديد سعر الصرف في ظل نظام سعر الصرف الثابت	-1
31	تحديد سعر الصرف في ظل النظام المرن "المعوم"	-2
33	آلية تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف	-3
44	أثر الإفراط بالإصدار النقدي على رفع سعر الصرف الاجنبي	-4
46	أثر تغيرات سعر الفائدة على سعر الصرف	-5
50	أثر اختلاف مروونات عرض الصرف الاجنبي	-6
84	النمو في النفقات العامة خلال الفترة 1994 - 2010	-7
86	نمو الإيرادات العامة الفلسطينية للفترة 1994 - 2010	-8
88	العجز المالي لموازنة السلطة الفلسطينية للفترة (1994-2010)	-9
92	نمو الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995-2010)	-10
93	مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة من (1994-2010)	-11
95	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفترة (1994-2010)	-12
98	نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة (1994-2010)	-13
100	معدل التضخم في فلسطين للفترة (1994-2010)	-14
102	يوضح تغير القوة الشرائية للدولار الأمريكي خلال الفترة (1994-2010)	-15
104	إجمالي الصادرات والواردات وصافي الميزان التجاري للفترة (1994-2010)	-16
147	السلاسل الزمنية في المستوى (Level)	-17
147	السلاسل الزمنية في الفرق الأول	-18

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

أولاً: مشكلة البحث

ثانياً: فرضيات البحث

ثالثاً: أهمية البحث

رابعاً: أهداف البحث

خامساً: الدراسات السابقة

سادساً: التعقيب على الدراسات السابقة

الفصل الأول الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

المقدمة:

يحتل موضوع التغير في سعر الصرف على حيز كبير من الدراسات الاقتصادية والفكر الاقتصادي، وتأتي أهمية ذلك من خلال الآثار الاقتصادية التي يحدثها تغير سعر الصرف على المؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل عام، فالدول النامية ومنها مناطق السلطة الفلسطينية معظم اقتصاداتها مفتوحة وبشكل كبير، وتعاني من عجز في موازين مدفوعاتها وذلك بسبب كبر حجم الواردات فيها بالنسبة للصادرات، وكذلك بسبب تذبذبات أسعار الصرف الأجنبية، حيث تؤثر تغيرات سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري للدولة، بحيث أن ارتفاع سعر صرف العملة المحلية للدولة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار النسبية لسلعها المحلية، الأمر الذي يؤدي لارتفاع أسعار صادراتها قياساً بأسعار وارداتها من السلع الأجنبية، كذلك فإن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية يؤدي لارتفاع أسعار الواردات مقابل انخفاض أسعار الصادرات، وهذا يؤدي لاختلال شروط التبادل التجاري وذلك بسبب اعتماد واردات تلك الدول على السلع الاستهلاكية والمواد الخام التي لا يتوفر بديل محلي لها، الأمر الذي يؤدي إلى تباطؤ النمو في تلك الدول.

وتعد مناطق السلطة الفلسطينية من المناطق التي تعاني نتيجة تقلبات سعر الصرف، حيث أنه لا توجد عملة فلسطينية مما يجعلها تتأثر بتلك الآثار بشكل أكبر لأنها لا تتحكم في أسعار صرف العملات التي تتداول في مناطقها، فمناطق السلطة الفلسطينية تعتمد على ثلاث عملات رئيسية للتداول وهي "الشيكل الإسرائيلي، الدينار الأردني، والدولار الأمريكي بالإضافة إلى اليورو" لذا فإنها تتأثر أكثر من غيرها نتيجة تقلبات سعر الصرف لأنها تعتمد على ثلاث عملات وليس على عملة وطنية، ولأن السلطة الفلسطينية من الدول التي اقتصادها مفتوح وتعتمد كذلك على المنح والمساعدات والقروض في تمويل ميزانيتها، وتستورد أكثر مما تصدر في تجارتها الخارجية، فإن تغيرات أسعار صرف العملات التي تتعامل بها السلطة سوف يؤثر على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني فارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الذي يعد العملة الأكثر تداولاً في مناطق السلطة سوف يؤدي لارتفاع أسعار السلع المستوردة واختلال الميزان التجاري الفلسطيني، كذلك فإن ارتفاع الشيكل يؤدي لعزوف الدول من استيراد المنتجات الفلسطينية مما يؤدي لهبوط الإنتاج المحلي من السلع والخدمات المصدرة، كذلك فإن الدولار الضعيف يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للمدخرات ولرواتب شريحة واسعة من الموظفين وهذا كله يؤدي بآثار مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد الفلسطيني.

أولاً: مشكلة البحث:

إن وجود ثلاث عملات متداولة في الاقتصاد الفلسطيني وكل عملة تتبع دولة تختلف ظروفها الاقتصادية عن الأخرى، في ظل غياب العملة الفلسطينية يشير وبشكل واضح الى أن الاقتصاد الفلسطيني تابع ويتأثر بالتغيرات الحادثة في أسعار صرف العملات المتداولة فيه وبالتالي يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير أسعار الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني؟

وينبثق من السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية هي:

- 1- هل يؤثر انخفاض سعر الصرف على الإيرادات العامة الفلسطينية؟
- 2- ما أثر تغير سعر الصرف على النفقات العامة الفلسطينية؟
- 3- هل توجد علاقة بين تغيرات سعر الصرف والتضخم في مناطق السلطة الفلسطينية؟
- 4- ما هي آثار تقلبات سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي؟
- 5- ما أثر التغيرات في سعر الصرف على التجارة الخارجية الفلسطينية؟

ثانياً: فرضيات البحث:

في ضوء مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- 1- هناك علاقة عكسية بين تغير سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي وحجم الإيرادات العامة الفلسطينية.
- 2- سعر الصرف الفعلي الحقيقي له تأثير ايجابي على إجمالي الصادرات والواردات الفلسطينية.
- 3- تغيرات سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي لها علاقة عكسية مع معدل التضخم في مناطق السلطة الفلسطينية.
- 4- تؤثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في مناطق السلطة الفلسطينية.
- 5- توجد علاقة عكسية بين تذبذبات سعر الصرف الاسمي للشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي والنفقات العامة الفلسطينية.

ثالثاً: أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال توضيح:

- 1- بيان الآثار الاقتصادية لسعر الصرف على النشاط الاقتصادي الفلسطيني.
- 2- بيان النظام النقدي السائد في مناطق السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

3- إبراز تأثير سعر صرف الشيكل مقابل العملات الأخرى المتداولة في مناطق السلطة الفلسطينية على المالية العامة الفلسطينية.

4- توضيح مدى تأثير سعر الصرف على الاقتصاد الفلسطيني في ظل غياب العملة الفلسطينية

5- قلة الدراسات التي تناولت تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني.

رابعاً: أهداف البحث:

يهدف الباحث في هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- توضيح أنواع وسياسات ونظريات سعر الصرف.

2- إيضاح مدى تأثير سعر الصرف على الإيرادات العامة والنفقات العامة الفلسطينية.

3- بيان أثر تغير سعر الصرف على إجمالي الصادرات والواردات الفلسطينية.

4- توضيح العلاقة بين سعر الصرف والتضخم.

5- بيان أثر سعر الصرف على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

خامساً: الدراسات السابقة:

1- الدراسات العربية:

أ- دراسة (علي وأبو السعود، 2007)، بعنوان: "العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والناتج الحقيقي في مصر، دراسة تحليلية قياسية".

هدف هذا البحث لتحديد العلاقة بين سعر الصرف الإسمي في مصر وسعر الصرف الحقيقي، كذلك تحديد طبيعة العلاقة السببية التي تربط سعر الصرف الحقيقي والناتج الحقيقي في مصر، وتحديد الوزن النسبي للتغيرات في سعر الصرف الحقيقي في تفسيرها للتغيرات المستقبلية في الناتج المحلي الحقيقي في مصر وذلك للفترة من عام 1978 حتى عام 1999.

وأوضحت نتائج تحليل الارتباط الثنائي أن علاقة السببية هي بين سعر الصرف الحقيقي إلى الناتج الحقيقي وليس العكس، وقد استخدم الباحثان نموذج الانحدار الذاتي ذات المتجه (VAR)، ويتكون نموذج الدراسة من المعادلات التالية:

$$y = x'_{11}f + x'_{12}re - x'_{13}ir$$

$$f = -x'_{21}re + x'_{22}y$$

$$re = x'_{31}f + x'_{32}y - x'_{33}ir$$

حيث تكون النموذج السابق من ثلاث معادلات وثلاثة متغيرات داخلية وهي y التي تمثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، f وهو يمثل معدل التضخم، ir وهو يمثل سعر الفائدة الاسمي، re فيمثل سعر الصرف الحقيقي للجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي.

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- لم يترتب على التخفيض الإسمي للقيمة الخارجية للعملة المصرية تخفيض حقيقي لها خلال فترة الدراسة، حيث كان سعر الصرف الحقيقي مرتفعا نسبيا، وهذا يعني أن الجنيه المصري كان مقوما بأعلى من قيمته، وهذا ما يعني أن سعر الصرف الإسمي كان منحرفا عن سعر الصرف التوازني.
- أوضحت نتائج الدراسة أن علاقة السببية كانت بين سعر الصرف الحقيقي إلى الناتج الحقيقي خلال فترة الدراسة 1978-1999.
- أوضحت الدراسة أن الآثار الانكماشية على الناتج المحلي الحقيقي في مصر مرتبطة بارتفاع سعر الصرف الحقيقي والعكس صحيح، بمعنى أن الآثار الايجابية على الناتج المحلي الحقيقي في مصر مرتبطة بانخفاض سعر الصرف الحقيقي.

ب- دراسة (عمار، 2003)، بعنوان: "تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد المصري".

يسعى هذا البحث لتسليط الضوء على السياسات التي من خلالها يتحقق التثبيت الاقتصادي، ومن بين هذه السياسات سياسة إصلاح سعر الصرف الأجنبي، وما ينجم عنه من آثار على الناتج المحلي الإجمالي، حيث تهدف هذه الدراسة لبحث أثر تخفيض الجنيه المصري على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد المصري، ولبحث تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي في مصر بالإضافة لغيره من المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي، فإن النموذج القياسي للدراسة سوف يقوم بتقدير معاملات الدالة التالية:

$$RGDP = F(vY, xY, mY, RX, gY)$$

حيث أن:

$RGDP$ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

vY نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

xY نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الحقيقي.

mY نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

Rx سعر الصرف الحقيقي.

gY نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الحقيقي.

حيث اتخذت المعادلة السابقة النموذج القياسي الآتي:

$$RGDP = \alpha + \beta_1 vx + \beta_2 xy + \beta_3 my + \beta_4 rx + \beta_5 gy + \epsilon_t$$

واتخذت الدالة السلسلة الزمنية للفترة الممتدة من 1964 - 2000 وبعد تطبيق الانحدار توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والنتاج المحلي الحقيقي، فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي "أي انخفضت قيمة الجنيه المصري" انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي أن تخفيض قيمة الجنيه المصري له تأثير انكماشى على الناتج المحلي الإجمالي، وهذه العلاقة ضعيفة.
- توجد علاقة طردية بين كلا من الاستثمارات والصادرات مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فزيادة كلا من الصادرات والاستثمار يعني زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- توجد علاقة عكسية بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي، وتوجد علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي، وتلك علاقة ضعيفة.

ج- دراسة (بربور، 2008)، بعنوان: "العوامل المؤثرة في انتقال اثر أسعار الصرف الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن 1985-2006".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في انعكاس التحركات في أسعار العملات الأجنبية على مؤشرات الأسعار المحلية في الأردن خلال الفترة 1985 - 2006، ومن أجل الوصول لتحديد أهمية تلك العوامل ودرجة تأثيرها، وسرعة انتقالها إلى مؤشرات الأسعار المحلية في الأردن، ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم تقسيم الدراسة لجزئين حيث خصص الجزء الأول لدراسة الجوانب النظرية في موضوع العوامل المؤثرة في انعكاس التحركات في أسعار الصرف وأنواع أنظمة الصرف واثر اختلاف هذه الأنظمة على انتقال آثار أسعار الصرف والعوامل المؤثرة في تحديد أسعار الصرف، في حين تناول الجزء الثاني من الدراسة التحليل الإحصائي المتعلق باختبار الفرضية الأساسية التي تناولتها الدراسة والمتعلقة بقياس أثر التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشرات الأسعار المحلية بالأردن وكذلك قياس أثر صدمة العرض التي حددها الباحث بأسعار النفط، وصدمة الطلب التي حددها بعرض النقد على أثر انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشرات الأسعار بالأردن.

وقام الباحث باستخدام نموذج Time series study على البيانات المالية، واعتمد النموذج القياسي للباحث على المتغيرات التالية.

التغير في أسعار النفط، التغير في عرض النقد، أسعار الصرف الحقيقية REER مقارنة مع سعر صرف الدولار الأمريكي، الرقم القياسي لأسعار الجملة WPI، الرقم القياسي لأسعار المستهلكين CPI، حيث تم التعبير عن المتغيرات السابقة من خلال المعادلات التالية:

$$\begin{aligned}\pi_t^{oil} &= E_{t-1}(\pi_t^{oil}) + \varepsilon_t^{oil} \\ \pi_t^m &= E_{t-1}(\pi_t^m) + \varepsilon_t^m \\ \pi_t^e &= E_{t-1}(\pi_t^e) + \beta_1 \varepsilon_t^{oil} + \beta_2 \varepsilon_t^m + \varepsilon_t^{\Delta e} \\ \pi_t^{wpi} &= E_{t-1}(\pi_t^{wpi}) + \gamma_1 \varepsilon_t^{oil} + \gamma_2 \varepsilon_t^m + \gamma_3 \varepsilon_t^{\Delta e} + \varepsilon_t^{wpi} \\ \pi_t^{cpi} &= E_{t-1}(\pi_t^{cpi}) \delta_1 \varepsilon_t^{oil} + \delta_2 \varepsilon_t^m + \delta_3 \varepsilon_t^{\Delta e} + \delta_4 \varepsilon_t^{wpi} + \varepsilon_t^{cpi}\end{aligned}$$

حيث تشير الرموز في المعادلات السابقة لما يلي:

$\pi_t^{cpi}, \pi_t^{wpi}, \pi_t^e, \pi_t^m, \pi_t^{oil}$ تمثل كلا من أسعار النفط، وعرض النقد، وأسعار الصرف الحقيقية، مؤشر أسعار الجملة، مؤشر أسعار المستهلكين على التوالي.

E_{t-1} فهو القيمة المتوقعة للمتغير في الفترة السابقة $t-1$.

$\varepsilon_t^{cpi}, \varepsilon_t^{wpi}, \varepsilon_t^e, \varepsilon_t^m, \varepsilon_t^{oil}$ فهي تمثل صدمات العرض، وصدمات الطلب، التغير في أسعار الصرف، التغير في مؤشر أسعار الجملة، التغير في مؤشر أسعار المستهلكين.

وتوصلت الدراسة بعد اختبار الفرضيات باستخدام تحليل الانحدار الاتجاهي *Auto vector regression* الذي يستخدم في دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية للنتائج التالية:

- يوجد أثر للتحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر أسعار الجملة، ومؤشر أسعار المستهلكين.
- وجود علاقة بين صدمة الطلب وبين سرعة وحجم انتقال أثر التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية إلى مؤشر أسعار الجملة ومؤشر أسعار المستهلكين.
- وجود علاقة بين صدمة العرض وبين سرعة وحجم انتقال أثر التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية إلى مؤشر أسعار الجملة ومؤشر أسعار المستهلكين.

د - دراسة (عاشور، 2009)، بعنوان: "تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على مجموعة دول نامية للفترة 1974 - 2006".

هدفت هذه الدراسة للتأكد من وجود علاقة بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد من أجل دراسة تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي: وعلى ضوء ذلك فإن النموذج المستخدم لتقدير العلاقة يتمثل بالتالي:

$$Y_{it} = \alpha_1 + \beta_1 invGDP + \beta_2 popGR + \beta_3 sec + \beta_4 Gov + \beta_5 civil + \beta_6 open + \beta_7 war + \beta_8 \Delta tt + \beta_9 float + \beta_{10} fixed + \beta_{11} int + \varepsilon_{it}$$

حيث y تمثل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، $invGDP$ الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، $popGR$ المعدل السنوي لنمو السكان، sec نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي، Gov معدل نمو الاستهلاك الحكومي، $civil$ مؤشر الحرية المدنية، $open$ مؤشر الانفتاح للعالم الخارجي war متغير صوري يمثل فترات الحروب العراقية (1980 - 1988، 1990 - 1991)، Δtt تعبر عن التغير في معدل التبادل التجاري،

float متغير صوري يمثل نظام سعر الصرف المرن، fixed متغير صوري يمثل نظام سعر الصرف الثابت، int متغير صوري يمثل أنظمة أسعار الصرف الوسيطة. وبعد إجراء الانحدار على النموذج السابق فقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- أن معدل النمو تحت نظام سعر الصرف الثابت هو الأعلى من بين الأنظمة الأخرى، وذلك لمجموعة الدول النامية الأقل صناعة وبغض النظر عن مستوى الدخل الفردي.
- علاقة أنظمة الصرف الوسيطة بالنمو الاقتصادي كانت أكثر وضوحاً مع الدول مرتفعة الدخل، وتشير الدراسة بأن معدل النمو تحت أنظمة الصرف الوسيطة أعلى من معدل النمو تحت أنظمة الصرف المرنة.
- توجد علاقة إيجابية بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي لمجموعة الدول النامية الأقل تطوراً في الصناعة.

هـ - دراسة (زيرار والزعبي وعوض، 2009)، بعنوان: "أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري (1970 - 2004)".

تناولت هذه الدراسة أثر التغيير في سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1970 - 2004، وقد تم تقدير دالة الطلب الأجنبي على الصادرات، والطلب المحلي على الواردات، ودالة الحساب الجاري باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً والمستندة إلى اختبار التكامل المشترك *Cointegration*، وعليه فإن نموذج الدراسة سينقسم إلى النماذج التالية:

أ- نموذج الطلب الأجنبي على الصادرات المحلية، وتكتب معادلة ذلك النموذج كالتالي:

$$\log x_t = \alpha_0^t + \alpha_1 \log y_t^* + \alpha_2 \log q_t + \alpha_3 D + U_{xt}$$

حيث أن:

- x_t قيمة الصادرات السلعية الجزائرية بالعملة الوطنية الجزائرية في السنة t .
- y_t^* الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لأكثر 5 شركاء تجاريين للجزائر.
- q_t سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.
- D متغير وهمي ويشير إلى درجة الانفتاح التجاري، فيأخذ القيمة 1 في السنوات التي كانت فيها نسبة الانفتاح التجاري تفوق 40%، وتأخذ القيمة 0 للسنوات التي تقل فيها نسبة الانفتاح التجاري عن 40%.

U_{xt} البواقي لدالة الطلب الأجنبي على الصادرات المحلية الجزائرية.

ب- نموذج الطلب المحلي الجزائري على الواردات الأجنبية، وتكتب معادلته على النحو التالي:

$$\log M_t = \beta_0 + \beta_1 \log y_t + \beta_2 \log q_t + \beta_3 D_t + U_{Mt}$$

حيث أن:

- M_t قيمة الواردات السلعية الجزائرية في السنة t .
- y_t الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في الجزائر.

q_t سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري.

D درجة الانفتاح التجاري.

U_{xt} البواقي لدالة الطلب الجزائري على الواردات الأجنبية.

ج- دالة الميزان التجاري: تعتمد دالة الميزان التجاري على سعر الصرف الحقيقي والنتائج المحلي الجزائري، والنتائج المحلي الإجمالي للشركاء التجاريين، والمتغير الوهمي الذي يشير إلى انهيار أسعار البترول في العام 1986، وتكتب الدالة على النحو الآتي:

$$\log CA_T = \gamma_0 + \gamma_1 \log q_t + \gamma_2 \log y_t^* + \gamma_3 \log y_t + \gamma_4 D + U_t$$

حيث أن:

CA الميزان التجاري الجزائري.

D الصدمة البترولية التي حدثت في العام 1986، وذلك من أجل إظهار التأثير السلبي لتراجع أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري، فيأخذ هذا المتغير القيمة صفر قبل انهيار أسعار البترول، ويأخذ القيمة 1 بعد انهيار أسعار البترول.

U_T البواقي لدالة الميزان التجاري، وباقي المتغيرات قد تم تعريفهن سابقاً.

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- تتصف دالة الطلب الأجنبي على الصادرات بالمرونة بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي، مما يدل على أن تخفيض العملة قد أثر إيجابياً في تحسين وضع الميزان التجاري.
- يتصف الطلب المحلي الجزائري على الواردات بأنه عديم التأثير بالتغير في سعر الصرف الحقيقي، ويعود السبب في ذلك إلى أن معظم الواردات الجزائرية من السلع الاستهلاكية.
- الميزان التجاري غير مرن بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي، وهذا يدل على أن تخفيض العملة له أثراً إيجابياً في تحسين وضع الميزان التجاري الجزائري.

و- دراسة (مكاوي، 2002)، بعنوان: "أثر انخفاض سعر صرف الدينار على الأداء التصديري للاقتصاد الأردني (1976 - 1997)".

هدفت الدراسة إلى قياس أثر تخفيض سعر صرف الدينار على كل من الأداء التصديري وحجم الصادرات الأردنية، حيث استخدمت الدراسة نموذجان قياسي لتقدير ذلك الأثر، حيث تم استخدام النموذج القياسي اللوغاريتمي التالي وذلك بهدف قياس درجة استجابة الصادرات للتغير في سعر الصرف:

$$\ln EX = \alpha + \alpha_1 \ln JDR_{\$} + \alpha_2 GDP + \ln EX_{t-1}$$

EX قيمة الصادرات السلعية بالأسعار الثابتة

$JDR_{\$}$ سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني بالدولار الأمريكي

GDP الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

EX_{t-1} قيمة الصادرات السلعية في السنة السابقة

أما النموذج الثاني المستخدم في الدراسة فقد هدف لمعرفة أثر سعر الصرف على الأداء التصديري ومقارنة ذلك الأثر بين فترتين، الأولى فترة التصحيح الاقتصادي من عام 1990 - 1997، والفترة الثانية هي فترة ما قبل التصحيح 1976 - 1989، حيث أخذ النموذج القياسي المستخدم الشكل التالي:

$$\frac{EX}{GDP} = \delta_0 + \delta_1 WGDP + \delta_2 JDR_{\$} + \delta_3 JDR_{\$} \cdot D$$

$WGDP$ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي العالمي

EX/GDP نسبة الصادرات السلعية للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي المحلي

$JDR_{\$} \cdot D$ يمثل حاصل ضرب سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني بالدولار الأمريكي

في المتغير الوهمي D الذي يأخذ القيمة 1 للسنوات من 1990 - 1997،

والقيمة 0 للسنوات 1976 - 1989.

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

أ- فيما يتعلق بحجم الصادرات:

- توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف وحجم الصادرات، فانخفاض سعر الصرف للدينار الأردني يؤدي لزيادة الصادرات السلعية الأردنية.
- وجود أثر ايجابي للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على حجم الصادرات.

ب- فيما يتعلق بالأداء التصديري:

- عدم تأثير الطلب العالمي على الصادرات الأردنية على الأداء التصديري الأردني.
- تأثر الأداء التصديري بشكل كبير جدا بسعر الصرف، اذ كلما انخفض سعر الصرف كلما كان هناك أثراً ايجابياً أكثر على الأداء التصديري.
- تأثر الأداء التصديري الأردني بالانخفاض في قيمة الدينار الأردني الذي حدث في العام 1988 - 1989، وكذلك ببرنامج التصحيح الاقتصادي.

2- الدراسات الاجنبية:

a- (Kara & Nelson, 2002): "The Exchange rate and Inflation in U.K."

هدفت الدراسة لإيضاح تأثير التضخم في الاقتصاد البريطاني، وذلك من خلال نماذج نظرية تتعلق بتحركات التضخم في الاقتصاد المفتوح وذلك بالتركيز على العلاقات الافتراضية بين سعر الصرف وتضخم أسعار المستهلك في بريطانيا، حيث ربطت الدراسة بين سعر الصرف الاسمي والتضخم في بريطانيا، وتم استخدام منحنيات فيليبس لتوضيح العلاقة بين سعر الصرف

الاسمي ومعدل التضخم حيث تم استخدام الواردات كبضائع وسيطة، وذلك على عكس النموذج المعياري الذي يعتبر الواردات كسلع نهائية، وقد استخدم الباحثان النموذج التالي وذلك لحساب التضخم من مؤشر أسعار المستهلك، حيث كانت معادلة النموذج كالتالي:

$$P_t = S_D P_t^D + S_M P_t^M$$

حيث أن:

P_t مؤشر أسعار المستهلك الربعي.

P^D مؤشر أسعار السلع المنتجة والمباعة محليا.

P^M مؤشر أسعار السلع المستوردة.

S_D حصة السلع المنتجة محليا من مؤشر أسعار المستهلك.

S_M حصة السلع المستوردة من مؤشر أسعار المستهلك.

وإستخدام الباحثان النموذج النقدي وذلك لحساب التضخم في الاقتصاد المفتوح وكانت معادلات النموذج النقدي كالتالي:

$$P_t^M = P_t^W S_t$$

وتشير P^W لمؤشر أسعار المستهلكين في العالم، ويقاس معدل التضخم من مؤشر أسعار المستهلكين في بريطانيا ضمن هذا النموذج حسب المعادلة التالية:

$$\pi_t = (1 - S_M)\pi_t^D + S_M\pi_t^M = (1 - S_M)(\pi_t^W + \Delta S_t) + S_M(\pi_t^W + \Delta S_t) = \pi_t^W + \Delta S_t$$

حيث ΔS_t يعبر عن تغيرات سعر الصرف الاسمي، وفي ظل هذا النموذج فإن تضخم مؤشر أسعار المستهلك في بريطانيا يساوي مجموع التغير في سعر الصرف الاسمي المحلي والعالمى، أما النموذج الثاني الذي استخدمه الباحثان فهو نموذج كينز مستخدمين منحنيات فيليبس، وقد تم حساب التضخم في أسعار المستهلكين حسب المعادلة التالية:

$$\pi_t = \beta E_t \pi_{t+1} + \alpha MC_t + \varphi(\Delta q_t - \beta \Delta q_{t+1}) + \mu_t$$

حيث أن:

q_t تعبر عن سعر الصرف الحقيقي.

E_t الطلب المحلي على السلع والخدمات.

MC_t الاستهلاك المحلي.

π_t عبارة عن التضخم المحلي، $\alpha, \varphi > 0$.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- تضخم أسعار المستهلك والتغير في سعر الصرف الاسمي يعطيان نفس النتيجة وذلك عند استخدام النموذج النقدي.

2- أما تقديرات الطريقة الكينزية باستخدام منحنيات فيليبس فشلت في تقدير العلاقة بين التضخم وتغيرات سعر الصرف، حيث أن تقديرات البيانات في بريطانيا توقعت بوجود علاقة قوية بين التغير في سعر الصرف والتغير في التضخم في بريطانيا.

b- (Rutasitara, 2004), "Exchange Rate Regimes and Inflation in Tanzania"

هدفت هذه الدراسة لمعرفة المحددات التي تؤثر على التضخم في تنزانيا، مع التركيز بشكل خاص على التغييرات في أنظمة وسياسات سعر الصرف، حيث أن التغيير المستمر في السياسة النقدية والتغيرات الكبيرة التي حدثت في سعر الصرف المدار، أدت للانتقال إلى سعر الصرف الحر منذ العام 1986 حتى العام 2002، وقد استخدم الباحث لتقدير أثر التغيير في أنظمة سعر الصرف وأثرها على التضخم بيانات ربعيه من عام 1976 - 1995، حيث أشار النموذج لوجود تأثير لسعر الصرف الموازي على التضخم حتى بداية العام 1990 مقارنة مع سعر الصرف الرسمي المعلن من قبل الدولة، ونتيجة استخدام السياسات المالية والنقدية، وإصلاحات سعر الصرف والتطور البطيء في نمو الناتج المحلي الإجمالي واستقرار سعر الصرف المحلي، تراجع معدل التضخم في تنزانيا، وكانت معادلة النموذج القياسي كالتالي:

$$\sqrt{P_t} = \gamma_1 \sqrt{P_t^*} + \gamma_2 \sqrt{E_t} + \gamma_3 \sqrt{W_t} + \gamma_4 \sqrt{Y_t} + a_1 P^{CO}$$

حيث أن:

P_t مستوى سعر المحلي.

P_t^* مستوى الأسعار الأجنبية.

E_t سعر الصرف الرسمي.

W_t مستوى الأجور.

Y_t الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

P^{CO} أسعار السلع المدارة أو المتحكم في أسعارها.

وخلصت الدراسة إلى.

- 1- إلى أن سعر الصرف الاسمي الثابت هو المفضل، وذلك بسبب أنه يؤدي لتثبيت معدل التضخم السنوي وعدم ارتفاعه بشكل كبير، وكذلك يحد من التضخم المستورد، ويؤدي إلى التوصل لقرارات تجارية سليمة ويجلب الاستثمارات الأجنبية، حيث أن تراجع معدل التضخم يؤدي لتحسن أداء الاقتصاد الكلي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في تنزانيا.
- 2- يتأثر التضخم في تنزانيا بـكل من أسعار السلع الأجنبية المستوردة، والتغير في سعر الصرف، إضافة إلى التغيرات في أسعار السلع الحرة والمدارة في تنزانيا.

c- (Boyared, and Caporale,2001), "Real Exchange Rate Effects on the Balance of Trade, cointegration and the Marshal – Lerner condition".

هدفت الدراسة لقياس تأثيرات سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج التكامل المشترك وأسلوب الانحدار الاتجاهي *VARDEL* للناتج المحلي الداخلي والخارجي، حيث تم تقدير النموذج لثمانية دول متقدمة وذلك في محاولة لتطبيق النموذج في المدى الطويل، واستخدم الباحث المعادلات التالية لتقدير النموذج.

مرونة الطلب على كل من الصادرات والواردات في الزمن الطويل وكانت معادلاتهما:

$$X_t = \alpha_x + \beta^* y_t^* + \mu_x e_t + \gamma_x t$$

$$M_t = \alpha_m + \beta y_t + \mu_m e_t + \gamma_m t$$

حيث أن:

X_t	دالة الطلب على الصادرات في المدى الطويل.
M_t	دالة الطلب على الواردات المدى الطويل.
y_t^*	الطلب الأجنبي على الصادرات.
y_t	الطلب المحلي على الواردات.
e_t	سعر الصرف الحقيقي.

وأخذت دالة توازن الميزان التجاري في الزمن الطويل المعادلة الآتية:

$$b_t = (\alpha_x - \alpha_m) + \beta^* y_t^* - \beta y_t + (\mu_x + \mu_m) e_t + (\gamma_x - \gamma_m) t$$

y_t^*	الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية " الصادرات " .
y_t	الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية " الواردات " .
e_t	سعر الصرف الحقيقي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك متجه واحد للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، وتوصلت إلى أن استجابة تدفقات التجارة لتغيرات الأسعار النسبية هو القضية الرئيسية في رسم سياسات سعر الصرف، والنظرية الاقتصادية تقول أن انخفاض سعر صرف العملة المحلية يرافقه تحسن في الميزان التجاري، وهذا يعتمد على مرونة الطلب على كلا من الصادرات والواردات وما إذا كانت تلبى شرط مارشال - ليرنر، وعلى الرغم من وجود قدر كبير من التباين فإن النتائج الرئيسية للدراسة تشير إلى أن شرط مارشال - ليرنر يتحقق في المدى الطويل على الرغم من تأثيرات J - curve في المدى القصير، بالإضافة لذلك فإن تخفيض القيمة الإسمية لسعر الصرف يمكن أن يقوم بتغيير سعر الصرف الحقيقي، وهذا يدعم فرضية أن تخفيض قيمة العملة يمكن أن تحسن الميزان التجاري للدولة.

d- (Mcpherson,2000), "Exchange Rates and Economic Growth in Kenya: An Econometric Analysis".

هدفت الدراسة لتوضيح العلاقة بين معدل سعر الصرف والنمو الاقتصادي في كينيا خلال الفترة 1970 - 1996، وحللت العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي ونمو الناتج المحلي، وتم اشتقاق العلاقة بثلاث طرق هي، نموذج الاقتصاد الكلي المحدد، ونموذج الانحدار التلقائي، وطريقة المعادلة الواحدة.

ومن نتائج التقديرات وجد الباحث أنه لا يوجد علاقة مباشرة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في كينيا، وتوصلت الدراسة بأن معدل النمو الاقتصادي يتأثر بالسياسات المالية

والنقدية، والمنح والمساعدات الخارجية وعوامل اقتصادية أخرى كنمو الصادرات، وهذه العوامل مجتمعة ينتج عنها مغالاة في سعر الصرف الحقيقي الذي يعمل لغير صالح النمو، كما توصلت إلى أن التحسينات في أسعار الصرف وحدها لن تكون دقيقة لإحياء النمو في كينيا ولكن يجب أن تكون التحسينات في أسعار الصرف ضمن برنامج إصلاح اقتصادي، وتحليل العلاقة استخدم الباحث المعادلة التالية لتقدير النموذج:

$$\Delta yr_t = f [\Delta m_t, \Delta m_{t-1}, \Delta yr_{t-1}, \Delta p_t, \Delta p_{t-1}, \Delta er_t, \Delta er_{t-1}]$$

Δyr_t التغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة t

Δm_t التغير في عرض النقد الاسمي خلال الفترة t

Δp_t التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال الفترة t

Δer_t التغير في سعر الصرف الحقيقي خلال الفترة t.

وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

عدم وجود علاقة بين سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي في كينيا، ولكن يوجد علاقة غير مباشرة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي من عدة قنوات تتضمن، الاستثمار، إجمالي الواردات، الإنتاج الزراعي، والمساعدات الخارجية، حيث ان سعر الصرف الحقيقي يؤثر في تلك المتغيرات التي تعتبر من متغيرات الناتج المحلي الاجمالي، فتأثير سعر الصرف عليها يؤدي للتأثير على النمو الاقتصادي ولكن بطريقة غير مباشرة.

وتشير نتائج الانحدار التلقائي إلى أن معدل سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي الحقيقي غير مترابطات بشكل أساسي، ولكن في المدى الطويل لا يمكن الفصل بينهما أما في المدى القصير فتوجد علاقة ضعيفة وغير مباشرة.

e- (Conway, & others,1998), "Exchange rate Effect and Inflation targeting in a small open economy: a stochastic analysis using FPS".

هدفت الدراسة لإنشاء نموذج لقياس مدى استقرار التضخم، هذا النموذج له أبعاد في الاقتصاد الكلي حيث أن مؤشرات الأسعار التي تحاول السياسة النقدية متمثلة بالبنك المركزي السيطرة عليها هي إحدى المتغيرات الداخلة في تصميم ذلك النموذج، وقد تم مناقشة مشكلة الدراسة المتمثلة في هل يجب على البنوك المركزية في البلدان النامية أن تأخذ بالحسبان تأثيرات أسعار الصرف المباشرة حين العمل على السيطرة على التضخم، وللإجابة على هذا التساؤل تم استخدام

نموذج الاقتصاد الكلي $F.P.S$ حيث يسمى ذلك النموذج بنظام سياسات التنبؤ.

$$\pi_t = (1 - \alpha)B_1(L) \cdot \pi_T + \alpha \cdot \pi_t^e + B_2(L)(Y_1 - Y_t^p) + B_3(L)(Y_t - Y_t^p) + f(tot) + g(w) + h(t_i)$$

حيث أن:

π_t معدل التضخم المحلي.

π_t^e معدل التضخم المحلي المتوقع.

- Y_t الناتج المحلي الإجمالي.
- Y_p الناتج المحلي الإجمالي المتوقع.
- $F(\text{tot})$ دالة التجارة الخارجية.
- $F(w)$ دالة الأجور الحقيقية.
- $f(\text{ti})$ دالة الضرائب غير المباشرة.

وأثبتت نتائج الدراسة أنه عند العمل على السيطرة على التضخم وفق مؤشر الأسعار المحلية، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الناتج القومي الحقيقي، ومعدلات الفائدة الاسمية، وسعر الصرف الحقيقي.

f- (Fidan, 2006), "Impact of the real effective exchange rate (REER) on Turkish agricultural trade".

هدفت هذه الدراسة لدراسة اتجاه العلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي وكلاً من الصادرات والواردات الزراعية في الاقتصاد التركي، ومن أجل معرفة ذلك التأثير واتجاهه تم استخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسون، بعد اجراء اختبار السببية لجرانجر لمعرفة اتجاه العلاقة، وقد أخذت الدراسة النموذج التالي:

$$\log M_t = \alpha + \alpha_1 \log \left(\frac{PM}{PD} \right) + \alpha_2 \log INDE_t + \alpha_3 \log INY_t + \varepsilon_t$$

M_t الواردات الزراعية التركية.

$\left(\frac{PM}{PD} \right)$ الأسعار النسبية للواردات الزراعية التركية.

$INDE_t$ سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

INY_t إجمالي الناتج القومي التركي.

أما النموذج الثاني للدراسة الذي يشكل نموذج الصادرات الزراعية التركية فقد اتخذ الشكل

التالي:

$$\log X_t = \beta + \beta_1 \log \frac{PX}{PXPXW} + \beta_2 \log INDE_t + \beta_3 \log INDY_t + \varepsilon_t$$

الأسعار النسبية للصادرات الزراعية التركية.

$\frac{PX}{PXPXW}$

إجمالي الناتج القومي العالمي.

$INDY_t$

سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

$INDE_t$

الصادرات الزراعية التركية.

X_t

وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير سعر الصرف على كلاً من الصادرات والواردات الزراعية لا يكون له تأثير كبير في المدى القصير، ولكن الأثر الايجابي لتغيرات سعر الصرف ظهرت بعد

السنة العاشرة، وأن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف الحقيقي الفعال والصادرات السلعية في الاقتصاد التركي، وأن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي الفعال والواردات الزراعية التركية.

سادساً: التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوع تأثير سعر الصرف على أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية، واعتمدت تلك الدراسات في توضيح تلك الآثار على النماذج القياسية والمعادلات الرياضية، وكانت نتائج الدراسات السابقة منها ما يتفق مع النظرية الاقتصادية ومنها ما خالف النظرية الاقتصادية، أما من ناحية اختلافها مع الدراسة التي سأتناولها فهي كالآتي:

الدراسات السابقة تناولت تغير سعر صرف العملة المحلية مقابل سعر صرف العملات الأجنبية التي تتعامل معها تجارياً على أحد المؤشرات الاقتصادية لديها، ودرست العلاقة بين التغيرات في سعر صرف عملتها وتأثيره على المتغير الاقتصادي المراد قياسه، أو أثر المتغير المراد قياسه على تغيرات سعر الصرف، أما في الحالة الفلسطينية فلا يوجد عملة وطنية ولكن يوجد ثلاث عملات متداولة اضافة لليورو الأوروبي، كذلك يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تبعيته وانكشافه في علاقاته التجارية مع إسرائيل، لذا فإن تقلبات أسعار الصرف للعملات المتداولة في الأراضي الفلسطينية هو الذي يؤثر في المؤشرات الاقتصادية والعكس غير صحيح، كذلك فإن الدراسات السابقة تناولت أثر التغير في سعر الصرف على أحد متغيرات الاقتصاد، وفي الدراسة الفلسطينية سأتناول تأثير التغير في سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي وليس على مؤشر بعينه.

الفصل الثاني

مفهوم وأنظمة ونظريات سعر الصرف

المبحث الأول: سعر الصرف المفهوم والانظمة

المبحث الثاني: نظريات تحديد سعر الصرف

المبحث الثالث العوامل المؤثرة في انتقال سعر الصرف

الفصل الثاني مفهوم وأنظمة ونظريات سعر الصرف

المقدمة:

يرى كثير من الاقتصاديين أن التغيرات في سعر الصرف تؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى تحفيز النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال ارتفاع أسعار السلع الأجنبية "الواردات" بالنسبة للسلع المحلية، وهذا يؤدي لعزوف المستهلكين المحليين عن شراء السلع الأجنبية، مما يؤدي لزيادة التنافسية الدولية بالنسبة للسلع المحلية، ويؤدي ذلك لارتفاع في حجم الصادرات وتقليل الواردات وهذا يؤدي إلى تحسين العجز في الميزان التجاري، ولكن يمكن أن يصاحب انخفاض سعر صرف العملة المحلية أثراً انكماشية على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال انخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات، وهذا ما يحدث في الدول النامية ومن ضمنها فلسطين، فمعظم واردات الدول النامية هي عبارة عن مواد استهلاكية ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، وكذلك من المواد الخام التي تدخل في التصنيع المحلي ولا يوجد بديل محلي لها، لذا فارتفاع أسعار تلك الواردات يؤدي لانخفاض القوة الشرائية للمواطن المحلي، ويجعل البلاد تتأثر بالتضخم المستورد نتيجة لارتفاع أسعار تلك الواردات، ومما سبق تتضح لنا أهمية دراسة تأثيرات سعر الصرف، لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني، وعلى مستويات الأسعار وحجم التجارة الخارجية، وعلى الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الموازنة العامة في الدولة، وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل التالي لثلاث مباحث سنتناول تلك المواضيع.

حيث سندرس في المبحث الأول سعر الصرف ومفهومه ومراحل تطور أنظمتها، أما في الجزء الثاني فسندرس نظريات تحديده ومزايا وعيوب تلك النظريات، أما في المبحث الثالث سنتناول الآثار الاقتصادية لتحركات سعر الصرف والعوامل المؤثرة في تغيرات سعر الصرف.

المبحث الأول

سعر الصرف المفهوم والانظمة

أولاً: مفهوم سعر الصرف:

النقود هي كل شيء قابل للتداول ويلقى قبولاً عاماً وتستخدم كوسيط للتبادل، حيث أن التعريف السابق للنقود يكون سارياً في إطار تعامل الدولة الواحدة التي تستخدم عملة واحدة، ولكن عند تعامل هذه الدولة مع شركاء تجاريين فإن التعريف السابق سوف يتغير وذلك بسبب قيام تلك الدولة بتغيير عملتها مع عملات شركائها التجاريين، وتظهر مشكلة حساب القيمة التبادلية لعملة الدولة، ومن ثم مشكلة النقود التي سيحسب على أساسها والنقود التي يدفع بها، إن قيام التجارة بين الدول باستخدام عملتها الوطنية يترتب عليه عامل اقتصادي جديد هو سعر الصرف (الغالبى، 2010، ص 21، 22).

ويعرف سعر الصرف بأنه سعر وحدة من عملة أجنبية معبراً عنه بوحدات من العملة الوطنية، أو أنه سعر وحدة من العملة المحلية معبراً عنه بوحدات من العملة الأجنبية (خليل، 2005، ص 838)، فسعر الصرف هو سعر أو قيمة عملة ما معبراً عنه بعملة أخرى، وهناك طريقتين للتعبير عن النسبة بين سعر العملتين، الأولى تستخدمها بعض الدول مثل بريطانيا وهي تستخدم الطريقة التقليدية في تحديد سعر صرف عملتها وتقوم تلك الطريقة على أساس تحديد قيمة عملتها معبراً عنه بوحدات من العملة الأجنبية، وهناك طريقة ثانية تستخدمها معظم المراكز المالية العالمية وهي تتبع الطريقة العكسية وتقوم على تحديد سعر وحدة واحدة من العملة الأجنبية معبراً عنها بوحدات من العملة المحلية، فإذا انخفض سعر صرف عملة دولة ما لها شركاء تجاريين فإن ذلك يسمى تدهوراً في قيمة عملة تلك الدولة يقابله ارتفاعاً أو زيادة في قيمة عملة الدولة الثانية، والارتفاع والانخفاض في سعر الصرف بين العملات له آثار اقتصادية على متغيرات الاقتصاد الكلي وهو ما سيقوم الباحث بقياس آثاره في الاقتصاد الفلسطيني.

ثانياً: أنواع أسعار الصرف وقياسها:

1- سعر الصرف الاسمي: Nominal exchange rate

يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر وحدة من عملة أجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية، ويمكن عكس هذا التعريف ليصبح سعر الصرف الاسمي يعبر عن وحدة من العملة المحلية التي تدفع ثمناً لعدد من الوحدات من العملة الأجنبية (Ingram & Dunn, 1993, p278)، حيث أن سعر الصرف الاسمي يمثل المقياس لعملة بلد ما التي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر، بحيث تتم عملية مبادلة تلك العملات حسب أسعار هذه العملات المعلنة بين بعضها البعض

(عباس، 2003، ص5)، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي طبقاً للطلب والعرض على ذلك السعر في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً للعرض والطلب أو بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، حيث أن هذا السعر هو سعر العملة الجاري الذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوة العملة الشرائية (عبدالقادر، 2011، ص115).

وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى قسمين سعر الصرف الرسمي وهو المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني وجود أكثر من سعر صرف إسمي للعملة في البلد نفسه، ويتغير سعر الصرف الاسمي يومياً إما بالتحسن الذي يعني ارتفاع سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، وإما بالتدهور الذي يعني انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، لذا فإن سعر الصرف الإسمي ينظر إليه على أنه يقيس الأسعار النسبية بين عملتين نقديتين (علي وأبو السعود، 2002، ص175).

2- سعر الصرف الحقيقي: Real Exchange Rate

تم تعريف سعر الصرف الإسمي على أنه سعر صرف إحدى العملات بدلالة عملة أخرى، لهذا فإن سعر الصرف الحقيقي سوف يعادل سعر الصرف الإسمي الذي يتعدل طبقاً للاختلافات بين المستويات النسبية للأسعار المحلية مع المعدلات النسبية للأسعار الأجنبية، ويعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وهذا يعني أن سعر الصرف الحقيقي يعتبر مفهوماً حقيقياً يقيس الأسعار النسبية لسلعتين، ولو فرضنا أن مستوى الأسعار العام في بلد ما هو P وفي البلد الأجنبي P^* وفرضنا أن E سعر الصرف الاسمي، فإن سعر الصرف الحقيقي يعرف كالتالي.

$$e = \frac{EP^*}{P}$$

حيث e يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية (Ingram & Dunn, 1993,) (p278).

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لمفهوم سعر الصرف الحقيقي RER لأغراض التحليل الاقتصادي، إلا أنه لا يوجد إجماع على تعريف RER، حيث يتوقف ذلك التعريف على الغرض الذي سيتم حساب سعر الصرف الحقيقي لأجله، فلو كان الهدف من استخدام RER هو قياس تنافسية الدولة مقابل شركائها التجاريين، فإن التعريف الأنسب لسعر الصرف الحقيقي هو سعر السلع القابلة للإنتاج مقسوماً على سعر السلع الغير قابلة للإنتاج معبراً عن السعيرين بعملة مشتركة.

ويتم حساب هذا المعدل بضرب أسعار السلع القابلة للإتجار Tradable مقومة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف الأجنبي "الإسمي" ثم القسمة على أسعار السلع الغير قابلة للإتجار، وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي.

$$RER = e \frac{P^T}{P^N}$$

حيث P^T أسعار السلع القابلة للإتجار و P^N أسعار السلع الغير قابلة للإتجار، e سعر الصرف الأجنبي (Edward, 2006, p4).

أما إذا كان الهدف هو استخدام RER كمؤشر لانطباق نظرية تكافؤ القوة الشرائية PPP، فإن المقياس المناسب هو مستوى الأسعار الأجنبية مقومة بالعملة الأجنبية P^* مضروباً في معدل الصرف الاسمي E ومن ثم القسمة على مستوى الأسعار المحلية مقومة بالعملة المحلية. (علي وأبو السعود، 2002، ص172).

$$RER = E \frac{P^*}{P}$$

فإن هذا التعريف يطلق عليه تعبير تكافؤ القوة الشرائية Purchasing power parity، ومن المعادلة السابقة يتم اشتقاق لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي.

$$\ln RER = \ln E + \ln P^* - \ln P$$

ويعتبر مفهوم سعر الصرف مؤشراً جيداً للقدرة التنافسية Competitiveness التي تتمتع بها الدولة في الأسواق العالمية حيث يقيس سعر الصرف الحقيقي تكلفة إنتاج السلع المحلية الداخلة في التجارة، حيث نجد أن حدوث أي ارتفاع في القيمة الخارجية للعملة " انخفاض سعر الصرف الحقيقي " سينعكس في ارتفاع التكلفة المحلية لإنتاج السلع المحلية القابلة للتجارة، ومع افتراض عدم تغير الأسعار العالمية فسوف يؤدي ذلك لتدهور الميزة التنافسية للدولة على المستوى العالمي، أما في حالة تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية " ارتفاع سعر الصرف الحقيقي " فهذا سيعكس ارتفاع الميزة التنافسية للدولة على المستوى الدولي، علماً بأن مستوى التنافسية الدولية لا يعتمد على سعر الصرف الحقيقي فقط بل يعتمد على عدة عوامل منها، معدلات التضخم المحلية، السياسات المالية المحلية، سياسات تشجيع الصادرات، درجة التقدم التكنولوجي، معدل نمو الإنتاجية، وغيرها من العوامل الأخرى (عباس، 2003، ص7).

3- سعر الصرف المتعدد الاسمي "سعر الصرف الفعلي":

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة دولة ما بالنسبة لعدة عملات لدول أخرى في فترة زمنية معينة، وبالتالي فإن مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور سعر صرف عملة ما بالنسبة لأسعار صرف مجموعة من العملات الأخرى، ويمكن قياس سعر الصرف الفعلي باستخدام مؤشر لاسبير للأرقام القياسية كالتالي (صالح، 2011، ص52):

$$TCNE = \sum_P z_p \frac{x_t^p \left(\frac{e_t^p}{e_r^p}\right)}{\sum_p x_o^p \left(\frac{e_o^p}{e_r^p}\right)} \times 100$$

$$TCNE = \sum_p z_p \left\{ \frac{(e^{pr})t}{(e^{pr})o} \right\} \times 100$$

$$TCNE = \sum_P z_p INER_{pr} \times 100$$

$INER_{pr}$ مؤشر سعر الصرف الأجنبي الاسمي ويعكس سعر صرف وحدة من العملة الأجنبية مقابل وحدات من العملة المحلية.

e_o^{pr}, e_t^{pr} سعر صرف العملة المحلية مقومة بالعملة الأجنبية في سنة الأساس 0، وسنة القياس t.

e_t^p, e_o^p سعر صرف العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية في سنة الأساس 0، وسنة القياس t.

e_t^r, e_o^r سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية في سنة الأساس 0، وسنة القياس t.

X_o^P يمثل قيمة صادرات الدولة المحلية إلى الدولة P في سنة الأساس ومقومة بعملتها.

Z_P حصة الدولة، P من إجمالي صادرات الدولة المحلية r مقومة بعملة الدولة المحلية.

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

لقد تم اشتقاق سعر الصرف الفعلي الحقيقي من قبل Rhomberg 1976، و Maciejewski 1983 وذلك بطريقة مشابهة لاشتقاق مؤشر لاسبير، وسبق أن عرفنا سعر الصرف الفعلي بأنه سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة على تنافسية البلد اتجاه الخارج لا بد وأن يخضع هذا المعدل الإسمي للتعديل وذلك بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية، ويمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية (العقريب، 2006، ص23).

$$TCRE = \sum_P \frac{x_o^p (e^r) t / p_o (e^{pr}) o}{\left(\frac{p_o^r}{p_o^p}\right) / \left(\frac{p_t^r}{p_t^p}\right)} \times 100$$

$$TCRE = \sum_p z_p \left\{ \frac{(e^{pr})t}{(e^{pr})o} \times \frac{(p_t^p/p_t^r)}{\left(\frac{p_o^p}{p_o^r}\right)} \right\} \times 100$$

$$TCRE = \sum_P z_p IRER_{pr} \times 100$$

حيث أن:

مؤشر أسعار الدولة P في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$$P_O^P, P_T^P$$

مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$$P_O^r, P_T^r$$

مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي ويعكس سعر صرف عملة الشريك التجاري مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية.

$$IRER_{pr}$$

يمثل قيمة الصادرات الدولية المحلية إلى الدولة P في سنة الأساس ومقومة بعملتها.

$$X_0^P$$

حصة الدولة P من إجمالي صادرات الدولة المحلية مقومة بعملة الدولة المحلية.

$$Z_P$$

5- سعر الصرف التوازني:

وهو سعر الصرف الذي يكون متسقاً مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني e_t^* يمثل التوازن المستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، أي أنه سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة، فالصددمات الإسمية (النقدية) المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني كذلك الصدمات الحقيقية تؤثر على مستوى التوازن لسعر الصرف لذا فإنه من الضروري تحديد المستوى التوازني لسعر الصرف، ويتم استعمال عدة مناهج لتحديد سعر الصرف التوازني أشهرها مفهوم تعادل القوة الشرائية التي تقول أن سعر الصرف يتناسب مع السعر النسبي المحلي والخارجي، وهناك طريقة ثانية أكثر ملائمة من الناحية النظرية لتعريف سعر الصرف الحقيقي هي استعمال نسبة سعر السلع الداخلة في التجارة إلى نسبة سعر السلع الغير داخلة في التجارة.

$$e_t^* = \frac{p_t}{p_n}$$

وهي تعطي مقياساً لكيفية تخصيص الموارد بين القطاعين، بحيث لو ارتفع سعر السلع الداخلة في التجارة p_n فسيتم تخصيص الموارد اتجاه قطاع السلع الداخلة في التجارة مما يؤدي لتحسين الميزان التجاري، وبالتالي فإن مفهوم سعر الصرف التوازني يوافق الأسعار النسبية التي تحقق التوازن الداخلي والخارجي وهذا يحدث في حال وجود قيم توازنية مثلى في المدى الطويل لبعض المتغيرات مثل الأسعار الدولية، الضرائب، السياسة التجارية، تدفقات رؤوس الأموال، التكنولوجيا، ويتطلب التوازن الداخلي توازن كلاً من السوق السلعية وسوق العمل في الأجلين القصير والطويل، وهذا يتحقق مع تحقق معدل البطالة الغير مؤدي إلي تسارع التضخم، بينما يتطلب التوازن الخارجي توافق القيمة المخصومة للحساب الجاري الحالي والمستقبلي مع تدفقات رؤوس الأموال المتوقعة في الأجل الطويل والقصير والقابلة للاستمرار (كجوك، 2002، ص165).

ثالثاً: أنظمة أسعار الصرف:

لقد مرت أنظمة أسعار الصرف بعدة مراحل وذلك طبقاً للسياسة النقدية التي تتخذها الدولة فهناك دولاً تبنت فكرة تثبيت سعر الصرف في مقابل عدم وجود سياسات نقدية واقعية وبرامج إصلاح متكاملة، وهناك دولاً أخرى وجدت أن الحل الأمثل في الحد من التضخم هو في نظام الصرف الثابت، وهناك من اعتبر نظام سعر الصرف المعوم النظام الأمثل لأنه يحقق مكاسب إذا ما توفر الاستقرار المالي والنقدي بجانب رفع كفاءة الجهاز المصرفي وذلك من أجل امتصاص الاختلالات الناتجة من نظام الصرف المعوم (فرنانديز وآخرون، 2006، ص4)، أما في الدول الناشئة فأهمية نظم سعر الصرف تتبع في الدور الذي تلعبه في إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي في المدى القصير وفي العمل على استمرار نتائج سياسات التحرير في المدى الطويل وترجع أهمية هذه السياسات في تأثيرها المباشر في الحد من التضخم وتخفيض تكلفة الإصلاح الاقتصادي والإسراع في التحولات الهيكلية للاقتصاد وإذا ما نظرنا إلى الدول النامية وسياسات سعر الصرف فيها نجد أنه:

- 1- لا توجد سياسة سعر صرف واحدة تلائم كل الدول النامية التي تريد التحول لاقتصاد السوق.
 - 2- كذلك توجد صعوبة بالغة في تحديد نظام سعر الصرف المناسب نتيجة التعقيدات التي تواجه بناء نموذج الاقتصاد الكلي فيها.
 - 3- في الدول النامية لا يوجد نظام صرف ثابت أو تعويم مطلق بل يوجد العديد من النظم بين النظامين مطبقة فيها وبالرغم من تفاوت الظروف الاقتصادية في الدول النامية إلا أنها تشترك في سمات مشتركة يصعب معها تحديد نظام سعر صرف مناسب يمكن تلخيص تلك السمات في النقاط التالية: (مختار، 2001، ص220)
 - أ- غياب الشفافية والمصدقية عن السياسات الاقتصادية للدول نتيجة عدم الاستقرار السياسي أو بسبب تأثير سياساتها الاقتصادية بالضغط السياسية.
 - ب- صعوبة تحديد سعر الصرف التوازني في المدى الطويل بسبب تأثير المتغيرات المحددة لسعر الصرف بعدم الاستقرار السياسي إضافة للعجز المزمن في الموازين التجارية لتلك الدول وضعف نمو الإنتاج.
 - ج- تعرض الاستثمار الأجنبي لمخاطر تذبذب العملة المحلية يرفع تكلفة رأس المال الأجنبي وهذا كله يؤدي إلى صعوبة اجتذاب رأس المال الأجنبي إلى هذه الدول.
- أما على المستوى الدولي فقد تطورت أنظمة أسعار الصرف في اتجاهين مختلفين منذ انهيار نظام بريتون وودز عام 1971م حيث تميز الاتجاه الأول بالمحافظة على استقرار أسعار الصرف ضمن تكتلات إقليمية كما في البلدان الأوروبية أما الاتجاه الثاني فقد تميز بالمرونة بين العملات الرئيسية (الصادق وآخرون، 1997، ص63).

1- نظم الصرف الرئيسية في العالم:

تشير مراجع صندوق النقد الدولي إلى ثمانية نظم صرف رئيسية تطبقها الدول الأعضاء مع اختلافها في الأهداف والأسس التي تعتمد عليها كل دولة لتحقيق ما ترى أنه السعر الأمثل لعملةها الوطنية وتضم النظم الثمانية الرئيسية لأسعار الصرف ما يلي:

- أ- السماح بتداول عملة دولة أخرى محلياً كالدولار مثلاً بدلاً عن العملة الوطنية أو الانضمام إلى اتحاد نقدي يصدر عملة واحدة لكل الدول الأعضاء (اليوشع، 2001، ص134).
- ب- التزام السلطة النقدية بربط العملة الوطنية بعملة أجنبية بسعر صرف ثابت غير قابل للتغيير أو التعديل تحت إشراف مجلس العملة (Currency board).
- ج- ربط سعر العملة الوطنية بعملة أجنبية واحدة أو مجموعة من العملات ويسمح هذا النظام بتحريك سعر العملة صعوداً أو هبوطاً بحد أقصى 1% فيها يعرف باسم التعويم المدار وهو أكثر النظم التي تلقى إقبالاً بين الدول.
- د- ربط سعر الصرف بعملة أجنبية أخرى مثل السابق ولكن مع السماح بالتحريك صعوداً أو هبوطاً بنسبة تزيد عن 1%.
- هـ- نظام الربط المتحرك الذي يقتضي بإجراء تعديل دوري بسيط لسعر صرف العملة الوطنية طبقاً لجدول معلن مسبقاً أو استجابة لمؤشرات اقتصادية متفق عليها (فيشر، 2001، ص19).
- و- نظام الهوامش المتحركة الذي يسمح بصعود وهبوط العملة في إطار سعر ثابت يجري تعديله طبقاً لجدول معلن مسبقاً أو استجابة لمؤشرات اقتصادية متفق عليها، وهو نظام يعتمد على استقرار الأسعار كأساس لتحديد سعر الصرف.
- ز- التعويم المحكوم أو المدار، حيث تقوم السلطات النقدية بموجبه بتوجيه أسعار الصرف من خلال التدخل المباشر بالبيع أو الشراء في أسواق النقد.
- ح- التعويم الكامل طبقاً لحركة الأسواق حيث يقتصر دور البنك المركزي على امتصاص التقلبات الحادة وتحقيق الاعتدال المطلوب دون تدخل في اتجاه الأسعار صعوداً أو هبوطاً (اليوشع، 2001، ص134).

2- النظام النقدي العالمي وسعر الصرف:

أ- النظام النقدي العالمي قبل الحرب العالمية الأولى 1880-1914:

حيث كان النظام السائد خلال تلك الحقبة من الزمن هو قاعدة الذهب، وتبنت معظم الدول الصناعية في تلك الفترة هذه القاعدة بحلول العام 1880، وكانت تلك القاعدة تعمل عن طريق ارتباط أو معادلة قيمة العملة مع قيمة وزن معين من الذهب، بحيث يمكن مبادلة هذه العملة بالذهب أو العكس بسعر رسمي ثابت (Krugman & Obstfeld, 2003, p537)،

ومن البديهي إذا كانت هناك عملتان أو أكثر تسير على قاعدة الذهب بمعنى أن كل عملة تعادل وزن معين من الذهب، فإن سعر الصرف يتحدد بينها تلقائياً ويكون سعر التعادل بين العملتين عبارة عن النسبة بين وزن الذهب في كلاً من العملتين، فإذا كان الوزن الصافي للدولار الأمريكي = 1,50467 غرام من الذهب والوزن الصافي للفرنك الفرنسي = 0,29032 غرام من الذهب، فإن سعر الصرف بين العملتين يتحدد عن طريق قسمة الوزن المعدني الصافي لكلا العملتين، ويكون الدولار = $\frac{1,50467}{0,29032} = 5,1813$ فرنك فرنسي (الحجار، 2002، ص104)، وقد تطورت قاعدة الذهب الدولية وأخذت الأشكال التالية.

● قاعدة المسكوكات الذهبية "قاعدة تداول النقود": Gold specie standard

وتتحقق هذه القاعدة حينما تكون العملات الذهبية هي التي يتم تداولها، ويكون للأفراد حرية سك وصهر الذهب، أي يكون لهم مطلق الحرية في تحويل السبائك الذهبية إلى عملات ذهبية وتحويل العملات الذهبية إلى سبائك ذهبية، ويكون لهم الحق في تصدير واستيراد الذهب سواء كان في صورة نقدية أم في صورة سبائك ذهبية (عبدالقادر، 2011، ص248).

● قاعدة السبائك الذهبية: Gold bullion standard

وفي ظل هذه القاعدة اختفت النقود الذهبية وحل محلها النقود الورقية الإلزامية المغطاة بالكامل بالذهب، ويقوم البنك المركزي بنك الإصدار بإصدار تلك العملة الورقية ويتعهد بتحويلها إلى ذهب بالسعر القانوني المحدد لها، ويكون ذلك البنك مستعداً لشراء كل ما يقدم له من ذهب طبقاً لهذا السعر، وفي هذه الحالة يكون استخدام الذهب قاصراً على تسوية المعاملات الخارجية، ولكن يجب أن يكون للأفراد في ظل هذا النظام حرية تصدير واستيراد الذهب (عبدالقادر، 2011، ص248)، حيث ظهر هذا الشكل عقب اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 التي على أثرها قامت معظم الدول بإصدار نقوداً ورقية وفرضت لها سعراً إلزامياً، وسحبت الذهب من التداول وبذلك قامت الدولة بمحاربة اكتناز الذهب (خليل، 2005، ص898).

● قاعدة الصرف بالذهب: Gold exchange standard

ولا يشترط في ظل هذه القاعدة احتفاظ البنك المركزي باحتياطي ذهبي، ولكن يشترط احتفاظه باحتياطي من العملة الأجنبية القابلة للصرف بالذهب، ولا يكون البنك المركزي على التزام قانوني بصرف الأوراق النقدية بالذهب، ولكن يلتزم بصرفها بالعملة الأجنبية القابلة للصرف بالذهب، ولكي تقوم هذه القاعدة بوظائفها يشترط توفر المقومات التالية فيها:

- تحديد سعر صرف ثابت للعملة الوطنية بعملة أجنبية قابلة للصرف بالذهب.
- الالتزام ببيع وشراء حوالات العملة الأجنبية بذلك السعر الثابت.
- عدم وجود قيود على تحويل العملة للخارج أو استيرادها من الخارج (صادق، 2003، ص15).

وهذا هو الشكل الذي وفرته اتفاقية بريتون وودز، وبناءً على الشروط التي سادت في قاعدة الذهب فإنه إذا ما حدث اختلال في ميزان المدفوعات نتيجة اختلال الميزان التجاري، أي عدم تكافؤ الصادرات والواردات فإن هذا الاختلال يصحح نفسه عن طريق حركات الانكماش أو التضخم التي تحتسب عن طريق تحرك الذهب دخولاً وخروجاً نتيجة هذا الاختلال (عبدالقادر، 2011، ص248).

ب- النظام النقدي بين الحربين العالميتين 1914 – 1945:

وفي تلك الفترة خرجت معظم الدول من الحرب العالمية الأولى باختلال في موازين مدفوعاتها نتيجة النفقات الكبيرة على الحرب، وتعطل الإنتاج في تلك الدول، والتوسع في خلق النقود، وارتفاع قيمة بعض العملات وانخفاض قيمة الأخرى، وتميزت تلك الفترة بحدوث تقلبات في سعر صرف الجنيه الإسترليني أمام الدولار الأمريكي نتيجة انعكاس السياسة الانكماشية التي اعتمدت في العشرينات على مستويات الأسعار والأجور والبطالة، مما دفع بريطانيا لترك قاعدة الذهب في عام 1931 والولايات المتحدة في عام 1933 وفرنسا في العام 1936 (معروف، 2005، ص293)، واضطرت الحكومات لإيقاف شروط تحويل العملة الورقية لذهب، وهكذا أصبحت النقود الورقية تتمتع بقوة إبراء مستمدة من الدولة التي تصدرها (الحجار، 2002، ص105).

ولكن الحرب أدت لتضخم قيمة تلك العملات الورقية، حيث قيمت تلك العملات بأكثر من قيمتها الحقيقية ومن قوتها الشرائية قبل الحرب، أي أن العملة أصبحت لا تعكس قوتها الشرائية ولا حتى سعر صرفها التوازني، وابتعد سعر الصرف السوقي عن السعر الرسمي بين الدولار والإسترليني، مما حدا ببريطانيا لتخفيض الأسعار المحلية من أجل استعادة سعر التداول القديم ما بين عامي 1925-1919، وبنهاية العام 1928 تبنت معظم الدول قيمة رسمية للذهب (عوض الله، 2003، ص134).

ويمكن القول بأن النظام الذي ساد بعد الحرب العالمية الأولى يتميز عن سابقه في أنه أكثر مرونة مع توسع حجم المعاملات الاقتصادية الدولية، واعتبر كمرحلة انتقالية للتحول من قاعدة الذهب إلى نظام يدعم دور الدولار الأمريكي كقاعدة للسيولة الدولية فزاد الاهتمام بكيفية إدارة سياسات البنوك المركزية العالمية للاحتفاظ باحتياطات من الذهب، ومن العملات الورقية القابلة للتحويل إلى ذهب وذلك لإحكام السيطرة على النظام النقدي العالمي من خلال الدور المتزايد للدولار الأمريكي كوسيلة للمدفوعات الدولية (معروف، 2005، ص294).

وجاءت نهاية قاعدة الذهب عام 1931 عندما قامت بريطانيا بتعويم عملتها نتيجة الكساد العظيم، وحذت حذوها دولاً عديدة تربطها علاقات مالية واقتصادية مع بريطانيا وترتبط عملاتها بالإسترليني بتعويم عملاتها مقابل الدولار والذهب، وأصبحت تلك الكتلة من الدول معروفة باسم منطقة الإسترليني (عوض الله، 2003، ص134)، ولم يتبق في قاعدة الذهب سوى خمس دول فقط هي فرنسا، بلجيكا، هولندا، إيطاليا، سويسرا، وكان يطلق عليها جبهة دول الذهب Gold bloc، إلا

أنه بحلول عام 1936 خرجت فرنسا وسويسرا من هذه الجبهة وقامت بتخفيض عملتيهما، وكانت هذه الخطوة بمثابة إعلان الوفاة لنظام الذهب (صادق، 2003، ص23).

3- نظام بريتون وودز: Britten Woods System

في عام 1941 أعد كلا من كينز Keynes مستشار وزارة الخزانة البريطانية ووايت White مستشار وزارة الخزانة الأمريكية خطة مستقلة لبناء نظام نقدي عالمي جديد بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد سلسلة من المباحثات حول الخطتين وجدت بينهما نقاط مشتركة تتركز في:

- أ- استبعاد نظام أسعار الصرف الحرة.
- ب- عدم الاعتماد المطلق على قاعدة الذهب.
- ج- حرية نسبية للدول الأعضاء في الاتفاقية لممارسة سيطرة محدودة على تحويلات رؤوس الأموال ولفترات قصيرة.

وكننتيجة لما حصل في فترة الثلاثينيات من تقلبات عنيفة مست أسعار صرف العملات، وما قامت به الدول من تخفيضات لأسعار صرف عملاتها تشجيعاً لصادرتها والإقلال من وارداتها دون النظر إلى الاختلالات التي تنجم في العلاقات الاقتصادية الدولية، والتقيد الذي مس حركة التجارة الخارجية والتي تحولت من تجارة متعددة الأطراف إلى تجارة ثنائية بسبب الرقابة على الصرف الأجنبي، بحيث أدت إلى عدم استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية، رأت كل من أمريكا وبريطانيا في بداية سنة 1943 أن تعملا على بناء نظام نقدي جديد يكون أساساً لعلاقات نقدية لما بعد الحرب.

بناء على كل ما سبق، تم انعقاد مؤتمر بريتون وودز في مايو من عام 1944، حيث اجتمعت 44 دولة تحت رعاية الأمم المتحدة في ولاية نيوهامبشير (Krugman & Obstfeld, 2003, p537)، وتضمن المؤتمر الموضوعات التالية:

- ضمان حرية التحويل بين العملات الدولية المختلفة.
- تحقيق التوازن في موازين المدفوعات.
- وضع نظام لأسعار الصرف يمنع التقلبات العنيفة فيما بينها.
- دراسة جانب الاحتياطات الدولية لتوفير السيولة الدولية.
- الإدارة الدولية للنظام النقدي الدولي الجديد.

وكان الهدف الأساسي من المؤتمر هو إقامة مجموعة من القواعد للنظام النقدي الدولي والقضاء على النقائص والعيوب التي ميزت الأنظمة النقدية السابقة، وتمثلت هذه القواعد في ضبط كل العملات على أساس الدولار الأمريكي باعتباره كمنقذ ادخار دولي وحيد، والذي حددت قيمته مقابل الذهب كما يلي: 35 دولار أمريكي = أوقية ذهب، كما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتأمين تحويل الدولارات الموجودة لدى البنوك المركزية إلى ذهب، إضافة إلى التزام الدول بالتدخل

في سوق الصرف حفاظا على تذبذبات معدلات الصرف داخل مجال [-1%، +1%] مقارنة بالسعر الرسمي.

وانهار نظام بريتون وودز عندما أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون رسميا قطع العلاقة بين الدولار والذهب عام 1971، وجاء ذلك نتيجة تفاقم العجز في الميزان التجاري الأمريكي وظهور القيمة المغالية over valued للدولار وتراكم العجز في الميزانية الحكومية نتيجة حرب فيتنام والاستثمار المتنامي خارج الولايات المتحدة الأمريكية (معروف، 2005، ص295).

4- نظام سعر الصرف الثابت: Fixed Exchange Rate

ويعود نظام أسعار الصرف الثابتة بأصوله إلى قاعدة الذهب حيث كان سعر التثبيت يحدد بمقدار معين من الذهب، ومن ثم ارتبط هذا النظام بعضوية البلد في كتلة أو منطقة نقدية فصار أساس القياس العملة الرئيسية في هذه الكتلة مثل الجنيه الإسترليني أو الفرنك الفرنسي، وعندما عقدت اتفاقية بريتون وودز ارتبط سعر صرف العملات المشاركة بالدولار الأمريكي وبعد انهيار بريتون وودز اعتمدت دولاً عديدة وفي فترات متباعدة نظام أسعار الصرف الثابتة بشكل منفرد مثل ربط الدينار الأردني بما يعادل 1,40 دولار أمريكي (معروف، 2006، ص288).

ويقوم هذا النظام على تبني قيمة ثابتة للعملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية بالاعتماد على أساس أو مرجع نقدي أو معدني معين، ويسهم هذا النظام في تجنب الاقتصاد للتأثيرات السلبية التي تحدث نتيجة تقلبات أسعار الصرف الأجنبي على قيم الاستثمار والتشغيل والتبادل الدولي، حيث أن تقلبات سعر الصرف يكون لها في الغالب دور محبط لحركات رؤوس الأموال والموارد البشرية والسلع والخدمات (خليل، 1995، ص1438).

ويندرج تحت هذا النظام أنواع متعددة من النظم منها، نظم أسعار الصرف شديدة الثبات من خلال وجود مجلس للإشراف على العملة Currency Board، بالإضافة إلى أسعار الصرف الوسيطة وهي أسعار صرف مرهونة قابلة للتعديل Adjustable Peg وهي تكون إما مرهونة بعملة واحدة أو سلة من العملات (مختار، 2001، ص220)، ويمكن التمييز بين أنظمة أسعار الصرف الثابتة لعملة واحدة أو لسلة من العملات كالآتي:

أ- أنظمة أسعار الصرف الثابتة لعملة واحدة:

وتتحدد آلية الصرف عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل، أو ثبات الأسعار يكون عبر الزمن تجاه العملة المرتبطة بها ما لم تتدخل السلطات النقدية لأجراء تعديلات في سعر الارتباط المركزي للعملة، وعملية الربط بعملة وحيدة تكون نتيجة لكون المبادلات تقوم بهذه العملة، مثل الذي يحدث في الدول التي تصدر البترول التي تقوم صادراتها بالدولار، أو نتيجة للترابط الاقتصادي الوثيق بين الدولة صاحبة سعر الصرف والدولة صاحبة العملة المثبت بها (كوريك، 1996، ص44).

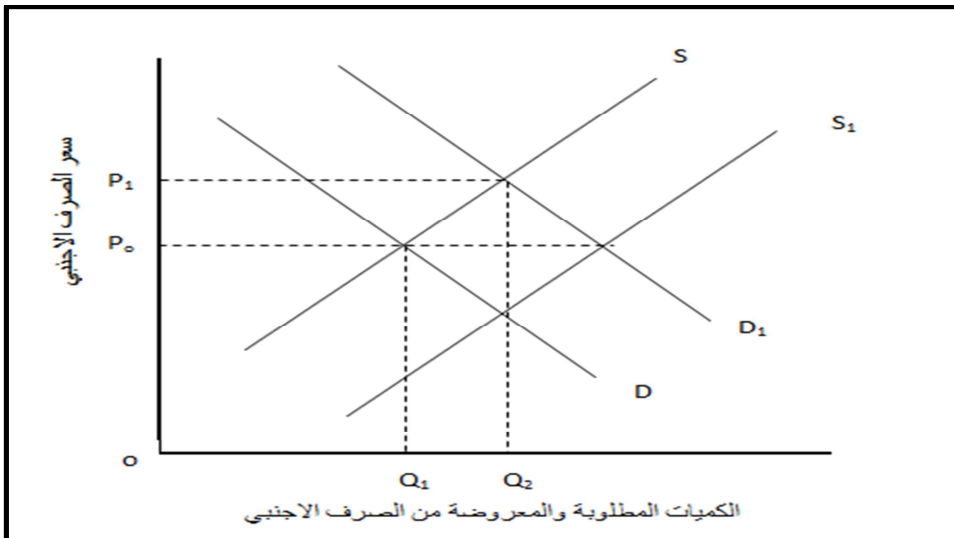
ب- أنظمة أسعار الصرف الثابتة لسلة عملات:

ويتحدد سعر الصرف عن طريق الارتباط بسلة عملات مع مراعاة نسبة الأوزان في التجارة الخارجية، لأن هذا السعر يتأثر بحجم المبادلات وتدفقات رؤوس الأموال، ومن بين السلات المشهورة سلة حقوق السحب الخاصة، أما سلة العملات التي تختارها الدول لربط عملاتها فهي تتشكل من عملات ذات ثقل كبير في هيكل الصادرات أو هيكل الواردات أو الاثنان معا (عبدالقادر، 2011، ص162).

وفي ظل نظام سعر الصرف الثابت يتحقق التوازن بين العرض والطلب مع منح الحرية الكاملة لتحويل العملات وحرية تصدير واستيراد الذهب، وذلك لضمان التوافق بين المطلوب والمعروض من العملة الأجنبية، وهذا الأمر يتطلب من الدولة أن تكون مستعدة لتدعيم سعر صرف عملتها والحفاظ على استقراره من خلال بيع وشراء الذهب والاحتياطات من العملة الأجنبية، فعندما يزداد المعروض من العملة الوطنية عن المطلوب منها في أسواق الصرف الأجنبي، فإن الدولة تكون مستعدة لشراء الذهب أو العملة التي تثبت عملتها على أساسها وذلك لمنع انخفاض سعر صرف عملتها، أما في حالة ارتفاع الطلب على العملة المحلية بأكثر من المعروض منها، فإن الدولة تقوم بشراء الذهب لمنع ارتفاع سعر صرف عملتها، وبهذا تستطيع الدولة الحفاظ على سعر صرف ثابت لعملتها، وهذا يتطلب من الدولة أن تقوم بطباعة النقود وتوفير احتياطي كبير من العملات الأجنبية. فإذا ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي فإنه وبشكل تلقائي سيرتفع سعر صرف الدينار الأردني، وهذا يعني أن هناك علاقة طردية ثابتة بين سعر صرف الدينار الأردني والدولار الأمريكي، وتمثل تلك العلاقة بيانيا كما في الشكل التالي:

شكل رقم (1)

تحديد سعر الصرف في ظل نظام سعر الصرف الثابت



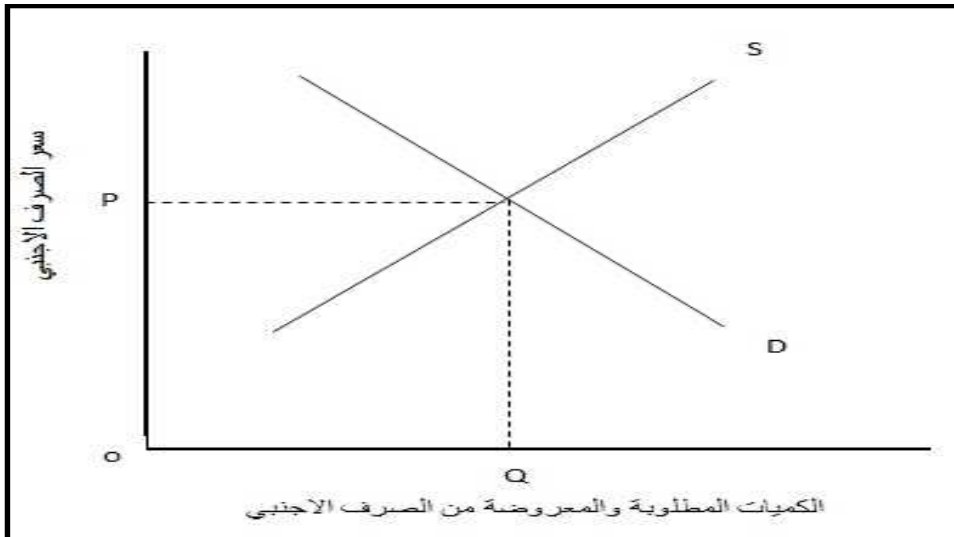
المصدر: عبدالكريم العيساوي، التمويل الدولي، 2012، ص287.

5- نظام أسعار الصرف المعمومة:

يقوم نظام أسعار الصرف المعمومة على ترك أسعار الصرف الأجنبي لقوى العرض والطلب السائدة في السوق، وذلك باعتبار العملة كأبي سلعة في السوق، حيث أن عرض العملة الوطنية يعكس جانب العرض في الأسواق المعنية (Flight & swann, 1994, p186)، وأسعار الصرف المرنة تعتبر أسعار قابلة للتعديل على أساس مؤشرات اقتصادية مثل تطور سعر الصرف الحقيقي الفعال، والمثال على ذلك النوع من أسعار الصرف المعمومة هو أسعار صرف العملات بين الدول الصناعية المتقدمة، حيث أن تحديد سعر الصرف بين عملات تلك الدول يخضع لظروف العرض والطلب على الدولار الأمريكي من قبل المواطنين الإسرائيليين وحركة التجارة بينهما. وفي ظل هذا النظام المرن فإن السلطات النقدية تتوافق في التعامل مع سعر الصرف الثابت من خلال حرية تحويل العملات، إلا أنه في ظل هذا النظام فإن الدولة لا تكون مضطرة للتدخل من أجل الحفاظ على ثبات سعر صرف عملتها، بل تتركه يخضع لظروف الطلب والعرض من أجل تحديد سعره التوازني، وبهذا فإن النظام المرن يعفي الدولة من الاحتفاظ بكميات كبيرة من الاحتياطات النقدية الأجنبية ومن الذهب لتدعيم سعر صرف عملتها، إلا أن هذا النظام من سعر الصرف يتطلب إدارة نقدية متطورة، وأداءً اقتصادياً مرتفعاً يتمتع بقدرات إنتاجية ضخمة قادرة على التوافق مع آليات سعر الصرف الحر، لذا فقد ارتبط هذا النظام بالدول الصناعية المتقدمة وعجزت الدول النامية على التكيف مع هذا النظام (الخشالي والحقيقي، 2007، ص144).

شكل رقم (2)

تحديد سعر الصرف في ظل النظام المرن "المعوم"



المصدر: مدحت صادق، العلاقات الاقتصادية الدولية، 2003، ص264.

6- نظام سعر الصرف المدار: Managed Floating

يقوم هذا النظام على أساس إعطاء قدراً كبيراً من المرونة لأسعار الصرف، وفي نفس الوقت تتدخل البنوك المركزية في أسعار الصرف ببيعاً وشراءً للعملة الأجنبية من أجل تفادي التقلبات الحادة في القيم الخارجية لها، وخير مثال على ذلك النظام النقدي نظام بنك إسرائيل الذي يتبعه في سعر صرف الشيك، حيث أنه يعطي مرونة تامة لتغيير سعر الصرف ولكن ضمن حدين معينين من قبل البنك المركزي، حيث لا تتدخل الحكومة أو السلطات المختصة إلا إذا تجاوز سعر الصرف إحدى هذين الحدين، وفي هذا النظام يتم تحديد مستوى سعر الصرف المرغوب فيه ثم تحدد الحدود العليا والدنيا، ويسمح البنك المركزي بتغيير سعر الصرف داخل الحدين فقط، وعملت بهذا النظام الدول الأوروبية منذ العام 1979 حتى انتقالها للعملة الأوروبية الموحدة عام 2001، وما تزال بعض الدول تعمل بهذا النظام الذي ظهر في أعقاب انهيار بريتون وودز (العقريب، 2006، ص44)، ويسمى ذلك النظام بالتعويم غير النظيف Dirty Floating على حد تعبير الاقتصادي سكلير، وهو ما يعبر عن مدى استنكاره لتدخل الدولة في تعويم عملتها (عبدالعظيم، 1987، ص126).

7- نظام الرقابة على الصرف:

حيث كان البديل الثاني بعد انهيار قاعدة الذهب الدولية هو تحديد سعر الصرف من خلال إتباع نظام الرقابة على الصرف، وتجمع أغلب المصادر إلى أن هذا النظام بدأ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وتعتبر ألمانيا أول من مارس هذا النظام في العام 1931 (الخشالي والحيقي، 2007، ص144)، وطبقاً لهذا النظام فإن السلطة النقدية تحدد سعراً رسمياً بغض النظر عن السعر السوقي الذي يتحدد بقوى الطلب والعرض، حيث في ظل هذا النظام فإن الحكومة تتدخل لفرض سعر رسمي أو أكثر من سعر خلال اللوائح التالية:

أ- عدم السماح بحرية تحويل عملتها إلى العملات الأجنبية إلا بشروط.

ب- إخضاع تصدير واستيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة.

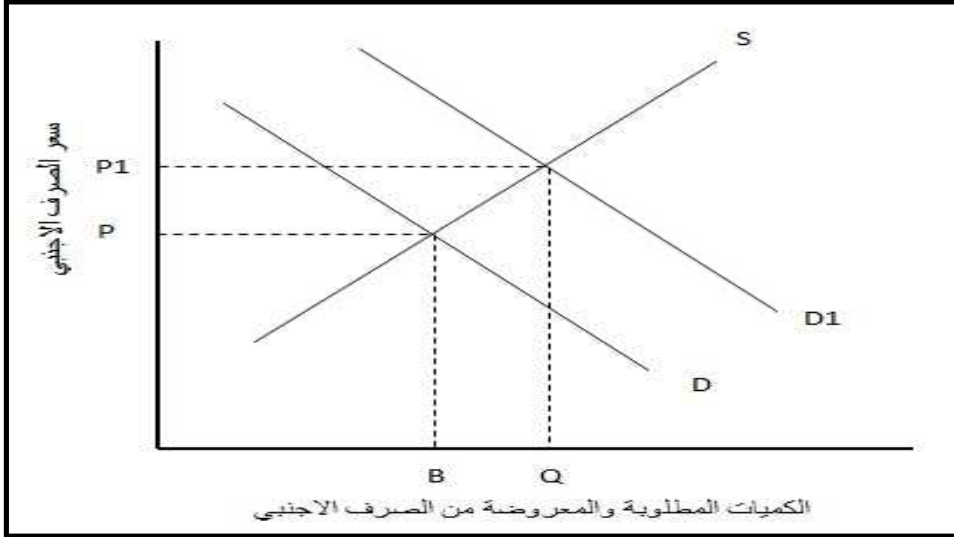
ج- عدم وجود سوق للصرف الأجنبي بالشكل الموجود في النظامين السابقين.

أما خصائص هذا النظام فتتمثل في كون السلطة المشرفة على قطاع الصرف الأجنبي تمارس صفة المحتكر الوحيد لبيع وشراء العملة للمقيمين، وفي ظل ذلك النظام تتعدم عمليات المضاربة وتستطيع السلطات المشرفة من شراء العملات الأجنبية بسعر وبيعه بسعر آخر، وقد تطبق الدولة أحياناً أسعاراً عدة للصرف وذلك لتحقيق أهدافاً اقتصادية وسياسية (خليل، 1995، ص1114)، ويطبق هذا النظام عندما تواجه السلطات النقدية ظروفاً لا تسمح لها بتحمل تكاليف دعم سعر الصرف الثابت، ولا القدرة على تبني سعر الصرف المعوم، ويصبح التدخل المباشر أفضل وسيلة لتحديد سعر الصرف، لذا فإن سعر الصرف التوازني في ظل هذا النظام يتحدد إدارياً

من خلال إحلال اللوائح والقوانين محل قوى العرض والطلب، ويتحدد سعر الصرف التوازني في ظل نظام الرقابة على الصرف باستخدام الشكل البياني التالي:

شكل رقم (3)

آلية تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف



المصدر: عبدالكريم العيسوي، التمويل الدولي، 2012، ص288.

وفي الشكل السابق إذا فرضنا أن الطلب على الصرف الأجنبي قد ازداد بسبب " المضاربة، السياحة، العلاج في الخارج، الدراسة في الخارج،..." فهذا سوف يؤدي لانتقال منحنى الطلب من D إلى D_1 ، وسوف يرتفع سعر الصرف من OP إلى OP_1 ، وسوف تحدث فجوة ما بين عرض النقد والطلب عليه بمقدار المسافة BQ وعندما ترى السلطات أن سعر الصرف الجديد غير مناسب لها في تحقيق أهدافها، وأنها لا تستطيع سد الفجوة بين العرض والطلب من خلال زيادة المعروض من النقد، حينها لا مناص أمامها سوى كبح الطلب على الصرف الأجنبي من خلال التدخل الإداري، وهنا نكون تحت مظلة الرقابة على الصرف، حيث تستخدم السلطات المختصة كل الوسائل من أجل الضغط على الطلب والعودة إلى سعر التوازن الأول P وتخفيف الفجوة بين العرض والطلب، لكن هذا الأمر لا يمنع ظهور السوق الموازية للطلب على العملة، حيث يطلب المتعاملون في السوق الموازية سعراً أعلى للصرف وذلك ثمناً للمخاطرة التي يتحملوها نتيجة العمل في هذا السوق.

المبحث الثاني

نظريات تحديد سعر الصرف

أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية:

Purchasing Power Parity Theory (P.P.P)

ظهرت نظرية تعادل القوة الشرائية إلى حيز الوجود خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها عندما أثير التساؤل عن كيفية إعادة تحديد سعر التعادل parity بين عملات الدول التي هجرت قاعدة الذهب خلال فترة الحرب الأمر الذي أدى لحدوث اضطرابات شديدة في أسعار الصرف (صادق، 2003، ص129)، ويعود أصل هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل Gustav Cassel الذي قام بصياغتها عام 1922 عندما أصدر كتاباً بعنوان " النقود وأسعار الصرف الأجنبي " وذلك بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى (mgnen, 2005, p45)، حيث يرى كاسل بأن القيمة الخارجية لسعر صرف عملة دولة ما يتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لقوتها الشرائية في الأسواق الخارجية أي أن العلاقة السائدة هي علاقة الأسعار السائدة في الدولة المحلية بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى التي تتشارك معها في التبادل التجاري (شامية وآخرون، 1993، ص285)، وعليه فإن التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف تعكس التباين في الأسعار النسبية لكلا الدولتين، أما سعر التوازن الذي يستقر عنده سعر الصرف في زمن معين هو السعر الذي تتساوى عنده القوة الشرائية للعملتين، أما الصياغة الجبرية لنظرية تعادل القوة الشرائية فهي كالآتي.

$$\frac{IP_d}{IP_t} = \frac{C_{t1}}{C_{t0}}$$

حيث أن:

IP_d الرقم القياسي للأسعار في الدولة المحلية

IP_t الرقم القياسي للأسعار في الدولة الأجنبية

C_{t1} سعر الصرف الأجنبي الجديد في الفترة t_1

C_{t0} سعر الصرف الأجنبي القديم في الفترة t_0 (الحجار، 2002، ص137).

وكمثال تطبيقي على النظرية نفرض أن سعر صرف الدينار الأردني بالنسبة للدولار الأمريكي

الدينار = 1,4 دولار، وبعد مرور فترة زمنية ارتفعت الأسعار في الأردن بنسبة 12%، في حين لم ترتفع الأسعار في الولايات المتحدة إلا بمقدار 2% لذا فإن سعر صرف الدينار الجديد C_{t1} هو .

$$\frac{112}{102} = \frac{C_{t1}}{1,4}$$

$$112 \times 1,4 = 102C_{t1}$$

$$C_{t1} = 1.5372$$

ويمكن التعبير عن تغيرات الأسعار بمعدلات التضخم، فارتفاع الأسعار لا يعدو كونه ارتفاع في التضخم ويمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية.

$$Ct1 = \frac{IP_d}{IP_t} \times Ct0$$

وكما لاحظنا فإن نظرية تعادل القوة الشرائية تحاول تفسير العلاقات بين معدل تغير سعر الصرف ومعدل تغير مؤشر تغير الأسعار بين الدول الشركاء في المبادلات التجارية (عبدالقادر، 2011، ص177)، وتعتمد نظرية تعادل القوة الشرائية على صيغتين هما.

1- الصيغة المطلقة: Absolute P.P.P

هذه الصيغة امتدادا لقانون السعر الواحد Law of one price الذي يفترض أن السوق سوق منافسة كاملة، تغيب عنه الحواجز الجمركية أمام حركة السلع والخدمات، إضافة إلى أن المعلومات تامة الانتقال، وتتوفر سوق دولية في ظل المنافسة الكاملة، فضلاً عن تجانس السلع في كل البلدان (Ngman , 2005, p2).

وتفترض الصيغة المطلقة للنظرية بأن سعر الصرف بين عملتين عبارة عن النسبة بين مستوى الأسعار في كل من الدولتين، أي أن القوة الشرائية لعملة الدولة الأولى تكون مماثلة لقوتها الشرائية في الدولة الثانية، وعلى هذا الأساس إذا ما ارتفعت الأسعار المحلية في دولة ما مقارنة بشركائها التجاريين فإن معدل صرف عملة هذه الدولة الذي ارتفع سعر صرف عملتها يجب أن يتم تخفيضه حتى يتحقق تعادل القوة الشرائية (عناتي، 2006، ص47)، أما الصيغة الرياضية التي تعبر عن معدل الصرف المعادل للقوة الشرائية المطلق هي.

$$e_t = \frac{p_t}{p_t^*}$$

$$p_t = e_t \times p_t^*$$

حيث أن:

e_t هي سعر الصرف الذي يحدد بين عملة دولة أجنبية بالنسبة للدولة المحلية.

p_t مستوى الاسعار المحلية المطلق.

p_t^* مستوى الأسعار الأجنبية المطلق (krugman,2003,p390).

ولكن إذا ما تم قياس معدل الصرف على أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية المقابلة لوحدة واحدة من العملة المحلية فإن معدل الصرف المعادل للقوة الشرائية المطلق يكون: (الحجار، 2002، ص137)

$$e_t = \frac{p_t^*}{p_t}$$

وتعتمد الصيغة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية على قانون السعر الواحد ونتيجة لذلك فإن السلع المتجانسة أو المتطابقة يجب أن تكون أسعارها متساوية في كل الدول التي بينها مبادلات

تجارية عند التعبير عن هذه السلع بنفس العملة، وهذا الشكل غير صحيح ولا يمكن الأخذ به لعدة أسباب منها: (خليل، 2005، ص ص968- 970)

- أ- لأنها تعطي سعر الصرف تحقيق تعادل التجارة في السلع والخدمات بحيث أن الدولة التي تصدر رأس المال *capital outflow* يكون لديها عجز في ميزان مدفوعاتها والدولة التي تتسلم رأس المال *capital inflow* يكون لديها فائض في ميزان مدفوعاتها.
- ب- الصيغة المطلقة من نظرية تعادل القوة الشرائية لا تحدد سعر الصرف الذي يحقق تعادل التجارة في السلع والخدمات وذلك لوجود سلع وخدمات لا يتم الاتجار بها *Nontrade Goods* مثل الطوب الذي تكلفته نقله مرتفعة، كذلك فإن خدمات أطباء العائلة، والخدمات الميكانيكية لا تدخل في التجارة الدولية، والصيغة المطلقة تهدف لتعادل أسعار السلع والخدمات التي يتم الاتجار بها لكنها لا تعادل أسعار السلع والخدمات الغير متاجر بها، لذا فإن الصيغة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية لن تحقق سعر الصرف الذي يحقق تعادل التجارة.
- ج- كذلك فإن نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة لا تأخذ في اعتبارها تكاليف النقل وغيرها من عوائق تدفق التجارة الدولية الحرة ونتيجة لذلك يتم رفض هذه الصيغة من نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة.

2- نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية: *Relative P.P.P*

اهتمت هذه الصيغة بتحديد سعر الصرف التوازني من خلال إدراج مؤشر التضخم، حيث يعمل سعر الصرف الاسمي على إلغاء فوارق التضخم بين البلدين وفقاً للصيغة التالية.

$$\frac{ER_2 - ER_1}{ER_1} = \pi_{\$} - \pi_{LE}$$

حيث أن الطرف الأيسر من المعادلة يعبر عن التغير المئوي في معدل الصرف خلال فترة زمنية، أما الطرف الأيمن فيعبر عن الفرق بين معدل التضخم في نفس الفترة الزمنية (Krugman, 2003, p390).

وطبقاً لهذه الصيغة إذا كان معدل التضخم في الدولة A هو 3% وكان التضخم في الدولة B هو 1% ففي مثل هذه الحالة فإن معدل الصرف الأجنبي B/A يجب أن يتعدل ويرتفع بقيمة الفرق بين معدل التضخم في الدولتين أي بواقع 2% (عبدالقادر، 2011، ص 177).

لذا فإن نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية تنطلق من مبدأ أن البلدان ذات معدلات التضخم المرتفعة مقارنة بشركائها التجاريين يجب أن تقبل بتدهور قيمة عملتها مقابل عملات هذه الدول، ومن الملاحظ أنه عند تطبيق الصيغة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية فإن الصيغة النسبية سوف تنطبق، ولكن انطباق الصيغة النسبية لا يعني أن الصيغة المطلقة سوف تنطبق (خليل، 2005، ص 972).

3- الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل القوة الشرائية:

- أ- اختلاف أساليب قياس التضخم حسب نوع مؤشر الأسعار، فهناك مؤشر أسعار المستهلكين ومؤشر أسعار المنتجين وأسعار الجملة وأسعار الصادرات والواردات.
- ب- هناك عناصر أخرى تؤثر في الميزان التجاري غير المستوى العام للأسعار وخاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار (متولي، 2011، ص180).
- ج- ذكر الاقتصادي كينز في نقده أن النظرية تتجاهل وجود أي اثر لنفقات نقل السلع وشحنها من دولة لأخرى كما تتجاهل وجود أي اثر فعال للرسوم الجمركية (صادق، 2003، ص132).
- د- صعوبة تقدير معدل التضخم في كل البلدان وصعوبة معرفة الفترة التي يكون فيها سعر الصرف متوازن (عناتي، 2006، ص46).

ثانياً: نظرية تعادل معدلات الفائدة: Interest Rate Parity Theory

لقد بدأ كينز Keens منذ العام 1923 باستكشاف العلاقة الموجودة بين سعر الصرف وسعر الفائدة، حيث أخذ بعين الاعتبار مسألة تكون سعر الصرف الآجل ووضع على ضوء ذلك علاقته الشهيرة لتكافؤ أسعار الفائدة (ملاك، 2001، ص214)، وتوسعي نظرية تعادل أسعار الفائدة للكشف عن الترابط الموجود بين السوق النقدي الوطني وسوق الصرف، من خلال المبدأ المتمثل في أن تغيير معدلات الفائدة في بلدين لا بد وأن يؤثر في نسبة تغيير سعر الصرف، فأبي اختلاف بين معدلات الفائدة بين بلدين ينتج عنه إما تحسن أو تدهور للعملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية (شامية وارشيد، 1993، ص284)، وقبل التطرق لعرض نظرية تعادل أسعار الفائدة سوف نقوم بتعريف كلا من سعري الصرف المحددين لهذه النظرية.

1- سعر الصرف العاجل: Spot exchange rate

وهو السعر الذي يتعلق بالتسليم المباشر حسب السعر المتفق عليه وعادات السوق وكفاءة الاتصالات ويمكن أن يحدث تأخير زمني لمدة يومين بين سعر الشراء وسعر البيع.

2- سعر الصرف الآجل: Forward exchange rate

ويقصد بهذا السعر تبادل عملة دولة معينة بعملة دولة أخرى، حيث يتم التسليم في وقت لاحق حسب السعر المتفق عليه، ويتراوح وقت التسليم بين 90 - 20 يوماً أو أكثر من ذلك ويحدد سعر الصرف الآجل وفقاً للصيغة الرياضية التالية (معروف، 2006، ص304).

$$sf_1 = \frac{c_c(r_2 - r_1)}{1 + r_1} + c_c$$

حيث أن C_c سعر الصرف العاجل، S_{f1} سعر الصرف الآجل، r_1 سعر الفائدة في البلد المحلي، r_2 سعر الفائدة في البلد الأجنبي، وتتمحور نظرية تعادل أسعار الفائدة في الترابط الموجود بين السوق النقدي الوطني وأسواق الصرف من خلال المبدأ المتمثل في أن تغير معدلات الفائدة في بلدين لا بد وأن تؤثر في تغير سعر الصرف الآجل، فإذا ما قرر مستثمر أو متعامل اقتصادي إيداع أصل نقدي مقداره M في السوق النقدي المحلي وفق معدل الفائدة السائد I_d فإن ما سيحصل عليه بعد فترة زمنية معينة سنة مثلاً هو S_d حيث ما يحصل عليه = الأصل + الفوائد

$$S_d = M + M \cdot (I_d)$$

$$S_d = M \cdot (1 + I_d) \rightarrow (1)$$

ولكن إذا كان سعر الفائدة الأجنبي أعلى من سعر الفائدة المحلي أي أن $I_f > I_d$ فإن المستثمرين سوف يحولون استثماراتهم للخارج وذلك بسبب زيادة ما سيحصل عليه من أرباح في الخارج عما يحصل عليه في الداخل (ملاك، 2001، ص214)، وفي هذه الحالة يقوم المستثمر بالخطوات التالية.

تحويل رأسماله النقدي المحلي M إلى العملة الأجنبية وفق سعر الصرف العاجل والذي يرمز له بالرمز C_c فيكون $\bar{M} = \frac{M}{C_c}$ حيث \bar{M} مقدار رأسمال المستثمر معبراً عنه بالعملة الأجنبية، وبالرجوع للمعادلة الأولى فإن ما سيحصل عليه المستثمر بعد فترة زمنية معينة = الأصل + الفائدة

$$\bar{S}_{f1} = M \cdot (1 + I_f) \rightarrow (2)$$

وحسب نظرية تعادل أسعار الفائدة فإن الفارق بين معدلات الفائدة لا بد وان ينعكس على سعر الصرف الآجل حتى يتم التعادل بينهما، وهذا يعني تساوي المعادلتين 1، 2 وذلك نتيجة لقيام المستثمر بتحويل رأسماله المحلي M إلى \bar{M} وفق سعر الصرف الآجل C_t وهذا يحدث كالتالي.

$$S_{f1} = M \cdot (1 + I_f)$$

$$S_{f1} = M \cdot (1 + I_f) C_t \rightarrow (3)$$

$$M = C_t \times \bar{M}$$

وبعد تحويل S_{f1} إلى العملة المحلية وفق سعر الصرف الآجل C_t فإن $S_{f1} = S_d$

$$M(1 + I_d) = \bar{M}(1 + I_f) \cdot C_t \rightarrow (4)$$

$$\bar{M} = \frac{M}{C_c}$$

وبتطبيق ذلك على المعادلة 4 فأنتنا نحصل على المعادلة التالية:

$$M(1 + I_d) = \frac{M}{C_c} (1 + I_f) C_t$$

وباختصار M من طرفي المعادلة وبالقسمة على $1 + I_f$ نحصل على (عناتي، 2006،

ص48).

$$\frac{1 + I_d}{1 + I_f} = \frac{C_t}{C_c}$$

وبعد طرح ما قيمته 1 صحيح من طرفي المعادلة فإننا سنحصل على

$$\frac{C_t - C_c}{C_c} = \frac{1 + I_d}{1 + I_f} - \frac{1 + I_f}{1 + I_f}$$

$$\frac{C_t - C_c}{C_c} = \frac{I_d - I_f}{1 + I_f}$$

وإذا كان معدل الفائدة في الخارج منخفض فإن $1 + I_f$ تصبح قريبة أو تساوي 1 صحيح وتكون المعادلة النهائية لنظرية تعادل أسعار الفائدة كالتالي.

$$\frac{C_t - C_c}{C_c} \approx I_d - I_f$$

وبتعبير آخر فإن فارق الفائدة يصبح مساويا لفارق الفارق الصرف ومن مزايا تلك النظرية قيامها بربط الأسواق النقدية بأسواق الصرف (ملاك، 2001، ص 214-220).

ثالثاً: نظرية تحديد سعر الصرف القائمة على أساس التجارة أو المرونة:

Trade or Elasticity's Approach to exchange rate determination

تعتبر إحدى النظريات الهامة في تحديد سعر الصرف، وهي مبنية على تدفق السلع والخدمات ووفقاً لهذه النظرية فإن سعر الصرف التوازني هو الذي يحقق المساواة في قيم كلا من الصادرات والواردات للدولة، فإذا كانت الدولة تعاني عجزاً في ميزانها التجاري أي أن قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات فإن سعر الصرف الأجنبي الحقيقي سيرتفع، وهو ما يؤدي لانخفاض قيمة العملة المحلية وهو ما يؤدي لانخفاض قيمة صادرات الدولة وذلك بسبب انخفاض سعرها بالنسبة للأجانب ويجعل قيمة الواردات مرتفعة الثمن بالنسبة للمواطنين المحليين ونتيجة لذلك تزيد صادرات الدولة وتتنخفض وارداتها وهنا يتحقق التوازن، وسرعة التعديل في الميزان التجاري تتوقف على مقدار مرونة طلب الصادرات ومرونة طلب الواردات بالنسبة لتغير سعر الصرف، فإذا كانت الدولة قريبة من التوظيف الكامل ففي مثل هذه الحالة فإن تخفيض عملتها سيكون مطلوباً وذلك لإنتاج سلع التصدير وإنتاج السلع البديلة لسلع الواردات أكثر منه في حالة وجود بطالة أو موارد معطلة (خليل، 2003، ص 887).

ويحدد سعر الصرف التوازني في سوق الصرف الأجنبي على أساس المعدل الذي يكون فيه سوق الصرف متوازناً أو عند مستوى مستدام مقبول من الاختلال D^* في الميزان التجاري، فإذا كان الميزان التجاري D أكبر من D^* فإن سعر الصرف الحقيقي يكون أقل من سعر الصرف التوازني، ويمكن حساب المستويات التوازنية للصادرات X^* والواردات M^* كالتالي.

$$\frac{X - X^*}{X} = \varepsilon E \frac{\varepsilon - \varepsilon^*}{\varepsilon}$$

$$\frac{M - M^*}{M} = \varepsilon M \frac{\varepsilon - \varepsilon^*}{\varepsilon}$$

حيث أن:

X قيمة الصادرات.

M قيمة الواردات.

$\varepsilon M, \varepsilon X$ سعر الصرف الفعلي الحقيقي لكلا من الصادرات والواردات.

ε سعر الصرف الحقيقي.

ε^* سعر الصرف التوازني.

التغير الضروري في الميزان التجاري والتغير في سعر الصرف

$$\begin{aligned} D - D^* &= [M - M^*] - [X - X^*] \\ &= [\varepsilon_E \cdot E - \varepsilon_M \cdot M] \cdot [\varepsilon^* - \varepsilon] / \varepsilon \end{aligned}$$

ومنه يمكن إيجاد حل المعادلة وحساب سعر الصرف التوازني كالتالي:

$$\varepsilon^* = \varepsilon \cdot [1 + (D - D^*)] / (\varepsilon_E \cdot X - \varepsilon_M \cdot M)$$

وبما أن $\varepsilon_M > 0$ فإن المقام دائماً موجبا ومنه تخفيض العجز في الميزان التجاري

$0 < D - D^*$ وهذا يتطلب تخفيض سعر الصرف التوازني "رفع سعر الصرف الحقيقي"، وهذه

المعادلة يمكن أن تستعمل لحساب سعر الصرف التوازني الاسمي.

$$e^* = e [1 + (D - D^*)] / [\varepsilon_X \cdot X - \varepsilon_M \cdot M]$$

وتتطلب هذه المعادلة معرفة D^* مستوى العجز التجاري القابل للاستدامة وكذلك تقدير

مروانات كلا من الصادرات والواردات (بلقاسم عباس، 2003، ص14).

رابعاً: المدخل النقدي وتحديد سعر الصرف:

وهي على عكس نظرية التجارة والمروانات التي تقضي بأن أسعار الصرف تتحدد بواسطة

تيار flow الأرصدة الناتج من تجارة السلع والخدمات، فالطريقة النقدية Monetary Approach

تقضي بأن أسعار الصرف إنما تتحدد في خطوات توازن أو تساوي أرصدة كلا من جانب الطلب

والعرض على العملة الأجنبية (خليل، 2006، ص890)، حيث أن عرض النقود يحدد بواسطة

السلطة النقدية، أما الطلب على النقود فإنه يتوقف على مستوى الدخل الحقيقي للدولة وعلى

المستوى العام للأسعار وعلى سعر الفائدة (ساكر، 2003، ص115)، ويقوم المدخل النقدي على

افتراض أن السندات المحلية والسندات الأجنبية تعتبر بدائل تامة، أي أن هناك إحلال تام بين

الأصول المالية المحلية والأصول المالية الأجنبية، وتعتبر هذه الطريقة امتداداً لقانون السعر الواحد

(عبدالقادر، 2011، ص180)، وتقوم تلك النظرية على العلاقات التالية:

$$M_d = KPY \quad \text{دالة الطلب على النقود في الاقتصاد المحلي}$$

$$M_d^* = K^*P^*Y^* \quad \text{دالة الطلب على النقود في الاقتصاد الأجنبي}$$

$$L = M_s, L^* = M^* \quad \text{التوازن في سوق النقود في الدولتين}$$

$$P = E \times P^* \quad \text{قانون السعر الواحد أو تعادل القوة الشرائية}$$

حيث أن:

M_d	الطلب على النقود.
M_s	العرض النقدي.
E	سعر الصرف الأجنبي.
Y	الدخل.
K	نسبة التفضيل النقدي
(*)	تدل على المتغير في الدولة الأجنبية

وبإحلال المعادلتين 1، 2 في المعادلة 4 وإعادة ترتيبها فإن (الغالي، 2011، ص 84-86).

$$E = \frac{P}{P^*} = \left(\frac{M_d}{KY}\right) / \left(\frac{M_d^*}{K^*Y^*}\right)$$

وبافتراض أن K ثابتة فإن.

$$E = \left(\frac{M_d}{M_d^*}\right) \left(\frac{Y}{Y^*}\right)$$

$$\%E = (\%M - \%M^*) - (\%Y - \%Y^*) \text{ أو}$$

ويعني ذلك أن:

العملة المحلية سوف تنخفض قيمتها عندما يكون العرض النقدي المحلي < العرض النقدي الأجنبي، ويكون معدل النمو في الدخل الأجنبي $Y^* <$ من معدل النمو في الدخل المحلي Y ، وأن العملة المحلية ستزيد قيمتها عندما يكون معدل النمو النقدي المحلي > من نظيره الأجنبي، وأن معدل النمو في الدخل الأجنبي أقل من نظيره المحلي (عبدالقادر، 2011، ص 181).

خامساً: طريقة توازن المحفظة لتحديد سعر الصرف:

Portfolio- Balance Approach to Exchange Rate Determination

إن الطريقة النقدية قد فشلت في إيضاح تحركات أسعار الصرف، وبالغت في التأكيد على دور النقود وأهملت دور التجارة كعامل هام في تحديد سعر الصرف خاصة في الزمن الطويل، كذلك فإنها افترضت أن الأصول المالية المحلية والأجنبية مثل الأذونات هي بديل تام وهذا غير مقبول (خليل، 2005، ص 895).

لذا فإن نموذج توازن المحفظة الذي يتضمن مساهمات كلاً من Kouri 1974، و Dooly Isard، Poster يوظف الفكرة التي تقوم عليها النماذج النقدية في تحديد سعر الصرف بطلب وعرض العملة المحلية مقابل عرض وطلب العملة الأجنبية، ويفترض نموذج المحفظة أن العملة الأجنبية والأصول المالية الأجنبية خاصة السندات منها يمكن استبدالها بالعملة الوطنية، والأصول المالية المحلية، أي أن هناك إحلال لكنه غير تام بين الأصول المالية المحلية والأجنبية، وفي هذه الطريقة فإن

الأفراد يملكون في محفظتهم المالية أصولاً محررة بعملة مختلفة، وأن دالة الطلب على العملات مركبة وأكثر تعقيداً من التي اعتمدها الطريقة النقدية، حيث تم إدخال محدد آخر لسعر الصرف ناتج عن الإحلال الغير تام بين الأصول المحلية والأجنبية، وأن تغير سعر الصرف له أثر على ثروة مالكي الأصول المالية (عبدالقادر، 2011، ص182)، ويشتمل النموذج على المعادلات الآتية.

$$W = M + B + E.F \quad \text{1- قيد الموازنة}$$

$$M = f(i, i^*, y, p) w \quad \text{2- معادلة التوازن في السوق النقدية الوطنية}$$

$$B = b(i, i^*, y, p) \quad \text{3- معادلة التوازن في سوق أوراق المال المحلية}$$

$$F = h(i, i^*, y, p) w \quad \text{4- معادلة التوازن في سوق أوراق المال الأجنبية}$$

حيث أن:

W تمثل الثروة.

M السوق النقدي المحلي.

B الأصول المالية المحلية.

$E.F$ الأصول المالية الأجنبية.

i سعر الفائدة المحلي.

i^* سعر الفائدة الأجنبي.

y الدخل.

p مستوى الأسعار (علي، 2001، ص12).

وتفترض تلك الطريقة بأن الزيادة في عرض النقود في الدولة المحلية تؤدي لانخفاض سعر الفائدة المحلي، هذا الانخفاض ينقل الطلب من السندات المحلية إلى العملة الأجنبية والسندات الأجنبية، والانتقال إلى الأصول المالية الأجنبية يخفض سعر الصرف الوطني مما يحفز صادرات الدولة المحلية ويخفض وارداتها، الأمر الذي يؤدي لحدوث فائض في الميزان التجاري وارتفاع في قيمة العملة المحلية والذي يصحح التدهور الذي حدث في قيمة العملة المحلية (خليل، 2005، ص896).

المبحث الثالث

العوامل المؤثرة في انتقال أثر سعر الصرف

إن من يتتبع الأحداث الاقتصادية يجد أنها العامل الرئيسي التي تؤثر في سعر الصرف وتقلباته والذي يتتبع الأحداث غير الاقتصادية يجد أن سعر الصرف مرآة عاكسة لها وذلك لأن تحركاته تتسم بالعشوائية مثل تلك الأحداث، فسعر الصرف ما هو إلا مؤشر يستجيب للمؤثرات الاقتصادية الكلية.

أولاً: كمية النقود:

إن من أهم فرضيات المدرسة الكلاسيكية أن كلاً من سعر الصرف والتضخم ظاهرتان نقديتان تتأثران بشكل رئيسي بمعدل نمو رصيد النقد في الاقتصاد (العمر، 1997، ص334)، فقد أخذ الاقتصادي فريدمان على عاتقه إعادة الحياة لنظرية كمية النقود التي صاغها الاقتصادي فيشر، حيث يرى فريدمان أن حركات الأسعار تعكس التغيرات في كمية النقود، وأن هناك علاقة واضحة بين تغيرات كمية النقود لوحدة واحدة من الإنتاج وحركات الأسعار (خليل، 1995، ص1383)، ويقول فريدمان " ليس هناك من حالة حصل فيها تغير أساسي في كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج دون أن ترافقه تغيرات مهمة في مستوى الأسعار بنفس الاتجاه وبالعكس، وعلى حد معرفتي ليس هناك من مرة حدثت فيها تغيرات مهمة في مستوى الأسعار إلا وصاحبها تغير جوهري في كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج في نفس الاتجاه (الغالب، 2011، ص63)، وقد أشار إلى ما يفسر صحة العلاقة بين كمية النقود لكل وحدة من وحدات الناتج وتغيرات الأسعار وجود عاملين هما:

- 1- تغيرات الإنتاج والتي تعد متغيراً مستقلاً، ففي حالة ثبات كمية النقود وتضاعف الإنتاج فإن الأسعار ستميل إلى الانخفاض وذلك بسبب انخفاض كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج.
- 2- تغيرات كمية النقود التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها بالنسبة لدخولهم والتي تتوقف على:

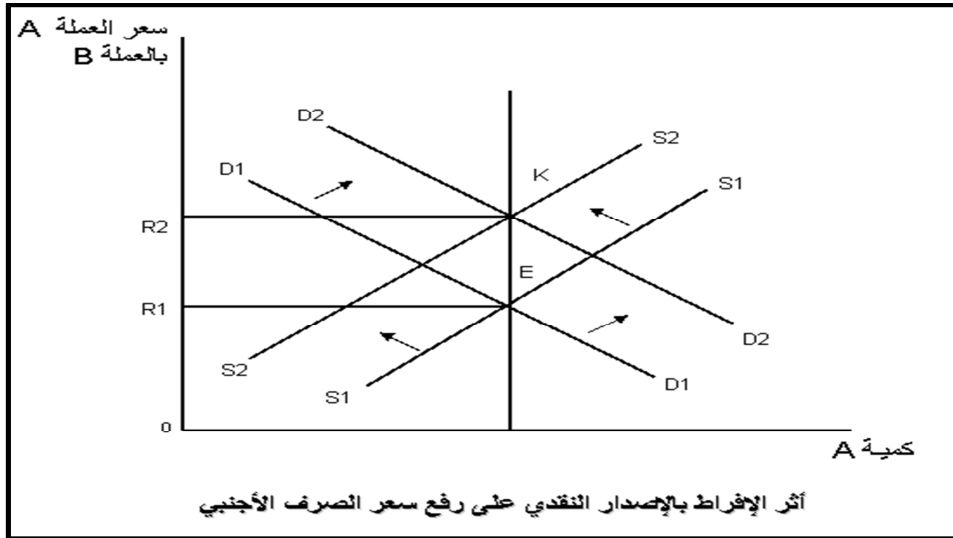
- أ- مستوى الدخل الحقيقي للفرد لذلك فإنها تزداد بزيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه.
- ب- تكلفة الاحتفاظ بالنقود والتي تتحدد بسعر الفائدة على الأصول الأخرى غير النقود كشكل من أشكال الثروة التي يتخلى عنها الفرد نتيجة الاحتفاظ بالنقود (خليل، 1995، ص801).

ويرى فريدمان أنه للحفاظ على الاستقرار في النمو والاستقرار الاقتصادي فإنه يجب التناسب بين معدل نمو كمية النقود ومعدل الإنتاج وذلك للحفاظ على استقرار الأسعار، وهذا يتطلب

زيادة في كمية النقود من 3-5% سنوياً وذلك لتجنب التضخم والانكماش (الغالبى، 2011، ص62)، ومن السابق يتضح أن الزيادة في الإصدار النقدي وتزايد كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذا يجعل السلع المحلية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى وهو ما يؤدي لزيادة كمية الواردات وانخفاض كمية الصادرات، مما يعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وانخفاض الطلب على العملة المحلية، وهذا يؤدي لانخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل ارتفاع سعر الصرف للعملات الأجنبية والشكل التالي يوضح حالة دولتين A، B.

شكل رقم (4)

أثر الإفراط بالإصدار النقدي على رفع سعر الصرف الأجنبي



المصدر: مدحت صادق، العلاقات الاقتصادية الدولية، 2002، ص122.

ففي الدولة B حدث زيادة في عرض النقد مع استقرار الأسعار في الدولة A، ففي الدولة B سوف يزداد الطلب على منتجات الدولة A وذلك بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار في الدولة B نتيجة زيادة الإصدار النقدي، كذلك سوف يزداد الطلب على عملة الدولة A وتنخفض قيمة عملة الدولة B مما يؤدي لانتقال منحنى الطلب على عملة الدولة A من D1 إلى D2 وتنخفض صادرات الدولة B وهذا يؤدي لانخفاض عرض عملة الدولة A وينتقل منحنى العرض من S1 إلى S2 مما ينتج عنه ارتفاع سعر صرف عملتها من R1 إلى R2 (الغالبى، 2011، ص63).

ويؤثر عرض النقد على سعر الصرف عن طريق قناتين، الأولى مبنية على مبدأ تساوي القوة الشرائية، وتقتضي بأن زيادة عرض النقد سيترتب عليه زيادة المستوى العام للأسعار، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية، وهو ما يؤدي لانخفاض سعر صرف عملة الدولة التي زادت عرض النقد، وانخفاض سعر صرف العملة يعني ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، لذا فإن تنافسية الدولة بالنسبة لمنتجاتها سوف ترتفع (العمر، 1997، ص335)، أما القناة الثانية فترتبط بين تغيرات عرض النقد وتغيرات سعر الصرف عن طريق قناة سعر الفائدة، إذ أن انخفاض عرض

النقد يؤدي لارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بمعدل أكبر من معدلات الفائدة في الخارج، مما يسمح لتدفقات رأس المال الأجنبي بالدخول وزيادة الطلب على العملة المحلية، وهذا سوف يرفع قيمتها مما يؤثر سلباً على صادرات تلك الدولة وعلى ميزانها التجاري، وتتعاكس هذه التطورات في انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي وركود الاقتصاد المحلي (الصادق وآخرون، 1997، ص 61).

أما زيادة عرض النقد فسيترتب عليه انخفاض لسعر الفائدة المحلية مما يؤدي لهجرة رؤوس الأموال المحلية للخارج من أجل الاستفادة من الفارق بين سعر الفائدة المحلي والعالمي، وذلك نظراً لعدم تأثر أسعار الفائدة العالمية بتغيرات أسعار الفائدة المحلية بسبب صغر حجم الاقتصاد المحلي، وهذا سيؤدي لزيادة الطلب المحلي على العملات الأجنبية وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية (العمر، 1997، ص 335)، ووفق النظرية النقدية فإنه في ظل تعادل القوة الشرائية فإن العرض المحلي للنقد هو الذي يحدد مستوى الأسعار المحلية وبالتالي فإن سعر صرف العملة المحلية يحدده المعروض النقدي في الدولة المحلية بالنسبة للمعروض النقدي في الدول الأجنبية، وهذا يسمى بنموذج مرونة الأسعار، أما في حالة نموذج جمود الأسعار الذي يسمح لأسعار الصرف وأسعار الفائدة بالتغير مع ثبات العوامل الأخرى مثل أسعار السلع والخدمات، فعند ارتفاع العرض النقدي المحلي تنخفض أسعار الفائدة وتندفع الأموال للخارج مما يؤدي لانخفاض سعر الصرف المحلي مقابل ارتفاع سعر الصرف الأجنبي.

أما في نموذج توازن المحفظة فإن عملية السوق المفتوحة التي تقوم بها السلطة النقدية سوف تؤثر على سعر الصرف، فعملية شراء السندات المحلية ستزيد عرض النقود، مما يؤدي لانخفاض سعر الفائدة وارتفاع أسعار السندات المحلية، وهذا يدفع المستثمرين في أسواق المال المحلية لشراء السندات الأجنبية، مما يؤدي لانخفاض سعر الصرف المحلي وارتفاع أسعار السندات الأجنبية مقومة بالعملة المحلية (السمهوري، 2000، ص 131)، وأحياناً تستخدم السلطة النقدية أسلوب التدخل المعقم STERILIZED للتأثير على سعر الصرف دون التأثير على عرض النقد، حيث يتم شراء أو بيع العملات الأجنبية مقابل العملات المحلية بقصد التأثير على سعر الصرف، حيث يتزامن شراء المواطنين للعملات الأجنبية مع قيام السلطات النقدية المحلية بشراء السندات المحلية (الغالبى، 2011، ص 65).

ثانياً: أسعار الفائدة:

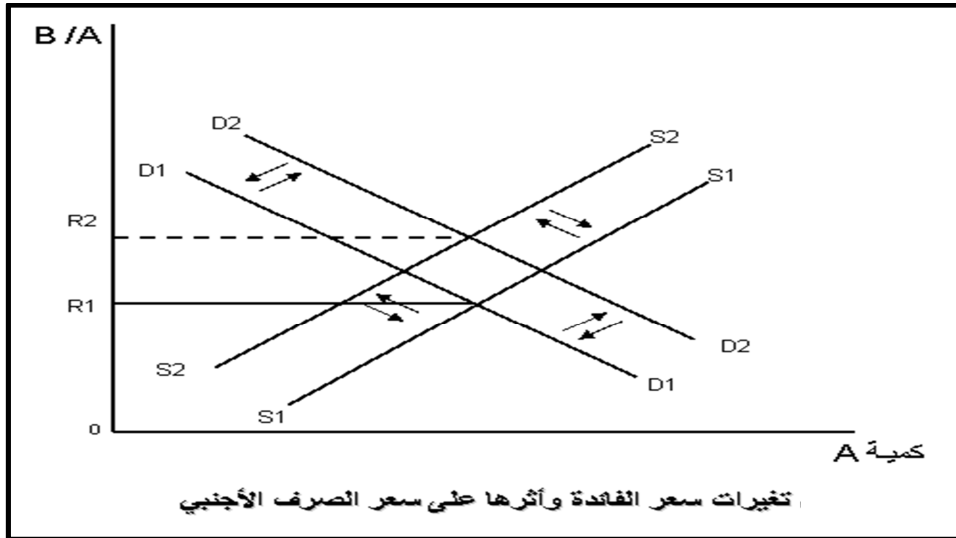
إن الأرصدة المعدة للإقراض في الدول حساسة تماماً للتغيرات في أسعار الفائدة، حيث أن الأموال المستثمرة تتدفق من المناطق التي فيها سعر الفائدة منخفض نحو المناطق ذات سعر الفائدة المرتفع وذلك لأنها تعطي عائد أكبر لتلك الأموال، فالزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية ستعمل على

تحفيز رأس المال الخارجي للانسياب إلى الداخل مما يؤدي إلى رفع سعر صرف العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي، إذ أن الزيادة في أسعار الفائدة في الدولة A بمعدلات أكبر من الدولة B والدولة C سيدفع المستثمرين من الدولة B و C لطلب عملة الدولة A مما يؤدي لرفع قيمة عملة الدولة A مقابل انخفاض عملات كلاً من الدولة B و C.

أما في حالة انخفاض أسعار الفائدة في الدولة A فذلك سوف يخفض سعر صرف الدولة A مقابل سعر صرف الدول B و C، ولا تقتصر تغيرات الفائدة على الأسعار المحلية فقط بل تؤثر على أسعار الفائدة الأجنبية فعندما ترفع أسعار الفائدة الحقيقية في الدولة C و B فإن المستثمرين في السندات والأصول المالية مقيدة الأجل سوف يستبدلون ما بحوزتهم من عملة الدولة A بعملة الدولة C و B وذلك حتى يحققوا أعلى عائد من أسواق تلك الدول المالية، فارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج يؤدي لزيادة الطلب على العملات الأجنبية ويزيد عرض العملة المحلية وهذا يؤدي لانخفاض سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية التي ارتفعت لديها أسعار الفائدة الحقيقية والعكس صحيح في حال ارتفعت أسعار الفائدة الحقيقية في الدولة A (الغالي، 2011، ص 64) ففي الشكل التالي.

شكل رقم (5)

أثر تغيرات سعر الفائدة على سعر الصرف



المصدر: مدحت صادق، العلاقات الاقتصادية الدولية، 2002، ص 122.

إذا ارتفع سعر الفائدة في الدولة A مقابل نظيرة في الدولة B فإن هذا سيؤدي لانتقال تدفق الاستثمارات المالية من الدول B إلى الدولة A، وبالتالي زيادة الطلب من D1 إلى D2، ونتيجة انخفاض سعر الفائدة في الدولة B فإن المستثمرين في الأصول المالية سوف ينقلون استثمارهم للدولة A مما يؤدي لانتقال منحني العرض من S1 إلى S2 والنتيجة النهائية لانتقال منحني العرض والطلب

هو ارتفاع سعر صرف العملة A مقابل العملة B من R1 إلى R2 (الوزني، الرفاعي، 2007، ص368)، والجدير ذكره أن هناك حالتين افتراضيتين منطقتين لسلوك سعر الفائدة وحالة واقعية هي:

الحالة الأولى: في الاقتصاد المغلق الذي فيه سعر الفائدة الاسمي = سعر الفائدة الحقيقي + التضخم المتوقع، ويتوقف سعر الفائدة الحقيقي فيها علي ظروف السيولة، فالزيادة في عرض النقد يؤدي لانخفاض سعر الفائدة في الأجل والتصير، وبافتراض ثبات معدل التضخم فإن معدل الفائدة الاسمي سوف ينخفض والعكس صحيح في حال ارتفاع الطلب على السيولة وانخفاض عرض النقد نتيجة الطلب على السيولة، مما يؤدي لارتفاع سعر الفائدة الحقيقي (السمهوري، 2000، ص118).

الحالة الثانية: في حالة الاقتصاد المفتوح، ففي حالة التوازن فإن أسعار الفائدة الاسمية المحلية سوف تتساوى مع أسعار الفائدة العالمية مضافا إليها المعدل المتوقع لانخفاض سعر صرف العملة المحلية وعلاوة المخاطر، ولكن عند تجاوز سعر الفائدة المحلي لسعر الفائدة العالمي، ينتج عن ذلك تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للداخل فتزداد السيولة في الداخل أي يزداد عرض النقود مما يخفض سعر الفائدة المحلي حتى يعادل السعر العالمي مضافا إليه فارق سعر الصرف وعلاوة المخاطرة وعند التعادل يتوقف تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ويعود التوازن مرة أخرى (الغالي، 2011، ص67).

الحالة الثالثة: وهي الأكثر واقعية وهي وضع الاقتصاد الذي يكون بين الحالتين السابقتين، حيث تؤثر عوامل كلا من الاقتصاد المفتوح والمغلق علي تحركات أسعار الفائدة المحلية فإن سعر الفائدة الاسمي المحلي يتوقف علي كلا من:

مستوى السيولة في الاقتصاد، معدل التضخم الداخلي المتوقع، أسعار الفائدة الخارجية المعدل المتوقع للتغير في سعر الصرف مع أي علاوة للمخاطرة (خالد، الرفاعي، 2007، ص29).

ثالثاً: التضخم المحلي والعالمي:

أما فيما يخص التضخم وأسعار الصرف فإن أثر تغيرات سعر الصرف على الأسعار المحلية يحدث من خلال ثلاث مصادر هي:

1- القناة الأولى التي تؤكد سريان مفعول نظرية تعادل القوة الشرائية لجوستاف كاسل، ووفقاً لآرائه فإن سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى يميل إلى الهبوط بنفس النسبة التي يرتفع بها مستوى الأسعار، فإذا تضاعفت الأسعار في الدولة المحلية فيما لم يتغير الوضع السعري في غيرها من الدول التي تشترك معها في التجارة، فإن قيمة التعادل للعملة المحلية سوف تصبح أقل مما كانت عليه من قبل، وتعمل الموازنة السلعية على إعادة التوازن عند اختلاله (الغالي، 2011، ص68).

2- أما القناة الثانية التي تأتي منها علاقة سعر الصرف بالتضخم هي قناة تخفيض قيمة العملة أي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، وهو يؤدي إلى رفع الأسعار نتيجة ارتفاع أسعار الواردات بالعملة المحلية، إلا أن قوة التأثير على الأسعار المحلية والفترة التي يستغرقها تحقق هذا التأثير لا يزال محل خلاف، وذلك لأن قوة هذا التأثير وسرعته تعتمد على عوامل مختلفة منها، نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة، ودرجة المنافسة في صناعة بدائل الواردات المحلية التي تختلف من اقتصاد لآخر، حيث من المتوقع أن يزداد تأثير تغيرات سعر الصرف مع زيادة نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة وزيادة درجة المنافسة في الصناعة (العمر، 1998، ص335).

3- أما القناة الثالثة فهي أثر تغير سعر الصرف على تغير الأجور النقدية التي تؤثر على فعالية سياسة سعر الصرف من خلال جمودها، إن آثار تخفيض قيمة العملة " ارتفاع سعر الصرف الأجنبي " على المتغيرات الاقتصادية الكلية تتوقف بشكل كبير على مدى استجابة الأجور الاسمية والأسعار لذلك التخفيض، فكلما ارتفعت الزيادة في الأجور الاسمية كنتيجة لتخفيض قيمة العملة كلما قل التغير في الأجور الحقيقية، ومع ارتفاع درجة ربط أثر الأجور مع المستوى العام للأسعار، ومع اقتصاد يميل للانفتاح سيكون أثر تغير سعر الصرف الاسمي على الأجور الحقيقية وعلى مستوى الناتج قليلاً، وعليه فإن ربط الأجور بمؤشر السعر العام يتطلب مرونة في سعر الصرف (الصادق وآخرون، 1997، ص71)، وخلاصة القول أن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة الواردات وزيادة الطلب على العملة الأجنبية، وانخفاض كلاً من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يدفع سعر الصرف الأجنبي للارتفاع، ومنه يمكن اعتبار المستوى العام للأسعار وتغيراته من أهم العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف وتقلباته (الغالبى، 2011، ص69).

رابعاً: ميزان المدفوعات:

يعد التوازن والاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف، وذلك لكون ميزان المدفوعات حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، ويحدث الاختلال في ميزان المدفوعات في حال حدوث اختلاف بين مدفوعات ومقبوضات البلد مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة تقدر بسنة غالباً (ساكر، 2007، ص103)، ويمكن معرفة الاختلال الاقتصادي من خلال:

1- التغير في أرصدة الذهب والعملات الأجنبية، فالتغير في الميزان الجاري ينعكس على موجودات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي، لأن أي عملية اقتصادية للبلد مع البلدان

الأخرى ترافقها حركة نقد أجنبي، لذلك فإن اختلال ميزان المدفوعات تتم معالجته من خلال تغيير الأرصدة المركزية من الذهب والنقد الأجنبي (الغالبى، 2011، ص71).

2- التغيير في السيولة الخارجية أي احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية في صندوق النقد الدولي بالإضافة للتغيرات الصافية في الالتزامات قصيرة الأجل، حيث يتحدد الخلل من خلال ملاحظة التغيرات الحاصلة في الاحتياطات الرسمية لدى الدولة في ميزان المعاملات الرسمية.

3- مقياس ميزان المدفوعات الأساسي، حيث يتحدد حجم الاختلال هنا عن طريق حساب التفاوت بين إيرادات الدولة ونفقاتها على صعيد الموازين المكونة لميزان المدفوعات الأساسي وتتكون من الحساب الجاري وحسابات رأس المال طويل الأجل، وأسلوب التصحيح هنا يتم من خلال حركة رأس المال قصير الأجل، وكذلك تغيرات الذهب والنقد الأجنبي.

4- مقياس العمليات التلقائية، وهو من المقاييس الملائمة في تحديد حجم الخلل في ميزان المدفوعات، ويشمل ذلك المقياس جميع العمليات العامة والخاصة التي تحدث بغض النظر عن وضع ميزان المدفوعات، حيث أن هذه العمليات تحدث بدافع الربح والتجارة وتسمى بفقرات فوق الخط (ساكر، 2003، ص104).

- التأثير المتبادل بين موقف ميزان المدفوعات وسلوك سعر الصرف:

توجد علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى الدولة، فسعر الصرف يلعب دوراً مهماً في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ففي حالة ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، فإن ذلك يحدث خللاً في ميزان المدفوعات عن طريق تأثيره على الميزان التجاري، وذلك بسبب تأثير ارتفاع سعر الصرف على صادرات وواردات الدولة، فارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ينتج عنه أثر إيجابي على واردات الدولة وذلك بسبب انخفاض أسعار تلك الواردات على المواطنين في الدولة المحلية بسبب ارتفاع سعر صرف عملتهم، فلو كانوا يتخلون عن دولار مقابل السلعة المستوردة، أصبحوا يتخلوا عن أقل من دولار مقابل نفس السلعة بعد ارتفاع سعر صرف عملتهم، وبهذا فإن الاقتصاد المحلي سوف يستفيد من الفارق، ولكن هناك أثر آخر وهو الصادرات، فارتفاع سعر صرف العملة المحلية يؤثر على صادرات الدولة بالسلب، نظراً لارتفاع سعر السلع المحلية في الأسواق الأجنبية، حيث يصبح المواطن الأجنبي يدفع أكثر من أجل اقتناء السلعة المحلية وهو ما يؤثر سلباً على صادرات الدولة (عبدالسلام، 2007، ص121-122).

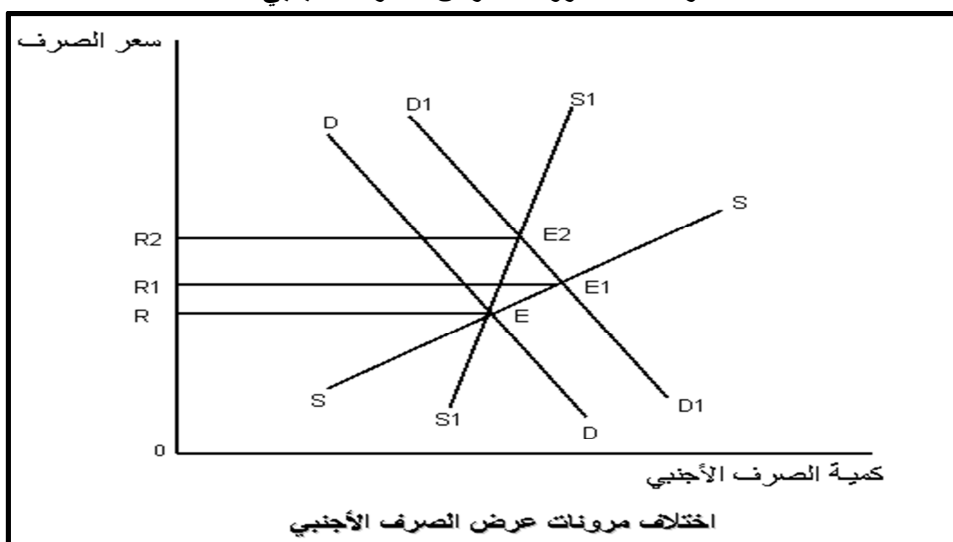
ويتوقف تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات وبدرجة مهمة على مرونة الطلب المحلية على السلع والخدمات المستوردة، وكذلك على مرونة الطلب الأجنبي على صادرات الدولة

المحلية من السلع والخدمات، فكلما كان الطلب أكثر مرونة كلما كان أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات أكبر، وكلما كانت المرونة منخفضة سيكون معدل التغير المطلوب في سعر الصرف للقضاء على اختلال ميزان المدفوعات أكبر (الغالبى، 2011، ص72)، فإذا كان الطلب الأجنبي قليل المرونة في حالة ارتفاع سعر الصرف للعملة المحلية، مثل الطلب الأجنبي على البترول فهذا يعني أن ارتفاع سعر صرف العملة المحلية سينعكس بالإيجاب على الاقتصاد المحلي للدولة التي ارتفع سعر صرفها حيث ستتوافر كميات كبيرة من العملة الأجنبية لديها (عبدالسلام، 2007، ص122).

ولتوضيح أثر المرونة فإننا نلاحظ في الشكل التالي:

شكل رقم (6)

أثر اختلاف مرونة عرض الصرف الأجنبي



المصدر: الغالبى، سعر الصرف وإدارته، 2011، ص72.

أن انتقال بسيط في منحنى الطلب D إلى D1 قد سبب زيادة كبيرة في سعر الصرف حيث انتقل من R إلى R2 هذا إذا كان منحنى العرض S1 غير مرن، أما إذا كان منحنى العرض S مرنا فإن زيادة سعر الصرف ستكون ضعيفة حيث ينتقل سعر الصرف من R إلى R1، والمعادلة التالية توضح العلاقة بين مرونة عرض وطلب الصرف الأجنبي، ومرونة عرض وطلب الصادرات والواردات، حيث أن مرونة عرض الصرف الأجنبي تتوقف على الطلب والعرض على الصادرات كما يأتي:

$$Esf = \frac{(Edx + 1)}{\left(\frac{Edx}{Esm} - 1\right)}$$

حيث Esf تمثل مرونة عرض الصرف الأجنبي، Edx مرونة الطلب على الصادرات، Esm مرونة العرض على الصادرات، كما أن مرونة طلب الصرف الأجنبي Edf تتوقف على مرونة عرض الواردات Esm ومرونة الطلب على الواردات Edm

$$Edf = \frac{(Esm + 1)}{\left(\frac{Esm}{Edm} - 1\right)}$$

ولغرض تحقيق الاستقرار في سعر الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات حدد مارشال وليرنر شروطهما التي تؤكد على وجوب كون مجموع مرونة الطلب على الصادرات والواردات أكبر من واحد.

ومن السابق يتضح لنا أن أسعار الصرف تتحرك نتيجة لاختلال التوازن في المعروض والمطلوب من العملات (الغالبى، 2011، ص73).

خامساً: الدخل وسعر الصرف:

يعد الدخل من المؤثرات المهمة في سعر الصرف ويأتي أثره في سعر الصرف باتجاهين هما:

الاتجاه الأول: الزيادة في الدخل، فنحن نعلم أن زيادة الدخل تؤدي لزيادة الإنفاق الاستهلاكي ومن ضمن ذلك الإنفاق على الواردات لأنها تقع ضمن الإنفاق الاستهلاكي، لذا فإن زيادة النشاط الاقتصادي أو أي تغير في الناتج المحلي الإجمالي بالزيادة سيؤدي لزيادة الطلب على الواردات، الذي بدوره يؤدي لزيادة الطلب على العملة الأجنبية لتمويل الطلب على الواردات، وهذا يؤدي لانخفاض الطلب على العملة المحلية وانخفاض سعر صرفها مقابل العملة الأجنبية، والعكس صحيح في حال انخفاض الدخل وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي أي في حال وجود ركود اقتصادي، فهذا يؤدي لانخفاض الإنفاق الاستهلاكي وانخفاض الطلب على الواردات وزيادة الصادرات، وينتج عن ذلك انخفاض الطلب على العملة الأجنبية وزيادة الطلب على العملة المحلية وهذا يؤدي لارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، والنتيجة من السابق أن الدولة التي يتزايد منحى طلبها الإجمالي أكثر من غيرها يكون سعر صرف عملتها منخفضاً، وانخفاض قيمة العملة للدولة ليس معياراً لضعف الاقتصاد، والسبب أن زيادة الدخل ونمو الناتج المحلي الإجمالي يؤدي لانخفاض سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملة الأجنبية وهذا الأثر الرئيسي (الوزاني، الرفاعي، 2007، ص368).

الاتجاه الثاني: الأثر الثاني هو في افتراض تمتع رأس المال بحرية الحركة فإن زيادة التدفق الرأسمالي يؤدي لزيادة الدخل النقدي في الدولة المستقبلية له، مما يؤدي لزيادة طلبها الكلي بما في ذلك الطلب على الواردات من البلد الذي صدر تلك الأموال، كذلك يؤدي ذلك التدفق لانخفاض الدخل النقدي في البلد التي صدرت تلك الأموال ويؤدي ذلك لانخفاض طلبها الداخلي بما فيه الطلب على الواردات، ونتيجة الحاليتين السابقتين أي زيادة الطلب على صادرات البلد المصدر لرأس المال وانخفاض وارداته يتحقق فائض في الحساب الجاري

معوضاً العجز الذي حدث في حساب رأس المال طويل الأجل الناتج من التدفق الرأسمالي للخارج Outflow Funds مؤدياً لارتفاع سعر صرف عملتها المحلية مقابل انخفاض سعر الصرف الأجنبي مقابلها (الغالبي، 2011، ص75).

سادساً: عجز الموازنة والسياسة المالية:

إن الموازنة العامة للدولة تشمل جانبين جانب الإيرادات وجانب النفقات الذي يضم بند الأجور، والتحويلات الرأسمالية، وجانب الإيرادات العامة للدولة التي تعتمد على الضرائب والرسوم المختلفة والإيرادات الرأسمالية كالقروض المحلية من البنوك أو القروض العامة، وعجز أو فائض الموازنة العامة له علاقة مباشرة بالتغيرات التي تحدث في سعر الصرف، ولعل تلك العلاقة تبدو أكثر وضوحاً كلما كانت الدولة تتبع سياسات تحريرية في مجال تجارتها الخارجية، إن وضعية الموازنة العامة للدولة تنعكس على وضعية ميزانها التجاري، على اعتبار أن العجز في الميزان التجاري " ميزان المدفوعات " هو مجرد نتيجة مباشرة لعجز الموازنة العامة "عجز داخلي"، وأن العجز الداخلي هو الذي يؤدي تلقائياً للعجز الخارجي (عبدالحق، 2008، ص106)، وتميل السياسة المالية في الدولة إلى التأثير على سعر الصرف، فالسياسة المالية المقيدة Restrictive Financial تحقق فائض في الموازنة لأنها تعمل على تخفيض الطلب الكلي، الذي يؤدي لانخفاض النشاط الاقتصادي مما يؤدي لانخفاض الواردات وزيادة الصادرات ويتجه الحساب الجاري لتحقيق فائض، وهذا كله يؤدي لرفع قيمة سعر الصرف للعملة المحلية مقابل انخفاض سعر الصرف الأجنبي (عبدالعظيم، 1987، ص136).

كما أن هذه السياسة تؤدي لانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية في تلك الدولة الأمر الذي يؤدي لخروج التدفقات الرأسمالية للحصول على عائد أكبر، وهذا يزيد من عرض عملتها وانخفاض سعر صرفها مقابل ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، فالسياسة المالية المقيدة تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف وزيادة عرضه في سوق الصرف الأجنبي، أما السياسة التوسعية فإنها ستشجع الطلب الكلي بما فيه الطلب على الواردات وتحقيق عجز في الميزان التجاري وستزيد من الافتراض الحكومي، ويرتفع سعر الفائدة الحقيقي مما يحقق فائض في الميزان التجاري، أما الضرائب فيكون لها رد فعل مختلف حسب الهدف المرجو منها تحقيقه، فإذا كان الهدف معالجة التضخم فإنها تخفض سعر الصرف، ولكن أثرها سيكون عكسياً لو فرضت الضرائب على رؤوس الأموال الداخلة Inflow Funds فإنها ستشكل قيوداً عليها مما يؤدي لرفع سعر الصرف (الغالبي، 2011، ص76).

سابعاً: العوامل الغير اقتصادية المؤثرة في سعر الصرف:

1- الاضطرابات والحروب:

حيث تلعب الاضطرابات والحروب دوراً كبيراً في التأثير على سعر الصرف وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة، حيث تتأثر معظم القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية، وبالتالي فإن وضع اقتصاد البلد سيكون في وضع حرج نسبياً، وتفقد البلد الثقة في عملتها نتيجة ارتفاع معدلات التضخم.

2- الإشاعات والأخبار:

وهي تعد من المؤثرات السريعة على سعر الصرف بغض النظر عن درجة صحتها، إذ أنها تعمل على رفع أو تخفيض سعر صرف العملة لمدة قصيرة، ثم ما تلبث أن تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أثر الإشاعة أو الخبر، حيث أن سرعة تأثر سعر الصرف بتلك الإشاعات يعتمد على تجاوب قوى السوق تبعاً لاستجابات المتعاملين فيه (بخيت، 2008، ص6).

3- خبرة المتعاملين وأوضاعهم:

يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهارتهم وخبرتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها وتحديد إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقائها على ما هي عليه، وعليه فإن أسعار الصرف تتأثر بهؤلاء المتعاملين وخبرتهم (ساكر، 2003، ص114).

الخلاصة:

من خلال ما تم استعراضه في هذا الفصل يمكننا استخلاص النتائج التالية:

سعر الصرف يمثل أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات العالمية، فتغير سعر الصرف الاسمي يبين التغير في أسعار الصرف الرسمية والمعلنة بين هذين البلدين، أما التغير في سعر الصرف الحقيقي فهو يعبر عن التغير في سعر الصرف الاسمي مع الأخذ بعين الاعتبار فروقات معدلات التضخم بين البلدين، وبالتالي للقيمة الحقيقية لتلك العملة، التي تؤثر على التنافسية للمنتجات المحلية وبالتالي على الصادرات والواردات المحلية، كما أن أنظمة سعر الصرف مرت بعدة محطات في مراحل تطورها، فهي بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلى نظام سعر الصرف الحر "العائم"، الذي اتجهت معظم الدول المتقدمة والصناعية لتبنيه، وقامت تلك الدول بالتخلي عن نظام الرقابة والتنشيط لسعر الصرف، حيث أن قوة العملة المحلية لبلد ما هو إلا انعكاس لقوة اقتصاد ذلك البلد، وارتفاع صادراته، وحاولت الكثير من النظريات تفسير الاختلاف في أسعار الصرف بين البلدان، وكان لكل نظرية فرضيات مختلفة عن النظريات الأخرى، وكان لكل نظرية نتائج مختلفة عن النظريات الأخرى، حيث أن تحركات سعر الصرف تؤثر في العديد من المتغيرات الاقتصادية مثل التضخم، وأسعار الفائدة، وميزان المدفوعات والميزان التجاري، والسياسة المالية للدولة والموازنة العامة لها، كذلك يوجد عوامل غير اقتصادية تؤثر في تحركات سعر الصرف.

الفصل الثالث إجراءات ومنهجية الدراسة

أولاً: النماذج القياسية المراد تقديرها

ثانياً: تعريف متغيرات النماذج القياسية

ثالثاً: مصادر بيانات متغيرات النماذج القياسية

رابعاً: المنهجية القياسية المستخدمة في تقدير النماذج القياسية

الفصل الثالث إجراءات ومنهجية الدراسة

مقدمة:

في هذا الفصل يقوم الباحث باستعراض منهجية الدراسة القياسية، التي تدرس تأثير سعر الصرف كمتغير مستقل على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني كمتغيرات تابعة، حيث استخدم الباحث الأسلوب الحديث في دراسة العلاقات بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، وذلك من خلال استخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية والمتمثلة في أسلوب التكامل المشترك لإنجل وجرانجر وجوهانسون، وسيتم تقدير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة في نماذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (Fully Modified ordinary least square - FMOLS) وكان ذلك في نماذج الدراسة التي تمثلت في (نموذج دالة الواردات والصادرات والتضخم والنتائج المحلي الإجمالي)، بالإضافة لاستخدام الباحث أسلوب الانحدار الخطي البسيط بطريقة (-OLS ordinary least square) التقليدية لتقدير العلاقة في (نموذج دالة النفقات ودالة الإيرادات) وذلك لعدم كفاية عدد المشاهدات لتطبيق أساليب السلاسل الزمنية والتكامل المشترك على متغيرات هذين النموذجين، كما استعان الباحث بمعامل الانحدار الذاتي (Auto Regression-AR) في نموذج النفقات ونموذج الإيرادات بهدف التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي، وبذلك يمكن للباحث في كلا الأسلوبين تجنب النتائج المضللة التي يتم الحصول عليها بطريقة الانحدار التقليدية التي تؤدي لنتائج مضللة وعلاقات انحدارية زائفة (Spurious Regression) ويتم كشف ذلك من خلال الارتفاع الكبير والملحوظ لمعامل التحديد وقيمة اختبار (F-test) واختبار (T-test) مصحوبة بمعنوية احصائية عالية مع وجود مشكلة الارتباط الذاتي والتي تلاحظ من خلال قيمة اختبار (Durbin Watson-DW) ويرجع ذلك لأن البيانات غالباً ما تتصف بعدم ثبات التباين او تحتوي على عامل الاتجاه الزمني (Trend). ويتضمن هذا الفصل تحديد متغيرات الدراسة، والاجراءات التعريفية لها، ومصادر بيانات متغيرات النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة.

أولاً: النماذج القياسية المراد تقديرها:

تحتوي هذه الدراسة على ست نماذج قياسية تدرس تأثير سعر الصرف كمتغير مستقل على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني كمتغيرات تابعة، حيث تمثلت هذه المتغيرات في متغير إجمالي الواردات ومتغير إجمالي الصادرات ومتغير التضخم ومتغير الناتج المحلي الإجمالي ومتغير النفقات ومتغير الإيرادات، ويمكن للباحث صياغة هذه النماذج بشكل رياضي وفق ما يتصوره بما يتفق مع النظرية الاقتصادية على النحو الآتي:

1- نموذج دالة الواردات:

وفقا للنظرية الاقتصادية فإن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي للواردات وإجمالي الواردات، حيث أن التغير في سعر الصرف من حيث الارتفاع أو الانخفاض له آثار عكسية مع الطلب المحلي على السلع والخدمات الأجنبية، وعند استخدام النموذج القياسي المناسب لدراسة أثر التغير في سعر الصرف فقد استخدم الباحث سعر الصرف الفعلي الحقيقي لقياس ذلك الأثر، حيث كان سعر الصرف المتغير المستقل وإجمالي الواردات الفلسطينية هو المتغير التابع، لذا عند دراسة النموذج القياسي قام الباحث بصياغته على شكل دالة قياسية مناسبة حيث قام بأخذ اللوغاريتم الطبيعي لمتغيرات الدراسة بغية الحصول على تأثير المتغير المستقل على شكل مرونة، ويمكن كتابة النموذج على الشكل الآتي:

$$\log Y_t = \alpha + \beta \log X_{yt} + \varepsilon_{yt}$$

حيث أن:

α الحد الثابت.

Y_t إجمالي الواردات الفلسطينية بالدولار الأمريكي.

X_{yt} سعر الصرف الفعلي الحقيقي للواردات.

ε_{yt} بواقي تقدير دالة الواردات.

2- نموذج دالة الصادرات:

يدرس الباحث في هذا النموذج تأثير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على إجمالي الصادرات الفلسطينية، حيث أن النظرية الاقتصادية تثبت أن هناك علاقة طردية بين التغير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي للصادرات وإجمالي الصادرات، فالتغير في سعر الصرف بالارتفاع أو الانخفاض يؤثر طرديا على حجم الصادرات الفلسطينية، ومن أجل إثبات أو نفي هذا التأثير فقد استخدم الباحث إجمالي الصادرات الفلسطينية كمتغير تابع، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي للصادرات كمتغير مستقل، ويمكن كتابة النموذج القياسي على شكل المعادلة الآتية.

$$\log Z_t = \alpha + \beta \log X_{zt} + \varepsilon_{zt}$$

حيث أن:

A الحد الثابت.

Z_t إجمالي الصادرات الفلسطينية بالدولار الأمريكي.

X_{zt} قيمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي للصادرات.

ε_{zt} بواقي تقدير دالة الصادرات.

3- نموذج دالة التضخم:

كما يدرس الباحث في هذا النموذج أيضا تأثير التغير في سعر الصرف على معدل التضخم في فلسطين، وحسب النظرية الاقتصادية فان هناك علاقة عكسية بين التغير في سعر الصرف الإسمي للدولار مقابل الشيكل والتغير في معدلات التضخم، ويمكن كتابة النموذج القياسي بشكل دالة قياسية مع الأخذ بعين الاعتبار عدم إجراء تحويلة اللوغاريتم الطبيعي لمتغير التضخم وذلك لاحتوائه على قيم سالبة، وبذلك تكون المعادلة على النحو الآتي:

$$F_t = \alpha + \beta \log X_{ft} + \varepsilon_{ft}$$

حيث أن:

A الحد الثابت.

F_t متغير معدل التضخم في فلسطين.

X_{ft} متغير سعر الصرف الإسمي للدولار الامريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي.

ε_{ft} بواقي تقدير دالة التضخم.

4- نموذج دالة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي:

أما هذا النموذج فيدرس تأثير التغير في سعر الصرف الحقيقي على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الاراضي الفلسطينية، وحسب النظرية الاقتصادية يتوقع وجود علاقة عكسية بين التغير في سعر الصرف الحقيقي والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، ويمكن كتابة معادلة النموذج القياسي وفق المعادلة الآتية:

$$\log GDP_t = \alpha + \beta \log X_{gt} + \varepsilon_{gt}$$

حيث أن:

α الحد الثابت.

GDP_t متغير حجم الناتج المحلي الحقيقي.

X_{gt} متغير سعر الصرف الحقيقي.

ε_{gt} بواقي تقدير دالة الناتج المحلي الاجمالي.

5- نموذج دالة النفقات:

يدرس هذا النموذج العلاقة بين تغير سعر الصرف الاسمي على إجمالي النفقات العامة الفلسطينية، وحسب النظرية الاقتصادية فان النفقات العامة للدولة تتأثر عكسيا بالتغيرات في سعر الصرف الاسمي للدولار مقابل الشيكل، ويمكن صياغة المعادلة القياسية حسب المعادلة الآتية:

$$C_t = \alpha + \beta X_{ct} + \varepsilon_{ct}$$

حيث أن:

α الحد الثابت.

C_t متغير حجم النفقات الفلسطينية.

X_{ct} متغير سعر الصرف الاسمي للشيكل الاسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي.
 ε_{ct} بواقي تقدير دالة النفقات.

6- نموذج دالة الإيرادات:

كما يدرس النموذج التالي العلاقة بين تغير سعر الصرف الاسمي على إجمالي الإيرادات والمنح والمساعدات الفلسطينية، وحسب ما تفترضه النظرية الاقتصادية ان هناك تأثير عكسي لسعر الصرف الاسمي للشيكل مقابل الدولار على الإيرادات بشكل عام للدولة، ويمكن صياغة النموذج القياسي لهذه العلاقة حسب المعادلة الآتية:

$$R_t = \alpha + \beta X_{rt} + \varepsilon_{rt}$$

حيث أن:

α الحد الثابت.

R_t متغير حجم الإيرادات الفلسطينية.

X_{rt} متغير قيمة سعر الصرف الاسمي للشيكل مقابل الدولار.

ε_{rt} بواقي تقدير دالة الإيرادات.

ثانياً: تعريف متغيرات النماذج القياسية:

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: يعرف على أنه مجموع القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما مقسوماً على المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة.

الصادرات: هي عبارة عن إجمالي السلع والخدمات التي يقدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهي تمثل إجمالي السلع والخدمات المباعة من المنتجين المقيمين في أراضي السلطة الفلسطينية إلى غير المقيمين، على أساس الأسعار السائدة في السوق وقت التعامل، وتشمل تكلفة نقلها إلى الحدود ورسوم التصدير، وتحسب قيمة الصادرات الفلسطينية على أساس فوب F.O.P.

الواردات: هي إجمالي السلع والخدمات المستوردة لمناطق السلطة الفلسطينية ما عدا القدس المحتلة عن طريق الموانئ البرية والبحرية والجوية، التي تم نقل ملكيتها لتغطية الاحتياجات المحلية للاستهلاك النهائي والوسيط والتصدير وإعادة التصدير، وتجرى عليها عمليات التخليص الجمركي المتبعة، سواء كانت مستوردة للقطاع العام أو القطاع الخاص، وتحسب قيمة الواردات على أساس سيف C.I.F.

الإيرادات: تعرف الإيرادات العامة بأنها جميع الأموال النقدية والمنقولة والعينية والعقارية التي ترد إلى خزينة الدولة بهدف تغطية نفقاتها العامة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية، أي أنها مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة للإنفاق علي المرافق العامة ووضع سياساتها المالية موضع التنفيذ.

النفقات: تعرف النفقات العامة، علي أنها إجمالي أنواع الإنفاق والتحويلات التي تقوم بها الحكومة، ويقصد بالحكومة مختلف الوزارات والدوائر والسلطات المركزية، والتي لا تقوم بإنتاج سلع وخدمات لأغراض البيع في السوق.

التضخم: وهو الارتفاع المستمر في الأسعار أو انخفاض القوة الشرائية للنقود، وقد تم حسابه عن طريق حساب التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك Consumer price index حيث يقيس cpi المستوى العام لأسعار سلة ثابتة من السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر الفلسطينية بما فيها السلع والخدمات الاستهلاكية المستوردة من الخارج، حيث يتم حساب الرقم القياسي من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

سعر الصرف: حيث تم استخدام ثلاثة أنواع من سعر الصرف، فاستخدم سعر الصرف الإسمي لقياس أثر تغيراته على كلا من التضخم والإيرادات العامة والمنح والنفقات العامة، وسعر الصرف الحقيقي في قياس العلاقة بينه وبين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي للصادرات والواردات لقياس أثر تغيره على كلا من الصادرات والواردات، حيث يعرف سعر الصرف الإسمي على أنه سعر وحدة واحدة من العملة الأجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية، ويمكن عكس هذا التعريف ليصبح سعر الصرف الإسمي يعبر عن عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تدفع ثمنًا لوحدة واحدة من العملة المحلية.

أما سعر الصرف الحقيقي فيعرف على أنه عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وهذا يعني أن سعر الصرف الحقيقي يعتبر مفهوماً حقيقياً يقيس الأسعار النسبية لسلعتين، ولو فرضنا أن مستوى الأسعار العام في بلد ما هو P وفي البلد الأجنبي P^* وفرضنا أن E سعر الصرف الاسمي، فإن سعر الصرف الحقيقي e يعرف كالتالي.

$$e = \frac{EP^*}{P}$$

حيث E يعكس سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي ، وقد قام الباحث بحساب سعر الصرف الحقيقي بناء على بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾ P^* ، وبيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية P ، أما سعر الصرف الفعلي الحقيقي فهو يختلف عن المفهومين السابقين، فأسعار الصرف السابقة يتم بواسطتها قياس أسعار الصرف بين دولتين، ولكن في واقع الحال فإن الدولة لديها العديد من الدول التي تتاجر معها، لذا فهناك أكثر من عملة يتم تبادلها بين الدول وبأسعار صرف مختلفة، هذا التنوع في

(1) ذلك لصعوبة الحصول على بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك للدول التي تتعامل معها السلطة الفلسطينية تجارياً.

المتاجرة يقاس عبر التوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والواردات، ويتم الانتقال من سعر الصرف الحقيقي الثنائي إلى سعر الصرف الفعلي الحقيقي بواسطة مقارنة متوسط سعر السلع لكل العملاء التجاريين، حيث يستعمل متوسط مرجح " أنقال " لحصة التجارة مع كل بلد، ويمكن بناء هذا المؤشر انطلاقاً من متوسط حصص الصادرات، ويسمى ذلك بسعر الصرف الفعلي الحقيقي للصادرات الذي يعرف على أنه عدد الوحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها مقابل دولار واحد من الصادرات، ويشترط في التعريف السابق أن تؤخذ رسوم التصدير والاعانات الدولية والرسوم الإضافية وأسعار الصرف الخاصة والاعانات الخاصة بعوامل الانتاج التي تدخل في انتاج الصادرات، وغير ذلك من التدابير المالية والضريبية التي تؤثر في سعر الصادرات بعين الاعتبار. ويتم حساب سعر الصرف الفعلي للصادرات كالتالي: (Khalil & Domprecht, 2011, p20)

$$REER_{EXP} = \prod_{j=1}^{16} \left(\frac{S}{S_j} * \frac{CPI_{PAL}}{CPI_j} \right)^{W_{EXPj}}$$

ويمكن بناء المؤشر بناء على متوسط حصص الواردات ويسمى ذلك بسعر الصرف الفعلي الحقيقي للواردات ويعرف على أنه عدد الوحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل دولار واحد من الواردات، على أن تؤخذ التعريفات الجمركية والرسوم الإضافية والفائدة على ودائع الاستيراد وغيرها التي تؤثر في أسعار الواردات بعين الاعتبار.

ويتم حساب سعر الصرف الفعلي للواردات كما يلي:

$$REER_{IM} = \prod_{j=1}^{16} \left(\frac{S}{S_j} * \frac{CPI_{PAL}}{CPI_j} \right)^{W_{IMj}}$$

حيث أن:

S سعر الصرف الاسمي للشيكال الاسرائيلي مقابل الدولار الامريكي.

S_j سعر الصرف الاسمي للدول الاجنبية التي تتعامل معها السلطة الفلسطينية تجارياً مقابل الدولار الامريكي

CPI_{pal} مؤشر أسعار المستهلكين في الأراضي الفلسطينية.

CPI_j مؤشر أسعار المستهلكين في الدول التي تتعامل معها السلطة تجارياً.

16 عدد الدول التي تتعامل معها السلطة الفلسطينية تجارياً.

ويمكن حسابه عن طريق متوسط الاثنان معاً، وهو يعطي قياس لسعر الصرف الحقيقي المتعدد، وهو عبارة عن المتوسط الهندسي المنقل لسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية ما بين الدول المتعاملة تجارياً.

ثالثاً: مصادر بيانات متغيرات النماذج القياسية:

أخذت بيانات الدراسة على أساس شهري للفترة 1997-2011 لكل من نموذج الواردات ونموذج الصادرات، أما نموذج التضخم فأخذت بياناته على أساس شهري للفترة 1994-2011 في حين أن باقي النماذج الأخرى أخذت بياناتها سنوياً للفترة 1994-2010 وهذه البيانات تم الحصول عليها من المصادر الرسمية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، وزارة المالية الفلسطينية).

رابعاً: المنهجية القياسية المستخدمة في تقدير النماذج القياسية:

سيستخدم الباحث أسلوب السلاسل الزمنية من خلال أسلوب التكامل المشترك لفحص السكون، إذ يجب التأكد أولاً من سكون السلاسل الزمنية وهذا يتم من خلال اختبار وجود جذر الوحدة (Unit Root Test) في السلسلة الزمنية بواسطة اختبار (Augmented Dickey Fuller, ADF) أو اختبار (Phillips Perron, PP).

حيث تتلخص عملية اختبار جذر الوحدة في إجراء الانحدار الآتي:

$$\Delta y_t = \phi y_{t-1} + \alpha + \beta t + \mu_t$$

على بيانات السلسلة الزمنية المراد اختبار جذر الوحدة لها وتعتبر هذه الصيغة البسيطة للاختبار، ويمكن إجراء الاختبار بوجود الاتجاه الزمني أو عدمه، والصيغة الموسعة هي الأكثر استخداماً في إجراء اختبار جذر الوحدة وهي على الشكل الموضح أدناه، وأيضا يمكن إجراء الاختبار بوجود الاتجاه الزمني أو عدمه (Gujarati, 2004, p818).

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=1}^m \Delta y_{t-1} + \varepsilon_t$$

ولكن تجدر الإشارة هنا لأن اختبار (PP) يقدم طريقة أخرى لاختبار سكون السلاسل الزمنية ويعتبر أفضل من اختبار (ADF test) لأن الأخير قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (Autoregressive process) بينما اختبار (PP test) قائم على افتراض أكثر عمومية، وهو أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية (ARIMA-Autoregressive Integrated Moving Average) التي تنسب منهجيتها إلى بوكس - جنكينز (Box - Jenkins).

وبعد التأكد من سكون السلاسل الزمنية لا بد من إجراء اختبار التكامل المشترك، ويقال أن هناك تكامل مشترك بين متغيرين أو أكثر إذا اشتركا بالاتجاه نفسه، أي إذا كانت لهما علاقة توازنه طويلة الأجل، ويقدم الاقتصاد القياسي العديد من طرق اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المراد دراسة علاقة انحداريه بينها، ومن أشهر هذه الطرق طريقة انجل وجرانجر

(Engle-Granger) وطريقة جوهانسون (Johnson)، ويغلب استخدام الطريقة الأولى في النماذج البسيطة التي تحتوي على متغيرين فقط وبعدها مشاهدات كبير، حيث تفترض الطريقة أنه إذا كانت السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة الأولى كفرادى (1)~CI (ساكنة بعد الفرق الأول) يمكن إجراء الانحدار الخطي البسيط حسب المعادلة الآتية:

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + \varepsilon_t$$

ومن ثم الحصول على البواقي الناتجة من تقدير العلاقة السابقة، وإجراء اختبار السكون لها فإذا ثبت أن سلسلة البواقي تتميز بالسكون في المستوى (Level) يقال عندها أنه يوجد تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية الداخلة في معادلة الانحدار، أما الطريقة الثانية والتي تنسب إلى (Johansen and Juselius (1990)) فتقدم أسلوباً آخر لاختبار التكامل المشترك فهي تعتبر طريقة أعم وأشمل من الطريقة السابقة ويمكن استخدامها والاعتماد على نتائجها في حالة النماذج البسيطة والمتعددة (عطية، 2005، ص 673)، حيث تتمثل فكرة اختبار جوهانسون في معرفة عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات اعتماداً على إحصاء القيمة العظمى المميزة (Max-Eigen Statistic) وإحصاء الأثر (Trace Statistic) ويتم حسابها وفق المعادلات الآتية:

$$\lambda_{trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^p \ln(1 - \hat{\lambda}_i)$$

$$\lambda_{max}(r, r+1) = -T \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

حيث (r) تمثل عدد متجهات التكامل تحت الفرضية العدمية، حيث يتم اختبار الفرضية العدمية التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك تساوي على الأقل (r) متجه، ويتم رفض هذه الفرضية مقابل قبول الفرض الذي ينص على أن عدد متجهات التكامل يزيد عن (r) متجه إذا كانت قيمة الإحصاء للقيمة العظمى (λ_{max}) وقيمة إحصاء الأثر (λ_{trace}) المحسوبتين أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية مفترض (Brooks, 2008, p351).

وبعد التأكد من وجود السكون والتكامل المشترك، يجب إيجاد الطريقة الأنسب لتقدير العلاقة الانحدارية بين متغيرات النموذج القياسي المراد تقديره، واعتمد الباحث على أسلوب السلاسل الزمنية طريقة التكامل المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) لنماذج (الواردات والصادرات والتضخم والناتج المحلي الإجمالي)، حيث صممت طريقة الـ (FMOLS) بواسطة (Pedroni, 1995); (Philips and Hansen, 1990); and, Philips and Moon, (1999); (2000)، وذلك لإعطاء التقدير الأمثل لانحدارات التكامل المشترك (Bum and Jeon, 2005) حيث تعمل هذه الطريقة على فلترة قيمة المعاملات المقدر من قيم المعاملات المزعجة التي تم تقديرها بطريقة الـ (OLS) لكي نحصل على أعلى كفاءة في التقدير بالإضافة لان هذه الطريقة عدلت على طريقة المربعات الصغرى العادية بهدف التخلص من تأثير الارتباط الذاتي، والإبقاء على تأثير المتغيرات الداخلية التي

بينها علاقة تكامل مشترك (Hansen, 1995) and (Philip and Hansen, 1990)، وبالرغم من جودة هذه الطريقة إلا أنها قد تصادف بعض المشاكل في حالة العينات الصغيرة، ولتطبيق هذه الطريقة لتقدير العلاقة طويلة المدى، يتطلب ذلك تحقق شرط وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المراد دراسة العلاقة بينها.

وكما أشرنا سابقاً أنه من حيث المبدأ القياسي يتم تقدير العلاقة الانحدارية بين المتغير المستقل والمتغير التابع باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) ولكن ذلك يتطلب تحقق العديد من الشروط والقيود التي أشرنا لها سابقاً، ولكن في حال عدم الوصول لحل مناسب في بعض المشاكل القياسية التي تظهر في النموذج بعد تقديره بطريقة (OLS)، فإنه يجدر بالباحث استخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) التي تعتبر إحدى طرق التكامل المشترك في التقدير، ولا تتطلب شروط وقيود قياسية كما في سابقتها ولكن ما يشترط فيها فقط هو وجود تكامل مشترك لمتغيرات النموذج المراد تقديره، وذلك من خلال فحص السكون في المستوى (Level) لبواقي النموذج الخطي البسيط الناتج عن طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) فإذا كانت النتائج تشير لوجود سكون في البواقي في المستوى (Level) فإن طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) هي الطريقة الأنسب لتقدير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، حيث تمتاز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الارتباط الذاتي وتحيز المعلمات (Chafik & Younes, 2012, p58).

وأسلوب الانحدار الخطي البسيط لنماذج (النفقات والإيرادات) بطريقة (OLS) مستعيناً بحدود الانحدار الذاتي للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي في حال وجودها (Agung, 2009, p66).

الفصل الرابع

التطورات الاقتصادية والنقدية والمالية في فلسطين

المبحث الأول: النظام النقدي في فلسطين

المبحث الثاني: المالية العامة في فلسطين

المبحث الثالث: تطور المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني

الفصل الرابع التطورات الاقتصادية والنقدية والمالية في فلسطين

المقدمة:

يتميز الوضع الاقتصادي في فلسطين بخصوصية تميزه عن بقية الاقتصاديات في العالم، وذلك بسبب وجود الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، فالشعب الفلسطيني كان ولا يزال محروماً من ممارسة سيادته الكاملة على أراضيه وموارده الاقتصادية، الأمر الذي أدى لشل الاقتصاد الفلسطيني ومنعه من النمو كما يحدث في البلدان المجاورة، ومع استلام السلطة الفلسطينية المسؤولية على الأراضي الفلسطينية، ورثت تشوهات هيكلية في جميع قطاعات الاقتصاد، حيث أثرت تلك الاختلالات التي خلفتها سياسات الاحتلال الإسرائيلي، على هيكل الموازنة العامة الفلسطينية، حيث تعتمد تلك الموازنة على المنح والمساعدات الدولية، والإيرادات الضريبية المحصلة عن طريق إسرائيل "المقاصة"، وضعف مساهمة الإيرادات المحلية فيها، وقد أظهرت السلسلة الزمنية للميزانية العامة للسلطة الفلسطينية خلال الفترة 1994 - 2010 نمواً للنفقات الجارية على حساب النفقات التطويرية مما فاقم مشاكل الاقتصاد الفلسطيني وزاد من عجز الموازنة الفلسطينية، الأمر الذي أدى لطلب المزيد من المساعدات الدولية المسيسة في غالبها لتغطية ذلك العجز في الموازنة، وبسبب تلك المعوقات لم يسجل الاقتصاد الفلسطيني النمو المرغوب فيه أو المتوقع، حيث تذبذب الناتج المحلي الإجمالي بين النمو في السنوات الخمسة الأولى لقدوم السلطة الفلسطينية، لكنه عاد للتراجع وبدرجة كبيرة أوصلته لحافة الانهيار في فترة انتفاضة الأقصى في عام 2000 - 2002، لكنه عاد للنمو في السنوات 2003 - 2005، ولكنه لم يعوض الخسارة التي لحقت به في سنوات الانتفاضة السابقة، إلا أنه عاد للتراجع في عامي 2006 - 2007 وذلك بسبب الحصار الدولي للمناطق الفلسطينية على أثر فوز حركة حماس بالانتخابات الفلسطينية وتشكيلها للحكومة العاشرة منفردة، وسيطرتها بعد ذلك على السلطة في قطاع غزة، وما تبع ذلك من انقسام فلسطيني داخلي له آثار عكسية على الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وبالذات على مستويات الفقر والبطالة التي وصلت لمستويات قياسية خاصة في قطاع غزة، وبدأ الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية بالتحسن اعتباراً من العام 2008 وحتى اللحظة لكنه دون المتوقع.

المبحث الأول

النظام النقدي في فلسطين

أولاً: تطور النظام النقدي في فلسطين:

تعتبر النقود أو المسكوكات منذ عرفها الإنسان وحتى يومنا هذا الوسيلة المباشرة التي تنظم العلاقات الاقتصادية، ولما كانت الدولة هي المسؤولة عن إصدار النقود فإن ارتباطها بنقودها ومسكوكاتها أمر حتمي، وأول المسكوكات التي استعملت في فلسطين هي مسكوكات الدولة الفارسية سنة 333 قبل الميلاد في عهد الملك دارا الأول، وكانت من فئتين " فئة ذهبية " تدعى (دارك) نسبة إلى الملك دارا، وفئة فضية تدعى (سجلوس) وهي كلمة يونانية، ومع ازدهار التجارة بين أثينا والساحل الفلسطيني استعملت في فلسطين الدراغمت اللاتينية وهي مسكوكات فضية، وعندما فتح الاسكندر الأكبر فلسطين استعمل فيها مسكوكات ذهبية ونحاسية وفضية من ضرب الاسكندر، حيث كانت تدعى المسكوكات الذهبية ستيتر Stater، أما المسكوكات الفضية فكانت تدعى درافي، وكانت تضرب هذه المسكوكات في بعض المدن الفلسطينية منذ القرن الثاني قبل الميلاد مثل عسقلان في عهد الاسكندر، ومدن صفورية وطبرية والقدس وغزة ونابلس في عهد الرومان (الزبدة، 2003 ص68).

أما في عهد الفتح الإسلامي فإنه تم الإقرار بجميع الأوضاع المالية والترتيبات الإدارية السائدة وذلك للمحافظة على الاستقرار المالي ومراعاة العادات الشائعة، إلى أن قام الخليفة عبدالملك بن مروان بالقيام بأول محاولة فعلية للتحرر من التبعية الاقتصادية والارتباط بالنقد الأجنبي، حيث قام بسحب أكبر قدر ممكن من النقود الرومانية المنتشرة في البلاد الإسلامية وتحويلها إلى نقود عربية إسلامية (لبد، 2005، ص4).

أما في فترة الحكم العثماني والنقود العثمانية 1510 - 1917 م، ففي تلك الفترة كانت النقود العثمانية هي السائدة في فلسطين بالإضافة لعدة عملات أوروبية كانت تستخدم بجانب العملة العثمانية، وخاصة العملة الفرنسية الذهبية، وقد استمر تداول العملة العثمانية الذهبية والفضية حتى 1914/7/21م (عودة، 2007، ص13)، لذا فإن فلسطين قبل عام 1917م كانت قد مرت بعدة نظم نقدية، حيث مرت بنظام المعدنين الذي كان سائداً حتى عام 1880م، ثم نظام الذهب حتى قيام الحرب العالمية الأولى، حيث لجأت تركيا على غرار الدول المتحاربة لإصدار أوراق نقدية ذات السعر الإلزامي لمواجهة تلك الحرب، حيث كان الإصدار بكميات كبيرة تفوق الاحتياجات الاقتصادية للدولة العثمانية، مما أدى لحدوث ظاهرة التضخم النقدي في جميع أرجاء الدولة العثمانية بينها فلسطين (يوسف، ص7، 1978م) وعقب احتلال بريطانيا لفلسطين سنة 1917م أصدرت بريطانيا قانوناً يقضي بتداول العملة المصرية بجانب العملات الأخرى المتداولة في

فلسطين، ومن ثم أصبحت العملة المصرية عملة قانونية متداولة في فلسطين، حيث كانت العملة المصرية مرتبطة بالجنيه الإسترليني البريطاني، لذا كانت العملة المصرية مستقرة في قيمتها (الأيوبي، 2001، ص232)، حيث كان سعر صرف الجنية الإنجليزي الذهبي بسعر 97.5 قرشاً مصرياً، ولم يجد الجنيه المصري أي مشاكل في التداول في فلسطين وسبب ذلك يرجع لتمتعه بثبات القيمة من ناحيته، ووجود القبول العام به من الناحية الأخرى، إضافة لعدم وجود الجنيه الإنجليزي في الأراضي الفلسطينية (يوسف، 1978، ص7).

1- فترة تداول العملة المصرية:

بعد هزيمة الدولة العثمانية على أيدي الحلفاء عام 1917م، ووقوع فلسطين تحت الاحتلال البريطاني، دخلت العملة المصرية للتداول في الأراضي الفلسطينية حيث تم وقف التداول بالعملة العثمانية بتاريخ 1918/12/2م بعد اكتمال احتلال فلسطين، وبعد تأسيس الإدارة المدنية البريطانية في فلسطين تم تنظيم الأوضاع النقدية في إعلان عام بتاريخ 1921/2/1م جاء فيه ابتداء من 1921/1/22م يعتبر فيما يلي نقداً قانونياً.

الليرة الذهبية المصرية، النقد الورقي المصري، المسكوكات الفضية والنيكلية المصرية، الليرة الذهبية الإنكليزية.

ليس في الإعلان مما يفهم منه تقييد تداول مسكوكات أي نقد آخر في مجرى التجارة الطبيعي، وذلك حسب أسعارها السائدة في السوق (عودة، 2007، ص14).

2- فترة تداول العملة الفلسطينية (1927 - 1948):

مع بداية عام 1924م فكرت بريطانيا بإيجاد نظام نقد خاص بفلسطين، ولذلك قام المندوب السامي البريطاني بتشكيل لجنة لدراسة ذلك، وقد ضمت اللجنة أربعة من مديري المصارف الأجنبية، وثلاثة من موظفي الحكومة، وأثنين من العرب يتم تعيينهما من سلطة الانتداب، وثلاثة من اليهود تختارهم اللجنة الصهيونية (عودة، 2007، ص14)، غير أن هذا القرار واجه اعتراضات شديدة، ومن أهم تلك الاعتراضات المذكرة التي أعدتها الجمعية الإسلامية المسيحية وقدمتها للمندوب السامي، كذلك التقريران اللذان تم تقديمهما من قبل غرفة تجارة يافا والغرفة التجارية في حيفا، حيث كانت تلك التقارير تعترض على فكرة إصدار العملة الفلسطينية لأن ذلك يؤدي بإلحاق أضرار جسيمة بالاقتصاد الفلسطيني، ولكن تقرير لجنة دراسة موضوع إصدار النقد قدمت تقريراً يؤيد عملية إصدار العملة الفلسطينية تكون معتمدة على الجنيه الإسترليني (الأيوبي، 2001، ص234)، وفي عام 1927م أصدر وزير المستعمرات البريطاني قانون العملة الفلسطينية وعين مجلس النقد الفلسطيني الذي بدوره أصدر مرسوم النقد الفلسطيني، حيث ستكون الكتابة على النقد باللغات الثلاث العربية والإنكليزية والعبرية، وإنه سيضرب في لندن وقيمه تساوي 97.50 من القرش المصري، حيث تم تغيير العملات في ظل مرور البلاد بأزمة اقتصادية وارتفاع في

مستويات التضخم (الزبدة، 2003، ص69)، حيث أن الجنيه الفلسطيني يحتوي على 27447.123 حبة من الذهب الخالص، أي نفس الوزن للذهب الخالص في الجنيه الإسترليني حينذاك (يوسف، 1978، ص40)، ومنذ إصدار الجنيه الفلسطيني زادت الكميات المتداولة منه كما يتضح من الملحق رقم (10)، فقد كانت كمية النقود المصرية المتداولة قبل صدور الجنيه الفلسطيني حوالي 1.900.000 جنيه مصري، ارتفعت إلى أكثر من مليوني جنيه فلسطيني عام 1930، واستمرت في الارتفاع حتى عام 1936 إذ بلغت 6236.135 مليون جنيه فلسطيني، ثم هبطت هبوطاً خفيفاً حتى وصلت في 31 مارس 38 إلى 5009.134 مليون جنيه حيث تعزى الزيادة في زيادة المعروض النقدي خلال السنوات من 30 إلى 36 إلى زيادة هجرة اليهود إلى فلسطين، وعملية تمويل المصارف لعمليات شراء الأراضي من مالكيها العرب، أما أسباب الهبوط في عام 1936 فيعود إلى الإضراب العام الذي قام به الفلسطينيون احتجاجاً على هجرة اليهود (يوسف، 1978، ص43)، واستمر تداول العملة الفلسطينية حتى 12 شباط من عام 1948 إثر صدور قرار بريطاني بخروج فلسطين من نظام منطقة الإسترليني، وبعد حرب 48 وهزيمة الجيوش العربية، قامت إسرائيل عام 1949م باستبدال ما لديها من نقد فلسطيني مع بريطانيا، أما في الضفة الغربية استبدل الفلسطينيون ما لديهم من جنيهات فلسطينية بنقود أردنية وذلك بعد العام 1950 مباشرة، أما بالنسبة لقطاع غزة فقد استمر التداول بالعملة الفلسطينية حتى يوم 9/6/1961م حيث صدر أمر من الحاكم المصري باستبدال الجنيه الفلسطيني بنقد مصري، واستمر تداول العملة المصرية في قطاع غزة والعملة الأردنية في الضفة الغربية حتى الاحتلال الإسرائيلي لباقي الأراضي الفلسطينية في العام 1967م (لبد، 2005، ص6).

3- فترة الاحتلال الإسرائيلي 1967 - 1993:

بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع والقدس الشرقية عام 1967، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الفور بإصدار قرار بإغلاق جميع الفروع للبنوك العاملة في فلسطين، وأجبرت المناطق الفلسطينية المحتلة لاستخدام الليرة الإسرائيلية للتداول، وسمحت لفروع البنوك الإسرائيلية بفتح فروع لها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد منح مدقق المصارف سلطات الاحتلال العسكرية سلطة السيطرة على العمليات المصرفية والنقدية بما فيها تراخيص المصارف والمعاملات التي تجري بالنقد الأجنبي، وقد أخضعت بالتدريج الأنشطة المالية والنقدية للأحكام التي تنص عليها القواعد واللوائح الإسرائيلية مع تعديل القوانين المصرية والأردنية التي كانت سارية المفعول قبل عام 1967 (نصر الله، 2000، ص38)، وبالنسبة لاستخدام النقود وتداولها في المناطق المحتلة، فقد سمحت سلطات الاحتلال منذ بداية احتلالها للأراضي الفلسطينية باستمرار التداول بالدينار الأردني في أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى الليرة الإسرائيلية وعليه

فقد اتخذت النقود طابعاً متميزاً في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث أصبح هناك نقدان للتعامل الدينار الأردني والليرة ثم الشيكل الإسرائيلي (عبدالرازق، الزغموري، 1990، ص49).

حيث سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتحويل الدينار الأردني إلى العملة الإسرائيلية بالأسعار الرسمية وبإشراف صندوق النقد الدولي، حيث يتم تعديل سعر الصرف كلما دعا التغير في قيمة العملتين لذلك، أما بالنسبة للجنيه المصري الذي كان متداولاً في قطاع غزة فقد تم سحبه بالتدريج من التداول، وبذلك بقيت العملة الإسرائيلية هي السند القانوني الوحيد في قطاع غزة مع السماح للسكان بحيازة العملة المصرية لغرض الإيفاء بعمليات المواطنين المرتبطة بالإدارة المصرية حتى بعد احتلال قطاع غزة (نصر الله، 2000، ص37)، ومع مرور الزمن وتدهور قيمة النقد الإسرائيلي تباينت وظائف النقدين في الاقتصاد الفلسطيني فالنقد الإسرائيلي حاز على وظيفة التبادل التجاري فقط ويعود ذلك للأسباب التالية.

أولاً: تبعية الاقتصاد الفلسطيني شبه الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي، حيث أصبح لا بد من استخدام النقد الإسرائيلي في التعامل التجاري بين مواطني الأراضي الفلسطينية من جهة وبين التجار في إسرائيل من جهة أخرى، ومن مظاهر هذه التبعية الاعتماد شبه الكلي في الاستهلاك على البضاعة الإسرائيلية التي يجب دفع أثمانها بالشيكل الإسرائيلي، وعليه يجري بيعها في الأراضي الفلسطينية بالشيكل الإسرائيلي وبين ملحق (11) هيكل التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة مع إسرائيل خلال الفترة (1970-1987)، حيث يتضح أن ما نسبته (80%) من إجمالي تجارة الأراضي الفلسطينية المحتلة كانت مع إسرائيل، وهذا ما يوضح العجز التجاري الكبير للمناطق الفلسطينية المحتلة مع إسرائيل حيث أن (90%) من إجمالي الواردات الفلسطينية تأتي من إسرائيل، في المقابل فإن الصادرات لا تشكل سوى (20%) من إجمالي التجارة الفلسطينية مع إسرائيل.

كذلك اعتماد كثير من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة في دخولهم على العمل في المشاريع الإسرائيلية والتي تدفع أجورهم بالشيكل الإسرائيلي ويوضح الجدول رقم (12) تطور أعداد العاملين من سكان المناطق الفلسطينية المحتلة في إسرائيل خلال الفترة (1970-1987) وتوزيعهم على القطاعات الاقتصادية المختلفة ونسبتهم إلى مجموع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يتضح من الجدول تزايد عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل حتى وصل إلى 107 ألف عامل عام 1987 بالإضافة للعمال العرب من القدس المحتلة، والآلاف الغير مسجلين في مكتب العمل ويتضح أن ثلث قوة العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة كانوا يعملون في إسرائيل ويقدر دخل هؤلاء العمال بثلاث الناتج القومي الإجمالي للأراضي الفلسطينية المحتلة وبالنسبة لتوزيعهم على القطاعات الاقتصادية فإن 50% من العمال الفلسطينيين يعملون في قطاع البناء والتشييد، يليه القطاع الصناعي بحوالي 18% والقطاع الزراعي 15% وباقي القطاعات

17% (أبو الشكر، 2005، ص58)، كذلك اعتمد قطاع الصناعة الفلسطيني بشكل أساسي على المواد الخام المستوردة من إسرائيل أو عن طريقها، مما أدى لحساب تكاليف تلك الصناعات بالشيكل الإسرائيلي، لذا فإن الإيرادات ستكون بالشيكل الإسرائيلي، وعليه ستباع تلك الصناعات بالشيكل الإسرائيلي، وبما أن السلطات الإسرائيلية هي سلطة الاحتلال الحاكمة فإنها فرضت على المواطنين الفلسطينيين التعامل مع سلطاتها الإدارية والعسكرية بالشيكل الإسرائيلي، وعليه فإن رسوم المعاملات والضرائب وفواتير الماء والكهرباء والهاتف وغيرها تدفع بالشيكل.

ثانياً: أدى التدهور في سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدينار الأردني لعدم ثقة المواطنين الفلسطينيين بالشيكل، مما دفع المواطنين الفلسطينيين للحد من امتلاكهم له، واقتصر استخدام الشيكل الإسرائيلي كوسيط للتبادل التجاري والمعاملات الرسمية، ويتضح هذا التدهور في الجدول رقم (13) حيث يتضح لنا أن سعر صرف الشيكل مقابل الدينار في العام 1989 في فترة ضعف الدينار الأردني بلغ 0.337 ديناراً لكل شيكل قد بلغ ضعف الدينار الأردني حيث بلغ 0.337 ديناراً لكل شيكل، بينما كان في عام 1970 فكانت قيمة الشيكل الجديد تساوي 20.41 ديناراً أردني (عبدالرازق والزغموري، 1990، ص49-56).

أما فيما يتعلق بالدينار الأردني فمنذ الاحتلال الإسرائيلي ومع بداية التدهور في قيمة النقد الإسرائيلي أخذ المواطنون الفلسطينيون يستخدمونه لأغراض الادخار وكمقياس لأسعار السلع الدائمة والأجور والأصول الاستثمارية، أي أن المواطنين في الضفة والقطاع تعاملوا مع الدينار الأردني وكأنه أصلاً من الأصول الاستثمارية، واستمر وضع الدينار كذلك حتى حدث فك الارتباط بين الضفة الغربية والأردن في العام 1988، حيث انخفض سعر صرف الدينار مقابل الشيكل بشكل كبير، وهذا أفقد الودائع الادخارية بالدينار الأردني لقيمتها، مما دفع المواطنين الفلسطينيين لتحويل أصولهم بالدينار الأردني إلى الشيكل الإسرائيلي والدولار الأمريكي (نصر الله، 2000، ص48).

ثانياً: المراحل التي مر بها سعر صرف العملة الإسرائيلية:

منذ إنشاء إسرائيل بعد حرب 1948 اعتبرت الليرة الإسرائيلية Lira العملة الرسمية لإسرائيل، حيث استمر الجنيه الفلسطيني في التداول حتى 17 أغسطس 1948، حيث أصدر الكنيست الإسرائيلي يومها قانوناً يعطي الصلاحية بتداول الليرة الإسرائيلية، وأعطى المواطنين الإسرائيليين فرصة حتى 15 سبتمبر 1948 لاستبدال الجنيه الفلسطيني بالليرة الإسرائيلية، حيث اعتبرت الليرة العملة القانونية في إسرائيل ولها قوة إبراء غير محدودة (يوسف، 1978، ص99)، وبعدها صدر المرسوم رقم 5708 بإصدار الأوراق النقدية الإسرائيلية، وأعطى هذا المرسوم الصلاحية لبنك الانجلو فلسطين لإصدار تلك العملة، الذي بدوره أنشأ دائرة الإصدار Issue Department، وبقي ذلك البنك يقوم بإصدار الليرة حتى عام 1954، حيث تم في هذا العام

الإعلان عن إنشاء بنك إسرائيل Bank of Israel الذي بدوره أخذ صلاحيات إصدار العملة الإسرائيلية (أبو عجوة، 2006، ص 61-63)، وكان نظام سعر صرف الليرة الإسرائيلية المطبق من عام 1948 حتى 1970 هو نظام سعر الصرف الثابت حسب نظام بريتين وودز الذي كان مطبقا في العالم حتى العام 1971، حيث كان سعر صرف الليرة مقابل الدولار، بحيث الليرة = 4 دولار، أي الليرة = الجنيه الإسترليني (جريس، 2005، ص 76).

وتعرضت الليرة الإسرائيلية لتراجع في قيمتها في سنوات الخمسين، إلى أن أصدر بنك إسرائيل قرارا بإلغاء أجزاء من الليرة وخاصة العملة من فئة 10 بروتات، وأعلن عن إعادة تقسيم الليرة من 1000 بروتا إلى 10 أغوره، ووقعت أزمة نقدية أخرى في العام 1964 عندما أعلنت حكومة ليفي أشكول تخفيض قيمة الليرة ليصبح سعر صرفها مقابل الدولار الأمريكي " 3 ليرة = دولار واحد"، وجاء هذا التخفيض نتيجة الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت الاقتصاد الإسرائيلي، وانتهت تلك الأزمة عند انتصار إسرائيل في حرب حزيران 1967، وفي تلك الفترة قررت إسرائيل تغيير اسم الليرة لاسم توراتي يهودي، وأقر الكنيست الإسرائيلي في العام 1969 اسم الشيكل.

وفي العام 1977 ومع استلام حزب الليكود الحكم في إسرائيل تدهور سعر صرف الليرة وأصبح 1 دولار = 10.5 ليرة، ونتج عن هذا الانخفاض في سعر الليرة ارتفاع في جدول غلاء المعيشة في إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة مقارنة مع شركائها التجاريين، مما أدى لتغير نسب الأسعار بين الدول وهذا يدل على ضعف الاقتصاد الإسرائيلي الذي عانى وبشكل مستمر في ميزان مدفوعاته حيث بلغ حوالي 15% من إجمالي الناتج المحلي سنويا حتى العام 1982، وبلغ ذلك العجز في ميزان المدفوعات 15% سنة 1985، و16% عام 1984 (صامد الاقتصادي، العدد 73، 1988، ص 169).

وخلال الفترة المذكورة لم تنفذ العمليات التجارية حسب سعر صرف العملة الرسمية، بل حسب سعر الصرف الفعلي الذي كان أعلى من السعر الاسمي بكثير (جريس، 2005، ص 75)، ومع اشتداد التضخم وتدهور قيمة الليرة وانخفاضها وافق رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن على إصدار الشيكل، وأمر بنك إسرائيل بطباعته وكان كل شيكل = 10 ليرة، واستمرت ترتيبات الإصدار لمدة عامين حتى بدأ التداول به رسميا في 24 فبراير 1980، وبيّن الجدول رقم (14) التغيرات في سعر صرف الليرة حتى العام 1977، وهذا الجدول يعكس جليا بداية التضخم في الاقتصاد الإسرائيلي إلى أن تم إصدار الشيكل (أبو عجوة، 2006، ص 64)، إلا أن حدة التضخم في إسرائيل لم تتراجع واستمرت في الارتفاع، وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات الإسرائيلي مما أدى لتخفيض قيمة الشيكل بصورة كبيرة، إلى أن تم إصدار فئة جديدة من الشيكل بحيث يصبح شيكل جديد = 1000 شيكل، وبقي الشيكل الجديد متداولاً في الاقتصاد الإسرائيلي والعملة الرسمية الأكثر تداولاً في الأراضي الفلسطينية حتى هذه اللحظة.

إن المراحل التي مر بها سعر صرف النقد الإسرائيلي وانخفاضه بشكل كبير أثر على جل الاقتصاد الفلسطيني وعلى المواطنين في الأراضي الفلسطينية، حيث أن هذا التخفيض لسعر صرف الشيكل يؤدي إلى رفع أسعار الواردات التي هي بغالبها سلعاً أساسية كالقمح والسكر والأرز وبنفس النسبة التي انخفض بها سعر صرف الشيكل وربما بنسبة أكبر، وفي ظل عدم تعويض العاملين الذين يتقاضون أجورهم بالشيكل، فإن ذلك أدى لخفض أجورهم الحقيقي وبالتالي أثر على مستويات معيشتهم، ويتضح ذلك إذا ما عرفنا أن 40% من القوة العاملة الفلسطينية يتناولون أجورهم بالشيكل، وأن المواد الأساسية تمثل حصة الأسد في سلة استهلاك المواطن الفلسطيني.

أما من ناحية تأثير انخفاض سعر صرف الشيكل على التصدير، فالمفروض أنه يحفز الصادرات ولكن إجراءات الاحتلال تحرم الاقتصاد الفلسطيني من الاستفادة من ذلك الانخفاض (عبدالله، الرائد الاقتصادي 1990، ص21).

أما الأثر الأهم كان في انخفاض القوة الشرائية على الدخل، وعلى المدخرات وعلى الإنتاج القومي والبطالة ومستوى المعيشة بشكل عام، ويظهر الجدول رقم (14) نسب التضخم بالشيكل الإسرائيلي، وبالدينار الأردني في الأراضي الفلسطينية.

حيث كان مستوى التضخم في الضفة الغربية خلال الفترة من 1970 - 1989 حوالي 95%، ونلاحظ من الجدول أنه في بعض السنوات وصل معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية نتيجة انخفاض سعر صرف الشيكل إلى 367%، أما بالنسبة لمعدل التضخم في قطاع غزة فقد كان معدل التضخم السنوي للفترة المذكورة 100%، والجدير ذكره بأنه بعد إصدار الشيكل الجديد في عام 1985 انخفض معدل التضخم بشكل كبير قياساً بالسنوات السابقة (عبدالرازق والزغوري، 1990، ص59)، وخلاصة القول هنا بأن انهيار سعر صرف الشيكل أدى لانخفاض قوته الشرائية وارتفاع نسب التضخم بالشيكل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية وهذا ساهم بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفلسطيني وفي ارتفاع معدلات البطالة بين الفلسطينيين، الأمر الذي أدى لندهور مستويات المعيشة وانتشار الفقر بين الفلسطينيين.

ثالثاً: مرحلة السلطة الفلسطينية 1994:

ينص اتفاق باريس الاقتصادي لعام 1994، الذي ينظم العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل على أن يكون الشيكل الجديد أحد العملات المتداولة في الأراضي الفلسطينية، ويكون وسيلة للدفع وفي بكل الأغراض بما فيها المعاملات الرسمية، لذا فقد جاء اتفاق باريس الاقتصادي محددًا لمعالم الترتيبات النقدية في الفترة الانتقالية والتي يمكن تلخيصها بالتالي:

1- إنشاء سلطة النقد الفلسطينية للقيام بجميع وظائف البنك المركزي ما عدا أهم وظيفة من وظائف البنوك المركزية، "ألا وهي إصدار العملة الفلسطينية في الفترة الحالية"، وبالتالي

أفقدت سلطة النقد تفعيل دور السياسة النقدية لإدارة السياسة الاقتصادية الفلسطينية من خلال التحكم في عرض النقد وسعر الفائدة.

2- عدم السماح للسلطة الفلسطينية بإصدار العملة الوطنية الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية، وتأجيل البت في هذه المسألة من قبل اللجنة الاقتصادية الإسرائيلية المشتركة "J.E.C" لحين توفر إمكانيات إصدار العملة، أو اتخاذ أي ترتيبات نقدية أخرى، مع ضرورة التنسيق المسبق بين الجانبين حول التغييرات المحتملة في السياسات النقدية لكلا الطرفين مما يؤثر على كلا الاقتصاديين.

3- استمرار استخدام الشيكل الإسرائيلي في مناطق السلطة الفلسطينية كإحدى العملات الرئيسية المتداولة وكوسيلة للدفع لكافة الأغراض بما فيها المعاملات الرسمية، وبذلك أصبحت العملة الإسرائيلية عملة قانونية متداولة من قبل السلطة الفلسطينية والسكان الفلسطينيون من دون مطالبة الحكومة الإسرائيلية بأي مبالغ مقابل استخدام العملة الإسرائيلية في مناطق السلطة، حيث تعود فائدة استخدام العملة إلى البنك المركزي الإسرائيلي (فشر، 2001، ص117).

سمح الاتفاق النقدي لسلطة النقد الفلسطينية بتحويل فائض المبالغ المحصلة بالشيكل الإسرائيلي في مناطق السلطة الفلسطينية لعملات أجنبية حسب الكمية الزائدة من الشيكل في تدفقات ميزان المدفوعات ضمن حدود معينة، وحسب أسعار الصرف الرسمية في بنك إسرائيل، ولكن ميزان المدفوعات الفلسطيني لا يمكنه تحقيق فائض مع إسرائيل في هذه المرحلة، وذلك لأن محددات الطلب على الشيكل في الأراضي الفلسطينية أعلى من محددات عرض الشيكل، وكذلك بسبب العجز التجاري الدائم في التجارة بين مناطق السلطة الفلسطينية وإسرائيل (صبيح، 2007، ص237).

رابعاً: الآثار السلبية لغياب العملة الوطنية:

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني من الاقتصاديات التي لها سمات خاصة به، فالسمة الأولى هي تبعية هذا الاقتصاد للاقتصاد الإسرائيلي، أما السمة الثانية فتتمثل في عدم وجود عملة محلية مع وجود ثلاث عملات متداولة، حيث أن تداول هذه العملات يؤثر على القطاعات الاقتصادية بشكل سلبي من ناحيتين، فتذبذب سعر صرف هذه العملات لا يصاحبه أي تعويض من السلطات النقدية التابعة لها هذه العملات، ومن الناحية الثانية هي عدم تعويض الاقتصاد الفلسطيني عن ضريبة استخدام هذه العملات، فخسائر الاقتصاد الفلسطيني نتيجة عدم إصدار عملة وطنية تتمثل بالتالي.

خسارة ضريبة السيادة "السينيوريج" حيث تقدر أرباح سك العملة التي تضيع على سلطة النقد الفلسطينية، بسبب عدم وجود عملة فلسطينية بحوالي 3% من إجمالي الناتج المحلي، وذلك حسب تقديرات صندوق النقد الدولي (ألن وفيشر، 2001، ص125)، حيث أن أرباح سك العملة تعرف على أنها الربح الذي يمكن للدولة الحصول عليه من جراء إصدار العملة الخاصة بها، وهذا

يعني أن السينيوريج يمثل العائد على الأصول المغطاة بالعملة المصدرة، ويتوقف هذا العائد على كمية النقد المصدر، وعلى حجم الأرصدة من العملات الأجنبية التي تحتفظ به السلطات النقدية لتغطية النقد المصدر، وسعر الفائدة التي يمكن الحصول عليها على تلك الاحتياطات، ومعدل التضخم المالي، ومعدل النمو الاقتصادي (مقداد، 2007، ص 86).

وفي حال غياب أرصدة من العملات الأجنبية لدعم العملة المصدرة يمكن الحصول على إيرادات لمرة واحدة عند إصدار العملة للمرة الأولى تعادل كمية النقود التي تصدرها السلطات النقدية مخصوصاً منها تكلفة الإصدار، ويتم اشتقاق هذا التقدير لأرباح سك العملة وفقاً للمعادلة التالية:

$$S_1 = M_t - M_{t-1} + \frac{M_{t+1} - M_t}{(1+i)} + \frac{M_{t+2} - M_{t+1}}{(1+i)^2} + \dots$$

$$S_2 = \frac{im_t}{(1+i)} + \frac{im_{t+1}}{(1+i)^2} + \dots$$

وبإعادة ترتيب الجانب الأيمن من المعادلة الأولى نحصل على ما يلي:

$$S_1 = -m_{t-1} + \frac{im_t}{(1+i)} + \frac{im_{t+1}}{(1+i)^2} + \dots = S_2 + m_{t-1}$$

حيث أن:

M_t قيمة الإصدار النقدي في السنة الأولى

S_1 قيمة أرباح سك العملة في السنة الأولى

S_2 الفائدة (i) المكتسبة كل سنة على رصيد العملة "الفائدة المكتسبة على الاحتياطات المستخدمة كغطاء للعملة".

m_{t-1} هي الرصيد المبدئي للعملة "وتكون صفراً في حال الإصدار الجديد" (فيشر،

2001، ص 117).

وعليه فإن خسارة الاقتصاد الفلسطيني نتيجة عدم إصدار العملة حسب تقديرات صندوق النقد الدولي هي 2116.84 مليون دولار، وقد قدر البعض^(*) خسائر الاقتصاد الفلسطيني نتيجة عدم إصدار العملة بحوالي 4% من الناتج المحلي الإجمالي ويكون متوسط خسارة الاقتصاد الفلسطيني حسب تقديراتهم هي 2822.46 مليون دولار، وذلك للفترة من عام 1994 - 2010، ويتبين لنا من الجدول رقم (16) أن حجم ريع الإصدار يتراوح بين 2116.84 مليون دولار، و2822.46 مليون دولار، أي بمعدل سنوي مقداره ما بين 124.52 مليون دولار، و166.03 مليون دولار، حيث تعتبر هذه خسائر مباشرة تخسرها الخزينة الفلسطينية بدون أي تعويض من أي دولة من الدول صاحبة العملات المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني (فليكس فيشر، 2001، ص 117)، والجدير ذكره

(*) د. نصر عبد الكريم في مقابلة مع صحيفة الأيام العدد 1285 وهي نسبة قريبة من النسبة التي قدرها صندوق النقد الدولي.

أن الدول التي يتم تداول عملاتها في فلسطين هي التي تستفيد من أرباح السينيوريج ومن الجدول رقم (16) نلاحظ أن قيمة السينيوريج الناتج عن استخدام العملات خلال الفترة من عام 1994 - 2010 ما بين 10.31% و 13.74% من قيمة الإيرادات الفلسطينية، بمعنى آخر أن السلطة الفلسطينية قد خسرت ما مقداره ما بين 10.13% و 13.74% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح للفترة من عام 1994 - 2010 نتيجة عدم إصدار العملة الفلسطينية.

كما أن وجود ثلاث عملات للتداول في مناطق السلطة الفلسطينية، يعرض الاقتصاد الفلسطيني لمخاطر تذبذبات أسعار صرف العملات المتداولة فيه نتيجة عوامل داخلية تؤثر على اقتصاديات تلك الدول المصدرة لتلك العملات، مع العلم بأن الشيكال الإسرائيلي هو العملة الأكثر تداولاً في مناطق السلطة الفلسطينية، أما الدينار والدولار فيستخدمان لأغراض ادخارية وصفقات تجارية معينة داخل مناطق السلطة الفلسطينية، فانخفاض سعر صرف كلا من الدولار والدينار مقابل الشيكال الإسرائيلي يؤثر على الاقتصاد الفلسطيني وعلى المواطن الفلسطيني، بحيث أن:

1- انخفاض سعر صرف الدولار والدينار الأردني مقابل الشيكال يؤثر مباشرة على قيمة المعاملات النقدية المقدرة بالدولار والدينار، مثل ارتفاع أسعار السلع والخدمات المسعرة بالدولار والدينار مثل الأراضي والعقارات والسيارات وإيجارات المساكن وغيرها من الأصول، كما أن هذا الانخفاض في سعر الصرف يؤدي الي ارتفاع في قيمة الإيرادات المحلية التي تجبى بالشيكال وتحول للدولار في تقارير الموازنة العامة، كذلك يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار والدينار مقابل الشيكال الإسرائيلي لتدهور القوة الشرائية لشريحة واسعة من الموظفين تقدر بحوالي 25% يتقاضون أجورهم بالدينار والدولار (بكدار، 2007، ص5).

2- انخفاض قيمة الودائع الادخارية والودائع لأجل التي تمت مراكمتها بالدولار والدينار، حيث بلغ إجمالي ودائع الجمهور في عام 2010 لدى المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بالدولار نحو 41.5%، بينما بلغت ودائع الجمهور بالدينار الأردني 26.5% من إجمالي ودائع الجمهور (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2011، ص31).

3- انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية المصدرة للخارج باستثناء تلك المصدرة لإسرائيل، وذلك لأن انخفاض الدولار والدينار مقابل الشيكال يرفع أسعار المنتجات الفلسطينية في الخارج لأن تكاليف عناصر الانتاج سترتفع، وذلك بسبب أنها تدفع بالشيكال الإسرائيلي.

4- زيادة الطلب على الشيكال الإسرائيلي بدافع الاحتياط وكمخزن للقيمة والادخار، مما يؤدي الى زيادة قيمة أرباح سك العملة "السينيوريج" التي يجيبها بنك اسرائيل.

أما في حالة ارتفاع سعر صرف الدولار والدينار مقابل الشيكال الإسرائيلي "انخفاض

قيمة الشيكال"، فإن ذلك يؤدي للعديد من الآثار التي من أبرزها:

أ- ارتفاع معدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية وفقاً لمعدلات التضخم في إسرائيل، مما يعكس درجة ارتباط وتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، حيث أن ما نسبته 85% من إجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية تتم مع إسرائيل، وهذا يدل على احتكار إسرائيل للسوق الفلسطينية تصديراً واستيراداً، ولضمان استمرار استحواد إسرائيل على السوق الفلسطينية تابعاً لها أبقّت حركة التجارة بين الأراضي الفلسطينية والعالم الخارجي تتم عبر المعابر المسيطر عليها من قبلها، إضافةً للتعقيدات التي تفرضها إسرائيل لعملية التبادل التجاري بين الأراضي الفلسطينية والعالم الخارجي.

ب- انخفاض القيمة الحقيقية للودائع والقروض وخاصة تلك المودعة بالشيكل الإسرائيلي، حيث بلغ قيمة ودائع الجمهور في البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية بالشيكل ما نسبته 27% (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2011، ص31).

ج- تآكل عائدات العمالة الفلسطينية في إسرائيل، وتعتبر تلك العوائد من أهم مصادر عرض الشيكل في الاقتصاد الفلسطيني، فانخفاض سعر صرف الشيكل الإسرائيلي لا يصاحبه أي تعويضات على مستحقات العمال الفلسطينيين، بالإضافة إلى أن انخفاض الشيكل يؤدي لتآكل رواتب العاملين في الاقتصاد المحلي وخاصة القطاع الحكومي، مما يؤثر على مستويات المعيشة للسكان الفلسطينيين، وتزايد نسبة الأسر التي تدخل تحت خط الفقر (الشنار وآخرون، 1998، ص10).

د- تآكل الإيرادات المحلية الحقيقية للسلطة الفلسطينية سواء كانت تلك المتعلقة بإيرادات المقاصة مع إسرائيل والتي يتم تحصيلها بالشيكل الإسرائيلي، أو على الإيرادات الأخرى التي تحصل بالشيكل الإسرائيلي.

هـ- زيادة عجز الميزان التجاري الفلسطيني وخاصة مع الجانب الإسرائيلي نتيجة استخدام الشيكل الإسرائيلي، فانخفاض الشيكل يؤدي لارتفاع الأسعار على المنتج والمستهلك الفلسطيني، وهو ما ينعكس سلباً على السلع التي تصدر للخارج، وذلك بحكم ارتفاع أسعارها كنتيجة لارتفاع سعر إنتاجها، مما يؤثر على القدرة التنافسية للصادرات الفلسطينية وانخفاض قيمتها في مقابل ارتفاع قيمة الواردات نتيجة لارتفاع أسعارها (نصر الله، 2003، ص20).

أما الخسائر غير المباشرة التي تأتي نتيجة لتذبذب سعر صرف العملات المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني، تتمثل بعدم تحكم سلطة النقد الفلسطينية في التحكم بأسعار الفائدة التي يضعها الجهاز المصرفي على كلاً من الودائع والقروض، حيث يلاحظ بأن معدلات الفائدة المفروضة على القروض بالعملات المختلفة التي يتم مداولتها في الأراضي الفلسطينية هي أعلى من مثيلاتها في الدول التي تصدر تلك العملات، ويرجع السبب في ذلك لارتفاع درجة المخاطرة على عوائد تلك

القروض والتسهيلات الممنوحة، وذلك بسبب تقلبات أسعار صرف تلك العملات مما يجعل البنوك العاملة في مناطق السلطة الفلسطينية لإدخال درجة المخاطرة المرتفعة لتقلبات أسعار الصرف ضمن المخاطرة المحتسبة على تلك القروض، وهذا ينتج عنه ارتفاع في معدلات الفائدة على القروض، حيث بلغ متوسط سعر الفائدة على القروض بالدولار الأمريكي في مناطق السلطة الفلسطينية خلال فترة الدراسة حوالي 8.5%، بينما في الولايات المتحدة بلغ 4.5% خلال نفس الفترة.

بينما بلغ معدل الفائدة بالدينار الأردني على القروض بالدينار حوالي 9.25%، بينما بلغ في الأردن 7.5%، أما الشيكال الاسرائيلي فبلغ معدل الفائدة على القروض بالشيكال 13%، بينما في اسرائيل لم يتجاوز 7.5% خلال نفس الفترة (inflation report, 2011, p 42).

ونلاحظ كذلك بتدني معدل الفائدة على ودائع الجمهور في الجهاز المصرفي، وهي أقل من مثيلاتها في الدول التي تصدر تلك العملات، والسبب في ذلك يعود لمخاطر ارتفاع سعر صرف تلك العملات المتداولة في مناطق السلطة الفلسطينية، حيث بلغ معدل الفائدة على الدولار الأمريكي حوالي 2%، بينما في الولايات المتحدة بلغ 3.5%، أما الدينار الأردني فبلغ معدل الفائدة على الودائع حوالي 3%، بينما بلغ في الأردن حوالي 4%، والشيكال الاسرائيلي بلغ معدل الفائدة على الودائع بالشيكال حوالي 4%، بينما في اسرائيل بلغت قيمة الفوائد على الودائع حوالي 5%.

المبحث الثاني المالية العامة في فلسطين

أولاً: مفهوم المالية العامة والموازنة العامة:

المالية العامة في الفكر الكلاسيكي تنحصر وظيفتها في الهدف المالي، وهي الحصول على إيرادات عامة لتغطية النفقات العامة، والعمل على تحقيق التوازن بينهما عند الحد الأدنى الممكن، وهذا ما يعني أن يترك لنظام السوق تحقيق التوازن في الاقتصاد دون تدخل الدولة، مما يعني فرض ضرائب بأقل ما يمكن، وان تكون النفقات العامة في أضيق الحدود، أما المالية العامة في الفكر الكينزي الذي يدعو لضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك من أجل أن تصحح النتائج والآثار السلبية لميكانيكية السوق واستكمال عملها، وذلك باستخدام أدوات اقتصادية مالية ونقدية من أجل زيادة الطلب الكلي، وتعويض النقص في استثمار القطاع الخاص وبالتالي تحقيق توازن الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل الأمر الذي لا يحدث بصورة تلقائية (أبو صبحا، 1996، ص13).

وفي ضوء ما تقدم فإن الموازنة العامة The Budget تعرف على أنها الخطة المالية للحكومة عن سنة مالية، بحيث تتضمن تقديراً لإيرادات الدولة ونفقاتها العامة، والمعتمدة من قبل السلطة التشريعية والتي تعكس سياسات الدولة وخياراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أي أنها توضح أوجه الإنفاق المتوقع للعام القادم وكذلك أوجه تدبير الإيرادات اللازمة لتغطية تلك النفقات من خلال النظام الضريبي وأوجه الإيرادات الأخرى، وتواجه الموازنة إحدى ثلاث حالات وجود فائض مالي Fiscal Surplus أو فائض موازنة Budget Surplus، وعجز مالي Fiscal deficit، وأخيراً توازن الموازنة Balanced Budget (الوزني، الرفاعي، 2007، ص242).

ثانياً: تطور المالية العامة في فلسطين:

قبل تسلم السلطة الفلسطينية لمحافظة غزة وأريحا كان الإنفاق العام في الأراضي الفلسطينية ينحصر في نفقات كلاً من الإدارة المدنية الإسرائيلية، ووكالة الغوث الدولية حيث كانت الإدارة المدنية تتفق ما معدله 12-13% من الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية خلال الفترة من عام 1987-1993م، وكانت تلك النفقات تمول بالكامل من الإيرادات التي كانت تجمعها من الأراضي الفلسطينية حيث كانت تلك الإيرادات على شكل رسوم وضرائب تحصل من المواطنين الفلسطينيين، وكان الجزء الأكبر من تلك النفقات عبارة عن نفقات جارية تذهب لرواتب الموظفين الفلسطينيين الذين يعملون في غالبيتهم في قطاع الصحة والتعليم، أما وكالة الغوث الدولية

فكانت نفقاتها تشكل حوالي 3-4% من إجمالي الناتج المحلي في عامي 93-94، وكانت نفقاتها متركزة في قطاعات التعليم والصحة والخدمات العامة في مخيمات اللاجئين، ومع تسلم السلطة الفلسطينية لصلاحياتها أصبحت تتولى مسؤولية الإنفاق العام بدلاً من الإدارة المدنية الإسرائيلية، وأصبحت إيراداتها تتكون من ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة وعدد كبير من الرسوم بالإضافة للمبالغ المحولة من إسرائيل كإيرادات مقاصة التي هي عبارة عن ضريبة الدخل التي تحصلها إسرائيل من المواطنين الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل، ومن ضرائب الصادرات والواردات التي تحصلها من التجارة الخارجية الفلسطينية (سلطة النقد، التقرير السنوي الأول، 1995، ص7).

ثالثاً: هيكل الموازنة العامة الفلسطينية:

تتكون الموازنة العامة الفلسطينية من مكونين أساسيين هي الإيرادات العامة، والنفقات العامة، حيث تنقسم الإيرادات العامة والنفقات العامة إلى بنود فرعية وهي كالتالي:

1- النفقات العامة:

تعرف النفقات العامة، علي أنها إجمالي أنواع الإنفاق والتحويلات التي تقوم بها الحكومة، ويقصد بالحكومة مختلف الوزارات والدوائر والسلطات المركزية، والتي لا تقوم بإنتاج سلع وخدمات لأغراض البيع في السوق (عبدالله، 2005، ص17)، وهي تنقسم إلي قسمين نفقات جارية Current وأخرى رأسمالية Capital فالنفقات الجارية تقسم حسب الوظيفة الاقتصادية إلي عدد من البنود هي كالتالي.

أ- الرواتب والأجور وهي تشمل رواتب وأجور موظفي السلطة الفلسطينية المدنيين والعسكريين.

ب- النفقات التشغيلية، وهي التي تشمل المصاريف التي تنفق علي الوزارات وأجهزة السلطة الفلسطينية، وهي تشمل مصاريف المياه والكهرباء والهاتف، ونفقات السفر في مهمات رسمية، ومصاريف أخرى (الأشقر، 2007، ص242-244).

ج- النفقات التحويلية، وهي مصاريف الضمان الاجتماعي التي تشكل نحو 12.5%، والتي تدفعها الحكومة لهيئة التأمين والمعاشات عن موظفي السلطة الفلسطينية، وتشمل النفقات التحويلية كذلك مصاريف الرعاية الاجتماعية، والمساعدات والتعويضات التي تقدمها السلطة الفلسطينية للمواطنين المتضررين، ويطلق على مثل هذا النوع من النفقات في علم المالية العامة بنفقات إعادة التوزيع (اليحيى، خربوش، 1997، ص153).

د- نفقات رأسمالية عادية. وهي تشمل مصاريف شراء الأثاث المكتبي، والتجهيزات لأجهزة السلطة الفلسطينية.

هـ - صافي الإقراض. وهي المبالغ المحولة من وزارة المالية لتسديد فاتورة الكهرباء عن قطاع غزة، أو لتسديد مستحقات البلديات، وهي إما تحول مباشرة أو غير مباشرة عبر خصم إسرائيل لفاتورة كهرباء غزة لصالح الشركة القطرية الإسرائيلية، ويتم الخصم من مستحقات السلطة الفلسطينية (المقاصة) لدى إسرائيل، ويتمثل صافي الإقراض في الإقراض المباشر المدفوع من وزارة المالية والإقراض غير المباشر المخصوم من إيرادات المقاصة"، ويتضمن مدفوعات الحكومة بدل فواتير المرافق المستحقة علي هيئات الحكم المحلي والخصومات الضريبية أو الخسائر المرتبطة بتسويق منتجات البترول" والجزء الأعظم من صافي الإقراض هو الإقراض غير المباشر الذي يتم خصمه عن طريق إسرائيل مقابل فواتير الخدمات العامة المتركمة علي الهيئات المحلية المتخلفة عن دفعها لصالح الشركات الإسرائيلية المزودة لهذه الخدمات، وذلك من إيرادات المقاصة الشهرية دون الرجوع إلي السلطة الفلسطينية، على أن تقوم هذه الهيئات في مرحلة لاحقة بتسديد متأخراتها للسلطة (التقرير السنوي 2010، سلطة النقد، ص33).

أما النفقات الرأسمالية (التطويرية). فهي تشمل جميع أنواع النفقات التي تتفق على مشاريع البنية التحتية مثل الطرق وشبكات الكهرباء والمياه والمجاري والمباني الحكومية، وتشمل هذه النفقات أيضا رواتب وأجور وتكاليف الدراسات والأبحاث والاستشارات، وتكاليف شراء المعدات، وغيرها من النفقات التي تتفق ضمن إطار المشاريع التطويرية (صبيح، 2007، ص243).

2- الإيرادات العامة أو الحكومية: Government Revenues

تعرف الإيرادات العامة بأنها جميع الأموال النقدية والمنقولة والعينية والعقارية التي ترد إلي خزينة الدولة بهدف تغطية نفقاتها العامة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (الهدهد، 2010، ص14)، أي أنها مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة للإنفاق علي المرافق العامة ووضع سياساتها المالية موضع التنفيذ وهي تنقسم إلي نوعين، إيرادات محلية وأخرى خارجية، حيث بلغ متوسط الإيرادات العامة حوالي 19.01% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفترة من 1994 - 2010، وتنقسم الإيرادات العامة إلي إيرادات محلية، ومنح ومساعدات، والإيرادات المحلية تشكل ما نسبته 19% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 1994 - 2010، وتشكل الإيرادات المحلية ما نسبته 49.7% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح خلال نفس الفترة وتنقسم الإيرادات المحلية لإيرادات ضريبية وأخرى غير ضريبية، حيث تمثل الإيرادات الضريبية حوالي 83% من إجمالي الإيرادات المحلية وتشكل ضرائب القيمة المضافة، والجمارك والشراء حوالي 79.1% من إجمالي الإيرادات المحلية، وهي ضرائب استهلاك تفرض دون تمييز بين الفقراء والأغنياء ودون تمييز بين السلع المستهلكة، أما ضريبة الدخل تتشكل ما نسبة 3.8% من إجمالي الإيرادات العامة (الهدهد، 2010، ص14)، أما الإيرادات الضريبية فهي تنقسم إلى:

أ- **ضرائب مباشرة Direct taxes**: وهي الضرائب التي تفرض مباشرة وتستقطع من الأفراد مباشرة أو من منبع تحقيق الدخل، ومثال على ذلك ضريبة الدخل التي تستقطع من رواتب الموظفين مباشرة (الرفاعي، الوزني، 2007، ص293) وضريبة الأملاك التي تفرض على الأراضي والعقارات، حيث تعتبر ضرائب الدخل والأرباح المصدر الرئيسي للضرائب المباشرة في الموازنة العامة الفلسطينية (صبيح، 2007، ص294).

ب- **الضرائب غير المباشرة Indirect taxes**: هي التي تمثل حصيلتها المصدر الرئيسي للإيرادات في الدول النامية فهي تفرض على السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد، وهي تعتبر ضريبة علي الدخل بطريقة غير مباشرة، ومن أمثلة الضرائب الغير مباشرة جمارك الصادرات والواردات، وضرائب الاستهلاك والإنتاج، والضريبة على المبيعات، المكوس على المحروقات، والمكوس على السجائر (الوزني، الرفاعي، 2007، ص293) وتنقسم الضرائب الغير مباشرة في فلسطين إلي قسمين:

- ضريبة القيمة المضافة ويتم جبايتها في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.
- إيرادات المقاصة والتي يتم جبايتها من خلال إسرائيل ويتم تحويلها إلى السلطة الفلسطينية مقابل رسوم تحصيل 3% طبقا لبرتوكول باريس الاقتصادي ويتم تحصيل تلك الإيرادات وتحويلها للسلطة الفلسطينية بعملة الشيكل، وتتكون إيرادات المقاصة من ثلاثة أنواع من المدفوعات:

- الضرائب المباشرة مثل ضريبة الدخل على 75% من أجور العمال الفلسطينيين في اسرائيل و100% من أجور العمال الفلسطينيين في المستوطنات، وهي تجبى بالشيكل الاسرائيلي وتحول بنفس العملة، وذلك بسبب أن أجور العمال في اسرائيل تدفع بالشيكل الاسرائيلي.
- الضرائب الغير مباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة وضرائب الشراء، أو أي رسوم أخرى تترتب على التبادل التجاري بين اسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية، ويتم جباية تلك الإيرادات من قبل الجانب الاسرائيلي بعملة الشيكل بالغالب، ويتم تحويل تلك الإيرادات بنفس عملة الجباية أي بالشيكل الاسرائيلي.
- الضرائب المفروضة على مستوردات الأراضي الفلسطينية من العالم الخارجي عبر المعابر الاسرائيلية، وتكون الجباية لذلك النوع من الضرائب بالدولار الأمريكي في غالب المعاملات، ويتم تحويل تلك الإيرادات للسلطة الفلسطينية بالشيكل الاسرائيلي حسب سعر الصرف الرسمي المعمول به في بنك اسرائيل في يوم المقاصة بين السلطة الفلسطينية واسرائيل (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2010، ص22).

ج- **الإيرادات الغير ضريبية:** وهي تشمل علي رسوم المحاكم وتسجيل الأراضي والتأمين الصحي وغيرها كذلك الرخص، مثل رخص السيارات والسائقين، ورخص البناء وغرامات المحاكم ومخالفات المرور، وطوابع البريد والاتصالات وعوائد سلطة النقد والفوائد البنكية وأرباح محولة من الشركات العامة وإيرادات مختلفة مثل تأجير الأملاك الحكومية "أراضي الوقف" وبيع منتجات حكومية وغيرها، حيث تجبى تلك الإيرادات بأكثر من عملة، فرسوم المحاكم والتأمين الصحي يتم بالشيكل الاسرائيلي، ورسوم تسجيل الأراضي "الطابو" يتم بالدولار الأمريكي، أما رسوم طوابع البريد والمحاكم وغيرها من الدمغات التي تطبع على المعاملات فيتم جبايتها بالدينار الأردني، لذا فإن تلك الإيرادات سوف تتأثر نتيجة تقلبات سعر الصرف للعملة المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني.

د- **الإيرادات الخارجية "المنح والمعونات":** وهي عبارة عن المساعدات الخارجية التي تتلقاها الدول النامية بشكل أساسي، ويتكون هيكل المنح والمساعدات الخارجية في موازنة السلطة الفلسطينية من قسمين:

- منح لدعم الموازنة، وتدفعها من أجل سد العجز في الموازنة الفلسطينية.
- منح لتمويل المشاريع التطويرية، وهي تغطي كامل عجز الموازنة التطويرية (صحيح، 2007، ص244) وتأتي تلك المنح والمساعدات بالدولار الأمريكي وتقوم السلطة الفلسطينية بتحويل الدولار الأمريكي للشيكل الاسرائيلي وذلك لأن معظم الانفاق العام يتم بالشيكل الاسرائيلي، ولا تلتزم السلطة الفلسطينية بسداد تلك المساعدات والمنح لاحقاً، ولكنها تلتزم مقابلها بتنفيذ سياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية منسجمة مع أولويات الدول والمؤسسات المانحة (عبدالله، 2005، ص20).

رابعاً: تطورات الموازنة الفلسطينية:

شهدت الموازنة الفلسطينية تحسناً ملحوظاً في مؤشراتها، نتيجة لاستلام السلطة الفلسطينية لصلاحياتها على الأراضي الفلسطينية من الجانب الإسرائيلي، حيث زاد التوظيف الحكومي بشقية المدني والعسكري، هذه الزيادة في التوظيف أدت لزيادة النفقات بشكل كبير، مما أدى لوجود خلل هيكل مزم في الموازنة العامة الفلسطينية ويتمثل ذلك الخلل في وجود سببين هما:

- 1- وجود فجوة بين النفقات العامة والإيرادات العامة.
- 2- اعتماد الموازنة على المنح والمساعدات، والإيرادات التي ترتبط بالمزاج السياسي العام في المنطقة، مثل إيرادات المقاصة من إسرائيل حيث توقف إسرائيل تحويل المقاصة في أوقات عدم الاستقرار السياسي في الأراضي الفلسطينية، وكذلك الدول المانحة لا تحول المساعدات في زمن عدم الاستقرار السياسي وذلك كجزء من الضغوطات الدولية على الشعب الفلسطيني.

فالأسباب السابقة بالإضافة لوجود الفجوة الكبيرة بين النفقات الجارية والإيرادات المحلية أدت لتراكم العجز في ميزانية السلطة حتى وصل ذلك العجز الى ما يقرب من 2 مليار دولار عام 2010، والى تراكم مدفوعات غير مسددة على الحكومة أيضاً (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2011، ص20).

وسبق وأوضحنا بأن الموازنة تنقسم إلى قسمين نفقات عامة، وإيرادات عامة، وسوف نقوم باستعراض تطورات كل شق منها.

أ- النفقات العامة:

تتم عملية الإنفاق العام في السلطة الفلسطينية بعملة الشيكال الإسرائيلي في معظم الإنفاق، وذلك لأن السلطة الفلسطينية تقوم بدفع النفقات الجارية التي تأخذ نصيب الكبير من إجمالي النفقات العامة بالشيكال الإسرائيلي، وذلك للقيام بسداد فاتورة الأجور والرواتب لموظفي القطاع الحكومي، وهناك جزء من النفقات العامة يصرف بالدولار الأمريكي والدينار الأردني وذلك من أجل تغطية النفقات التطويرية وشراء الأصول الثابتة.

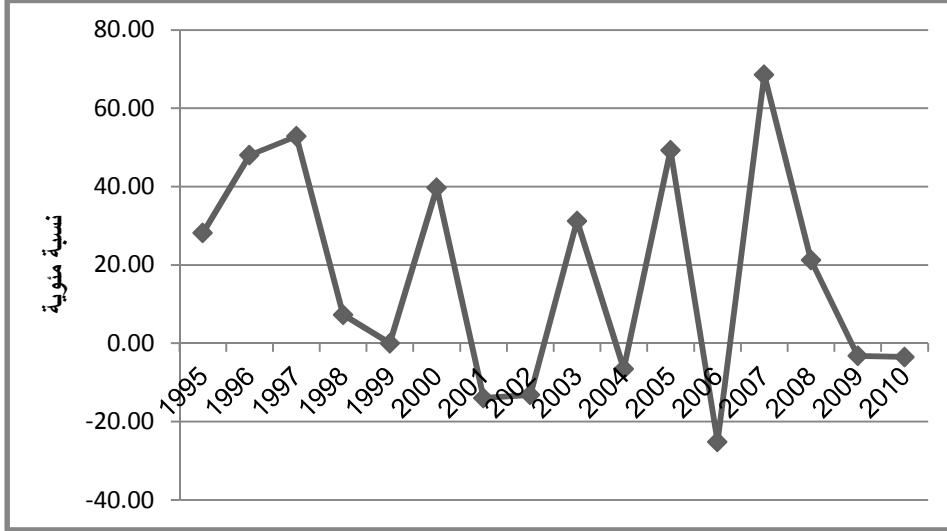
حيث نلاحظ بتزايد النفقات العامة الفلسطينية من 1994 - 2000، بمعدل نمو بلغ 35.20%، وبلغت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 22.42% لنفس الفترة، ويشير هيكل النفقات العامة إلى أن النفقات الجارية تأخذ نصيب الأسد، حيث شكلت ما نسبة 75% من إجمالي النفقات العامة خلال الفترة المذكورة، أما النفقات التطويرية فقد شكلت ما نسبة 25% من إجمالي النفقات العامة خلال الفترة من 1994 - 2000، وهو ما يشير إلى وجود اختلال أو عدم توازن في هيكل النفقات العامة، حيث جرت العادة علي أن تكون النفقات التطويرية في المراحل الأولى لإنشاء الدولة مرتفعة، وذلك من أجل بناء البنية التحتية للدولة وللاقتصاد الناشئ، ثم تأخذ هذه النفقات بالتناقص مع تقدم مراحل التنمية، إضافة لذلك فإن الإنفاق الاستثماري لا يحظى بالأولوية في الموازنة العامة، حيث انه يمول بالكامل تقريباً من الدول المانحة (صحيح، 2007، ص328).

أما في الفترة من 2001 إلى 2002 فقد انخفضت النفقات العامة بمعدل 13.50%، وهذا يرجع للزمة المالية التي نجمت عن التراجع الحاد للاقتصاد الفلسطيني جراء انتفاضة الأقصى وإعادة إسرائيل لاحتلالها للمدن الفلسطينية في الضفة الغربية، واحتجاز إسرائيل للمستحققات المالية الفلسطينية، حيث بلغت نسبة النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي 37.54%، إلا أن متوسط حجم الإنفاق العام في الفترة 2001 - 2002 زاد بمعدل 42% عن نظيرة في الفترة من 1994 - 2000، وهو ما يفسر علي أن الحكومة اتبعت سياسة مالية توسعية في جانب الإنفاق العام، أما في جانب النفقات التطويرية فقد تراجعت بمعدل نمو سنوي سالب بلغ 35.5% بينما النفقات الجارية نمت بمعدل 16.5% واستحوذت النفقات الجارية بالمتوسط علي 87% من إجمالي النفقات العامة

بينما ذهب 17.7% للنفقات التطويرية وذلك بسبب الضائقة المالية التي تعرضت لها الموازنة العامة (صبيح، 2007، ص270).

شكل رقم (7)

النمو في النفقات العامة خلال الفترة (1994-2010)



المصدر: بيانات الجدول رقم (17).

حيث تمثلت تلك الضائقة في انحسار الإيرادات العامة مقابل زيادة الإنفاق العام، بسبب ما ترتب على السلطة الفلسطينية من زيادة النفقات التحويلية وزيادة الإنفاق على البرامج الإغاثية وبرامج التشغيل الطارئ وذلك بسبب الاعتداءات الإسرائيلية، حيث ذهبت مساعدات الدول المانحة في معظمها لإعادة اعمار ما دمره الاحتلال الإسرائيلي، كذلك أدت سياسة الحصار الإسرائيلي في سنوات الانتفاضة إلي انخفاض المساعدات الدولية الموجهة إلى النفقات التطويرية، لسبب بسيط هو أن سياسة الحصار أدت إلي عدم تنفيذ الكثير من المشروعات الاستثمارية العامة، مما يعني أن النفقات الجارية هي صاحبة الأولوية وليس النفقات التطويرية (عبدالرازق، 2002، ص16).

أما في الفترة من 2003 إلى 2005 فقد نمت النفقات العامة بما نسبته 42.65%، حيث شكلت النفقات العامة خلال تلك الفترة بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ما نسبته 43.15%، ويعود سبب النمو في النفقات لانتظام تحويل إيرادات المقاصة من الجانب الإسرائيلي ودفع السلطة لمتأخراتها من الديون للقطاع الخاص، وتطبيق قانون الخدمة المدنية على موظفي القطاع العام.

أما في العام 2006 فقد انخفضت النفقات العامة بمعدل 25.16%، وذلك بسبب الحصار الدولي وتوقف المساعدات الدولية عن الشعب الفلسطيني على أثر فوز حركة حماس بالانتخابات وتشكيلها للحكومة منفردة، والسبب الثاني هو توقف رواتب الموظفين العموميين لفترة طويلة، وحصار إسرائيل المالي للسلطة الفلسطينية مما أدى لتوقف المشروعات، وبلغت نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 39.50%.

كذلك تراجعت النفقات التطويرية بشكل كبير بسبب الأزمة المالية الخائفة للسلطة الفلسطينية، واستعمال السلطة الفلسطينية لكافة المبالغ التي حصلت عليها من المنح والمساعدات من أجل تأمين جزء من رواتب الموظفين الحكوميين، مما انعكس سلباً على مجمل التكوين الرأسمالي والنمو المستقبلي في الأراضي الفلسطينية (التقرير السنوي الثاني عشر، سلطة النقد، 2007، ص72).

أما في العام 2007 فقد نمت النفقات العامة بنسبة 68.54%، وشكلت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ما نسبته 63.17%، وتركزت معظم الزيادة في النفقات العامة في النفقات الجارية حيث شكلت حوالي 89.2% من إجمالي النفقات العامة مرتفعة حوالي 80% عن العام السابق، بينما لم تتعد النفقات التطويرية 10% من إجمالي النفقات العامة (التقرير السنوي الثالث عشر، سلطة النقد، 2008، ص36).

أما في الفترة من 2008 إلى 2010 فقد نمت النفقات العامة بمعدل سنوي مقداره 4.85%، حيث شكلت النفقات العامة بالنسبة إلى الناتج المحلي الحقيقي لنفس الفترة 64.26%.

أما النفقات التطويرية فقد تراجعت هي الأخرى في الأعوام من 2006 - 2009 ويعزى ذلك الانخفاض إلى القيود الإسرائيلية المفروضة على الحركة والتعقيدات المتصلة بإجراءات الاحتلال، وعدم تمكن السلطة الفلسطينية من تنفيذ أي مشروع في قطاع غزة ضمن خطة الإصلاح والتنمية التي تبنتها الحكومة الفلسطينية، وذلك بسبب استمرار حالة الانقسام، إضافة إلى الحصار المفروض من قبل الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، وتجدر الإشارة إلى أن النفقات الجارية تمثل ما نسبته 75% من إجمالي النفقات العامة، حيث أن النفقات الجارية حسب تصنيفها الاقتصادي تتكون من.

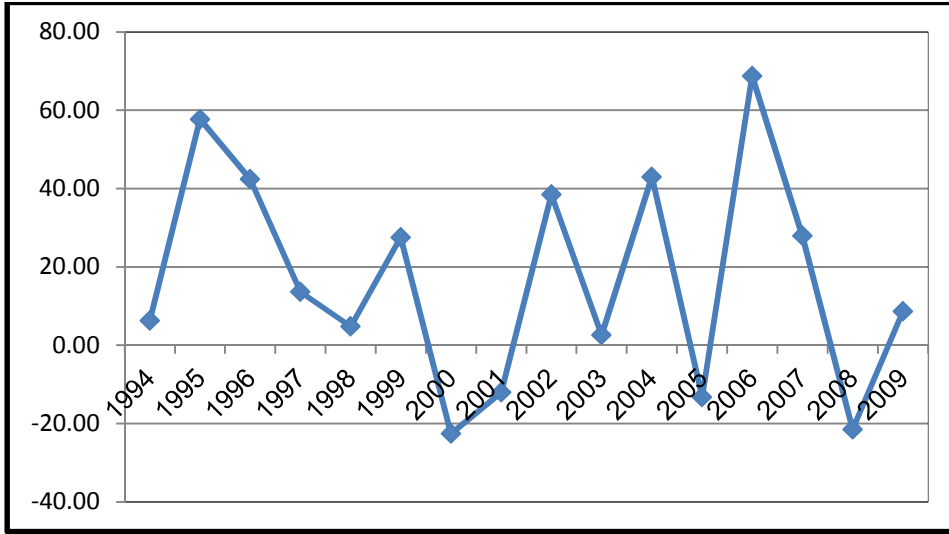
- **الرواتب والأجور:** وهو يستحوذ على غالبية النفقات الجارية، حيث يساهم الارتفاع في فاتورة الرواتب والأجور على الحد من مرونة السياسة المالية، ومن قدرتها على تحقيق قدرة من التوازن بين أوجه الإنفاق المختلفة، أو تحقيق وفر في الإيرادات الجارية لتمويل النفقات التطويرية.
- **النفقات التشغيلية:** حيث شكلت ما نسبته 17% من النفقات الجارية في الفترة من 1944 - 2010، حيث كانت تشكل 23% من إجمالي النفقات الجارية في الفترة 1990 - 2000، وانخفضت إلى 12.50% في الفترة من 2000 - 2005 وهو ما يشير إلى انحسار النفقات التشغيلية لمؤسسات السلطة المختلفة.
- **النفقات الرأسمالية العادية:** حيث سجلت معدل نمو سنوي سالب بلغ 18% وتراجعت أهميتها النسبية من إجمالي النفقات الجارية.

ب- تطور الإيرادات العامة 1994 - 2010:

عند تحليل الإيرادات العامة على أساس سنوي يتبين أن الإيرادات نمت نمواً ملحوظاً في الفترة من عام 1994 - 2000 حيث بلغ ذلك النمو ما نسبته 52.28%، وذلك بسبب توسع الرقعة الجغرافية التي تولت السلطة الفلسطينية إدارتها، ومارست فيها الصلاحيات الاقتصادية، وشكلت الإيرادات العامة والمنح ما نسبته 20.48% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لنفس الفترة.

شكل رقم (8)

نمو الإيرادات العامة الفلسطينية للفترة (1994-2010)



المصدر: بيانات الجدول رقم (18).

ويعود السبب في نمو الإيرادات العامة خلال تلك الفترة لحالة الاستقرار السياسي التي شهدتها المنطقة، وانتظام تحويل إيرادات المقاصة من الجانب الإسرائيلي، والدعم الدولي لميزانية السلطة الفلسطينية، بسبب ويرتبط نمو الإيرادات العامة بتطور عملية التسوية السياسية، حيث عمدت الدول المانحة (المراقب الاقتصادي، العدد 8، 2000، ص146).

أما في الفترة من 2001 - 2002 فقد تراجعت الإيرادات العامة بمعدل 22.57% و12.03% على التوالي، وذلك نتيجة لإعادة احتلال إسرائيل للمناطق الفلسطينية، الأمر الذي ألقى بآثار مدمرة على الاقتصاد الفلسطيني وبالتالي على الإيرادات الفلسطينية.

وفي الفترة من 2003 إلى 2005 فقد نمت الإيرادات العامة بمقدار 28.04%، وذلك بسبب تخفيف القيود العسكرية الإسرائيلية عن المناطق الفلسطينية، حيث شكلت الإيرادات العامة والمنح في تلك الفترة 37.79% بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

أما في العام 2006 وعلى أثر فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية الفلسطينية، وتشكيلها للحكومة الفلسطينية منفردة فقد تراجعت الإيرادات العامة والمنح بنسبة 13.20% (التقرير السنوي الرابع عشر، سلطة النقد، ص34)، حيث تم محاصرة الحكومة الفلسطينية، وأوقفت إسرائيل

تحويل إيرادات المقاصة، وتوقفت المساعدات الدولية مما أدى لتراجع الإيرادات العامة الفلسطينية، أما في العام 2007 ومع تشكيل حكومة الطوارئ الفلسطينية التي تلت الانقسام الفلسطيني فقد ارتفعت الإيرادات العامة الفلسطينية بمعدل 68.75%، وذلك نتيجة إفراج إسرائيل عن أموال المقاصة، وكذلك تخفيف الحصار الدولي المفروض على الشعب الفلسطيني.

أما في الفترة من عام 2008 إلى 2010 فقد نمت الإيرادات العامة والمنح بنسبة 5.01%، ويعود السبب في ذلك لتخفيف القيود على الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وتحويل إسرائيل لإيرادات المقاصة، حيث بلغت نسبة الإيرادات للنواتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة السابقة ما نسبته 63.09%.

أما التمويل الخارجي للموازنة فقد شكل أهم مصادر التمويل المتاحة للسلطة الفلسطينية، وشكل في المقابل أحد مصادر القلق نظراً لعدم استقراره واستمراريته، الأمر الذي يؤثر في قدرة الحكومة الفلسطينية من الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها المختلفة، حيث ساهم الدعم الخارجي في تغطية 39.90% من إجمالي النفقات العامة، حيث يخصص الجزء الأكبر من تلك المنح لتمويل العجز في الموازنة، بينما لا يخصص سوى 10% من المساعدات لدعم المشاريع التطويرية والرأسمالية (التقرير السنوي 2010، سلطة النقد، ص37)، وشكلت المساعدات الخارجية والمنح 45.60% من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة من 1994 - 2010، وشكلت حوالي 19.50% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة المذكورة.

خامساً: عجز الموازنة والدين العام الخارجي:

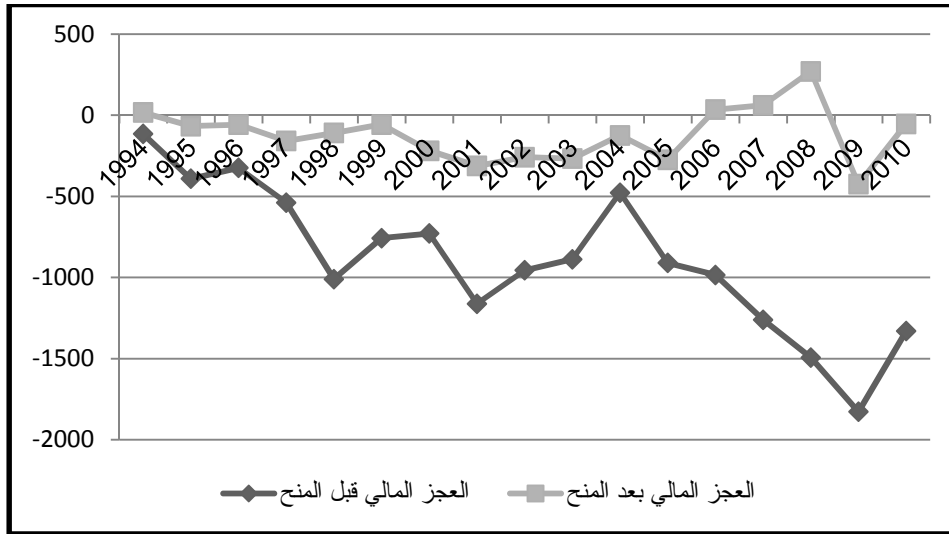
تعاني ميزانية السلطة الفلسطينية من عجز دائم ومزمن، وذلك بسبب كبر النفقات العامة للسلطة الفلسطينية وانخفاض إيراداتها، حيث بلغ العجز في الميزانية كما يوضحه الجدول رقم (21) ما نسبته 20.70% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة من 1994 - 2010، وتساهم المساعدات الخارجية في تخفيض ذلك العجز، حيث يبلغ العجز في الموازنة بعد المنح والمساعدات بما نسبته 3% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة المذكورة أعلاه.

أما بخصوص الدين العام الداخلي والخارجي القائم في ذمة السلطة الفلسطينية فإنه يشكل ما نسبته 20.20% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر الدين الخارجي للسلطة الفلسطينية منخفضاً نسبياً قياساً بالدول المجاورة، حيث تلجأ الدولة للاقتراض من الخارج لحاجتها لرؤوس الأموال وعدم كفاية المدخرات الوطنية، كذلك لحاجتها للعملة الأجنبية وذلك من أجل استخدامها كاحتياط لعملتها أو في تغطية عجز موازنتها، وتتأثر الدولة المدينة بالأحداث الاقتصادية التي تجري في الدولة الدائنة، كما تتأثر بتقلبات سعر صرف عملة الدولة الدائنة، فعند انخفاض سعر صرف عملة الدولة الدائنة حين سداد الفوائد أو أصل الدين فإن الدولة المدينة سوف تستفيد من هذا

الانخفاض والعكس صحيح، كذلك فإن الدولة الدائنة تستفيد من ارتفاع سعر صرف عملة الدولة الدائنة في لحظة استلام القرض وتحويله لعملتها والعكس صحيح (أبو مصطفى، 2009، ص52).
 حيث نما الدين العام كما يوضحه الجدول رقم (21) بمتوسط بلغ 21.29% خلال الفترة 1997 - 2010، وكان أعلى معدل لنمو الدين العام في عام 2000 بمعدل 103%، بينما كانت أدنى نسبة في العام 2002 بمعدل نمو سالب بلغ 8.48%، وبلغ نصيب الفرد من إجمالي الدين العام خلال الفترة 1994 - 2010 ما مقداره 335.6 دولار للفرد، وبلغت نسبة الدين العام بالنسبة للنواتج المحلي الإجمالي الحقيقي 26.73% خلال الفترة 1997 - 2010، وهذه النسبة تتوافق مع ما هو مذكور في قانون الدين العام الفلسطيني لعام 2005 " حيث ينص قانون الدين العام الفلسطيني على أن لا تتجاوز نسبة الدين العام بالنسبة للنواتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عن 40%"، لذا فإن نسبة الدين العام بالنسبة للنواتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الفلسطيني لا تتعارض مع قانون الدين العام الفلسطيني، والجدير ذكره أن نسبة الدين الداخلي كمتوسط سنوي بلغت 44% من إجمالي الدين العام الفلسطيني، بينما بلغ حجم الدين الخارجي 56% من إجمالي الدين العام الفلسطيني.

شكل رقم (9)

العجز المالي لموازنة السلطة الفلسطينية للفترة (1994-2010)



المصدر: بيانات الجدول رقم (19).

أما بالنسبة للدين العام الداخلي فتعتبر المصارف المحلية المصدر الأساسي للدين العام المحلي حيث تساهم تلك المصارف بحوالي 99% من إجمالي الدين العام الداخلي، وهذا يبرز دور المصارف المحلية في دعم الاقتصاد المحلي، وتقوم السلطة الفلسطينية بالاقتراض من أجل تمويل نفقاتها التشغيلية أو المنتجة من أجل الحصول على السلع والخدمات، إضافة لدفع الرواتب والأجور للعاملين في القطاع الحكومي، وتقديم المعونات الاجتماعية والاقتصادية ويبين الجدول التالي تطور الدين العام الداخلي للفترة من 1997 - 2010.

جدول يوضح الدين العام الداخلي للفترة 1997-2010 بالمليون دولار

السنة	الدين المحلي
2010	839.60
2009	644.80
2008	534.20
2007	421.50
2006	483.84
2005	592.25
2004	411.80
2003	248.62
2002	139.55
2001	362.65
2000	416.67
1999	98.04
1998	85.67
1997	62.92

المصدر: التقرير السنوي سلطة النقد 12، التقرير السنوي لسلطة النقد 14، التقرير السنوي لسلطة النقد 2010.

والجدير ذكره أن قيمة الفوائد على القروض المحلية بالعملات المختلفة هي أعلى من معدلاتها في الخارج، وتصل قيمة الفوائد على القروض إلى ضعف مثيلاتها في الدول التي تصدر هذه العملات ماعدا الدينار الأردني فقيمة الفائدة على القروض بالدينار تكاد تكون متساوية بين الأراضي الفلسطينية والأردن، ويرجع السبب في ذلك لمخاطر تقلبات أسعار الصرف للعملات المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني، وهذا يسهم في زيادة أعباء القروض المحلية للمواطنين الفلسطينيين، ولكن معدل الفائدة المفروض على ديون السلطة الفلسطينية الداخلية يبقى أقل من معدل الفائدة على القروض للجمهور وبكافة العملات المتداولة ويرجع السبب في ذلك لانخفاض مخاطرة عدم التسديد، ولا توجد لدى الباحث معدلات الفائدة التي تجبها البنوك المحلية من السلطة الفلسطينية وذلك من أجل احتساب اقساط خدمة الدين الداخلي للسلطة الفلسطينية.

المبحث الثالث

تطور المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 1994-2010:

شهد الاقتصاد الفلسطيني منذ انطلاق عملية السلام، وممارسة السلطة الفلسطينية لمهامها على الأرض تغيرات جذرية في مساره التنموي، فقد خضع ذلك الاقتصاد لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي منذ حزيران 1967 الأمر الذي أدى إلى عدم نمو وتطور ذلك الاقتصاد، بما يتناسب مع تطلعات الشعب الفلسطيني، ومع تسلم السلطة الفلسطينية ممارسة صلاحياتها على الأرض في الربع الثالث من العام 1994 تحسن المناخ السياسي والاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، فقد نما الاقتصاد الفلسطيني في ذلك العام بمعدل 28.7%، وذلك نتيجة لتوقيع اتفاقية إعلان المبادئ في أوسلو عام 1993، وبموجب هذه الاتفاقية وافق المجتمع الدولي على منح السلطة الفلسطينية الدعم المادي اللازم لإعادة تأهيل البنية التحتية العامة، وبناء المؤسسات وذلك لتسهيل الجهود التنموية ودفع الاقتصاد الفلسطيني نحو النمو والازدهار (الكفري، 2006، ص23).

ورغم هذه التحولات الايجابية وتحقق العديد من الانجازات إلا أن عملية البناء وإعادة الأعمار واجهها تحديات صعبة، وذلك بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الخانقة المتمثلة في العراقيل التي يضعها أمام تسارع وتيرة إعادة الإعمار، مما أثر سلباً على أداء الاقتصاد الفلسطيني في عام 1995، حيث تباطأ نموه بالمقارنة مع ما كان متوقعاً، فقد نما الناتج المحلي الحقيقي بمعدل 5.73%، ويعود ذلك التباين في العام 1995 إلى الإجراءات الإسرائيلية المثبطة لنمو الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى انخفاض سعر صرف الشيكل الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى تخفيض القيمة الاسمية للناتج المحلي الإجمالي عند تحويلها من الشيكل إلى الدولار (التقرير السنوي الأول سلطة النقد، 1995، ص21).

اما في العام 1996 كانت النتائج الاقتصادية أكثر سوءاً نتيجة للاضطرابات السياسية، وما رافق أحداث انتفاضة النفق في الربع الثاني من عام 1996 من اغلاقات مشددة للأراضي الفلسطينية نتيجة لتلك الأحداث، وللسلسلة العمليات التي قامت بها الحركات الفلسطينية داخل العمق الإسرائيلي (الكفري، 2006، ص32)، حيث استمرت هذه الاغلاقات حوالي 180 يوماً في ذلك العام (التقرير الاقتصادي الفلسطيني، 1997، ص32)، وقد قدرت بعض الدراسات قيمة الخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن الاغلاقات الإسرائيلية للمناطق الفلسطينية خلال الفترة الانتقالية بحوالي 2.800 مليون دولار خلال السنوات من 1993 - 1996 (مركز الزيتونة للدراسات، واقع الاقتصاد الفلسطيني، بيروت 2006، ص3).

فسجل نمو الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام نموا قدره 2.50%، حيث يذكر أنه بالإضافة لتأثير الانعكاسات السلبية للوضع السياسي فإن جزءاً من ضعف النمو مقوماً بالدولار يعود لانخفاض سعر صرف الشيكل مقابل الدولار، حيث تجاوز هذا الانخفاض 5% خلال العام 1996 (التقرير السنوي الثاني، 1996، سلطة النقد، ص7)، أما في الأعوام التالية وحتى العام 2000 فقد شهد الاقتصاد الفلسطيني حالة من الاستقرار عكس النمو في الناتج المحلي الإجمالي، حيث نما الناتج وفق ما هو مقدراً له في تلك الأعوام، فقد نما الناتج بما معدله 13.7%، 12.12%، 8.03%، وكانت ذروة النمو شهدها العام 1998، وهذا بسبب الانتعاش الاقتصادي الذي حدث للاقتصاد الفلسطيني عقب عامي 1995-1996 (ألمون، صندوق النقد الدولي، 2001، ص4).

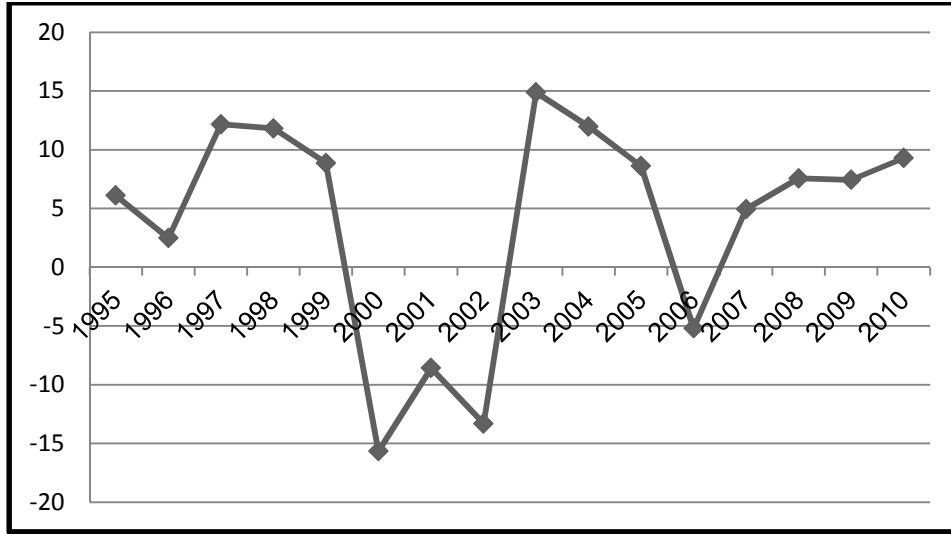
إلا أن الاقتصاد الفلسطيني أصيب بانتكاسة جديدة في الربع الرابع من عام 2000، اثر اندلاع انتفاضة الأقصى في 28 أيلول من ذلك العام استمرت حتى العام 2003، حيث شهدت تلك السنوات تراجعاً كبيراً في النشاط الاقتصادي بشكل عام، ويرجع سبب ذلك لممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي صاحبت انتفاضة الأقصى، حيث قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتدمير كامل البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية، كما دمرت المدن الصناعية، وقامت بإعادة احتلال الضفة الغربية، وبناء جدار الفصل العنصري وإقامة المئات من الحواجز العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأغلقت الأراضي الفلسطينية بشكل عام مما أدى لتراجع النشاط الاقتصادي وتوقف عجلة الإنتاج والتنمية الاقتصادية، وتراجع حاد في نمو الناتج المحلي الإجمالي (عطيان، 2007، ص134)، فترجع النمو في تلك السنوات بما معدله 8.56%، 8.10%، 13.37% على التوالي، كذلك أدت تلك الإجراءات إلى تراجع مؤشر التنمية البشرية الفلسطيني بأربع درجات على الأقل خلال تلك السنوات (عبدالكريم، 2007، ص113)، ولكن هذا التراجع انخفضت حدته في الأعوام التالية من 2003 - 2005 حيث نما الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة بما معدله 15.12%، 10.47%، 8.60% على التوالي، حيث أن ذلك النمو بقي دون معدله في العام 1999 (التقرير السنوي العاشر سلطة النقد، 2011، ص19).

وكان من المتوقع استمرار ذلك النمو بشكل يستعيد فيه الاقتصاد الفلسطيني عافيته، إلا أنه في العام 2006 حدث تراجعاً كبيراً وذلك إثر فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية، الأمر الذي أدى إلى توقف إسرائيل عن تحويل مستحقات السلطة الفلسطينية من العائدات الضريبية التي تجبها نيابة عن السلطة الفلسطينية، الأمر الذي أدى لحرمان موظفي القطاع العام من استلام رواتبهم لعدة شهور، إضافة للمقاطعة الدولية التي منعت البنوك من تحويل المساعدات العربية والدولية إلى وزارة المالية الفلسطينية فترجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 5.20% في ذلك العام (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد8، 2000، ص3).

أما في الأعوام 2007-2010 فتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى حدوث ارتفاع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على خلفية تحسن الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، والانجازات التي حققتها السلطة الفلسطينية وتحديداً في مجال بناء المؤسسات والإصلاحات الاقتصادية والمالية والأمنية، المدعومة بمساعدات خارجية أسهمت وبشكل واضح في تحسن البيئة والمناخ الاستثماري إضافة لتخفيف القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة الأفراد والتجارة بين الأراضي الفلسطينية والعالم الخارجي (التقرير السنوي 2009 سلطة النقد، 2010، ص22)، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تلك السنوات بمعدل 36.5%، 7.21%، 7.44%، 9.29% على التوالي، ويلاحظ من الجدول رقم (22) بأن متوسط نسبة النمو في الضفة الغربية كانت أعلى من متوسط النمو في قطاع غزة، في الفترة من 1995-2000، حيث كان متوسط النمو في الضفة الغربية للفترة السابقة 9.13%، بينما كان النمو في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة لنفس الفترة 4.73%.

شكل رقم (10)

نمو الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995-2010)



المصدر: بيانات جدول (22).

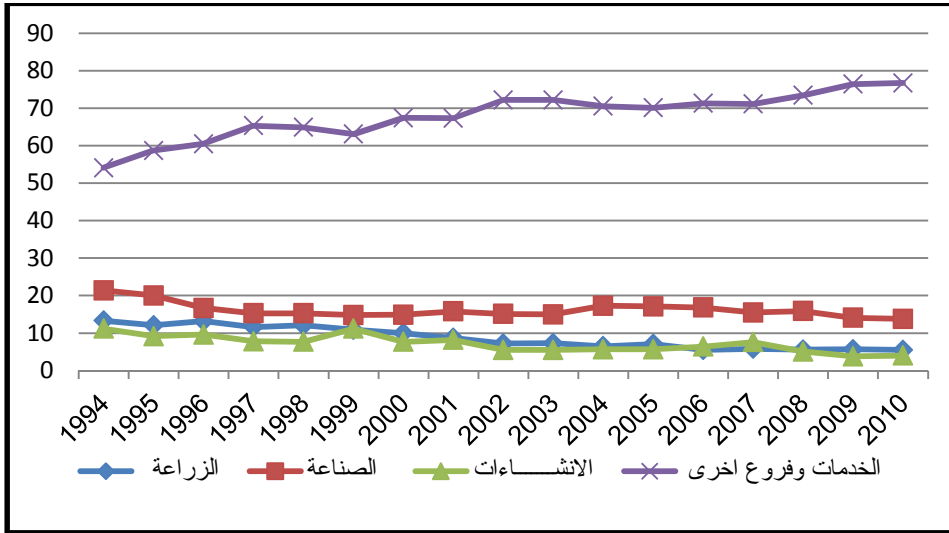
أما في الفترة من 2000 - 2003 فقد تراجع النمو في الضفة الغربية بنسبة أكبر من تراجع النمو في قطاع غزة، حيث تراجع النمو في الضفة بمعدل 6.92% بينما كان التراجع في قطاع غزة 1.70%، ويعود السبب في زيادة نسبة التراجع في الضفة الغربية لشدة إجراءات الاحتلال فيها، وإعادة احتلالها ضمن عملية السور الواقعي، وفي الفترة من 2004 - 2010 فقد كان متوسط النمو في الضفة الغربية 0.09% بينما كان في قطاع غزة لنفس الفترة -0.59%.

1- مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي:

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية، فإننا نلاحظ من خلال الجدول رقم (23) بأن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد خدمي بالدرجة الأولى، ويلاحظ ذلك من خلال كبر مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حيث تراوحت مساهمة هذا القطاع بين 54% عام 1994، و72.2% عام 2010، بمتوسط سنوي مقداره 68.75% للفترة من عام 1994 - 2010، حيث كانت أعلى نسبة مساهمة لقطاع الخدمات عام 2002 بنسبة 73.6%، بينما كانت أدنى قيمة له في عام 1994 بنسبة 54.4%، كما استوعب هذا القطاع حوالي 53% من إجمالي قوة العمل الفلسطينية خلال تلك الفترة (عامر، 2004، ص441).

شكل رقم (11)

مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة من (1994-2010)



المصدر: بيانات الجدول رقم (23).

بالمقابل احتل قطاع الصناعة المرتبة الثانية من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات التي يقوم عليها الاقتصاد الفلسطيني، ويعتبر من ركائز التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية (عطيان، 2007، ص167)، وتشير البيانات الصادرة عن المركز الفلسطيني للإحصاء إلى أن قطاع الصناعة ساهم بحوالي 16.24% خلال الفترة 1994-2010، وكانت أعلى مساهمة لذلك القطاع في العام 1994 بنسبة 21.40%، بينما حقق هذا القطاع أدنى قيمة في العام 2010 بنسبة 12.30%، أما القطاع الزراعي الذي يعتبر من أكثر القطاعات تأثراً بالممارسات العسكرية الإسرائيلية، فقد تذبذبت مساهمته بين 13.30% عام 1994 إلى 5.20% عام 2005، وساهم هذا القطاع خلال الفترة من عام 1994 - 2010 بما معدله 8.17%، وحدث التراجع في مساهمة هذا القطاع نتيجة ضعف الإنتاجية التي من أسبابها سيطرة إسرائيل على الموارد المائية، وتدميرها للأراضي الزراعية خلال انتفاضة الأقصى، وارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج بسبب منع الاحتلال من وصولها للمزارعين (عامر، 2004، ص422).

أما قطاع الإنشاءات الذي يعتبر من أكثر القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني، والذي ارتبط نموه بعملية التسوية بعد العام 1994، فكانت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 11.20% عام 1994، و9.20% عام 2010، بمتوسط سنوي مقداره 6.42% خلال الفترة المذكورة، وكانت أكبر مساهمة لهذا القطاع في عام 1999 بمعدل 11.60%، بينما أدنى مساهمة له كانت في العام 2002 بمعدل 2.90%، أما الناتج القومي الإجمالي فقد كان التذبذب فيه كبيراً وذلك بسبب اعتماد الدخل القومي على عائدات العاملين الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تنخفض عائدات العاملين في إسرائيل خلال فترة التباطؤ الاقتصادي الذي شهدته الأراضي الفلسطينية عام 1996 بسبب الاغلاقات الإسرائيلية (المراقب الاقتصادي، العدد 7، ص 14).

أما في الفترة التالية وحتى العام 2000 فقد ارتفع الدخل القومي الإجمالي نتيجة للاستقرار السياسي والاقتصادي الذي رافق تلك الفترة وارتفاع عائدات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل بسبب قلة أيام الإغلاق (اريكسون فون المن، 2001، ص 4)، أما في الأعوام 2000-2003 ومن جراء انتفاضة الأقصى والإجراءات العسكرية الإسرائيلية التي رافقتها من حصار واحتلال للضفة والقطاع، وإغلاق الأراضي الإسرائيلية أمام العمالة الفلسطينية، فقد انخفض الناتج القومي الإجمالي خلال تلك الفترة بدرجة كبيرة وصلت 30% من إجمالي الدخل القومي، من ثم عاد ليرتفع في السنوات التالية حتى العام 2006 بسبب تخفيف الإجراءات العسكرية الإسرائيلية، ومن ثم انخفض في العام التالي نتيجة الحصار الإسرائيلي والدولي الذي فرض على الأراضي الفلسطينية نتيجة فوز حركة حماس بالانتخابات وتشكيلها الحكومة الفلسطينية، حيث تراجع الدخل القومي الإجمالي في عام 2006 بنسبة 8.5% عن عام 2005 (عبدالكريم، 2007، ص 124).

أما في الفترة التالية وحتى 2010 عاد الناتج القومي الإجمالي للارتفاع ولكنه بقي دون مستويات النمو في العام 1999، والملاحظ فيما سبق بأن التطورات في الدخل القومي الإجمالي مرت بنفس التطورات التي مر بها الناتج المحلي الإجمالي.

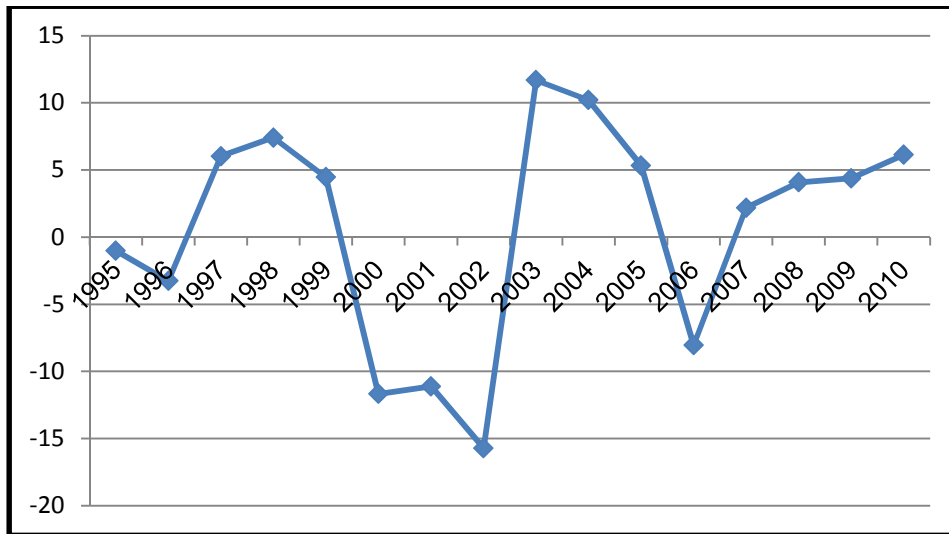
2- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الهامة التي تقيس مستوى معيشة الأفراد، وتشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى إن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد ارتفع خلال الفترة من عام 1994 - 2000 بنسبة 27.30% بمعدل نمو سنوي مقداره 2.70%، حيث أن هذا الارتفاع ينطبق على الضفة الغربية وقطاع غزة (عطيان، 2007، ص 140)، وفي الفترة الثانية من عام 2000 - 2003 فقد تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل سنوي مقداره 5.06%، حيث كان التراجع في نصيب الفرد في الضفة الغربية 13.5% أعلى من نسبة التراجع في قطاع غزة البالغ 10.80%، بينما كان التراجع في الأراضي الفلسطينية خلال تلك الفترة 12.66%، ويعزى هذا

التراجع للانتفاضة الفلسطينية وما رافقها من ممارسات إسرائيلية أدت لتدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، مما أدى لتراجع النشاط الاقتصادي عامة، أما في الأعوام التالية وحتى 2006 فقد شهد الوضع الاقتصادي بعض التحسن وخاصة متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من النمو المرتفع للسكان، لكن في العام 2006 تراجع متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.06%، ولكنه بقي أقل بنسبة 33.80% عن مستواه في العام 1999 (عبدالكريم، 2007، ص124).

شكل رقم (12)

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفترة (2010-1994)



المصدر: بيانات الجدول رقم (24).

وفي الفترة من عام 2007 - 2010 فقد نما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 4.20%، حيث تشير السلسلة الزمنية إلى أن أعلى مستوى كان لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010، وأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية ضعف نصيب الفرد من الناتج المحلي في قطاع غزة في العام 2010 (الاقتصاد الفلسطيني عام 2010، الجهاز المركزي للإحصاء، ص18)، وتشير البيانات في الجدول رقم (24) بأن نسبة النمو في نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية بلغت 0.69% خلال الفترة من عام 1994 - 2010، حيث بلغت نسبة النمو في الضفة الغربية 2.05%، بينما كانت في قطاع غزة -1.89%.

3- نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح:

أما دخل الفرد من الدخل القومي المتاح والذي يشمل صافي التحويلات من الخارج بما في ذلك المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية، فقد نما الدخل المتاح بوتيرة أكبر من كلا من الدخل القومي الإجمالي ومن الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب أنه في أوقات الأزمات تزداد

المساعدات والتحويلات الدولية للسلطة الفلسطينية (المراقب الاقتصادي، العدد7، 1999، ص17)، حيث نما نصيب الفرد من الدخل المتاح في الفترة من عام 1994-1999 من 1852 دولار عام 1994 إلى 2077 دولار عام 1999 بمعدل نمو بلغ 12.15%، ومن ثم بدأ بالتراجع بعد العام 2000 ليبلغ 1536 دولار في عام 2003 متراجعاً بما نسبته 26.04% عن العام 1999، وذلك بسبب ممارسات الاحتلال التي صاحبت انتفاضة الأقصى، لكنه عاد للارتفاع في السنوات التالية حتى العام 2006 الذي انخفض فيها، وما زال نصيب الفرد في الدخل المتاح يرتفع في الأعوام التالية لعام 2006 ولكن بمعدلات متدنية، تجدر الإشارة إلى أن اعلي معدلات للنمو في نصيب الفرد في الناتج المحلي والدخل القومي المتاح كان في العام 1998، ويرجع ذلك للنمو المتسارع في أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، وذلك بسبب الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي ساد الأراضي الفلسطينية (نصر عطيان، 2007، ص141).

ثانياً: العمل والبطالة:

يعتبر رأس المال البشري والعنصر البشري الثروة الحقيقية والموارد الرئيسي والمحوري المتوفر، في ضوء ندرة وشح الموارد الطبيعية المتاحة، وعلى الرغم من المعدلات المرتفعة في النمو السكاني التي تشهده الأراضي الفلسطينية، حيث أن نصف السكان تقريبا دون سن الخامسة عشرة، ونتيجة لذلك يتوقع أن تزيد القوة العاملة بمعدل 4.40% سنويا على مدى السنوات القادمة (داودي والمن، 2001، ص24)، إلا أن ذلك لا يعتبر مشكلة اقتصادية واجتماعية إذا ما وضعت خطط سليمة للتنمية، حيث أظهرت دراسات عديدة أهمية رأس المال البشري، فالعمالة تشمل جميع الأفراد الذين هم في سن العمل ويعملون، أما القوى العاملة فهي تشمل جميع الأفراد الذين هم في سن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة (عطيان، 2007، ص83).

وتشير البيانات في جدول رقم (25) إلى أن نسبة النمو في أعداد السكان للفترة من 1995 - 2010 هي 3.11%، وكانت نسبة الأفراد فوق سن 15 سنة لنفس الفترة هي 55.26% من إجمالي عدد السكان، أما نسبة القوى العاملة المشاركة لنفس الفترة فكانت 40.58% منهم 70.20% عمالة تامة، و7.60% عمالة محدودة، أما عن توزيع العاملين فتشير البيانات في الجدول (26) إلى أن 60.58% يعملون في الضفة الغربية بينما 26.48% يعملون في قطاع غزة، 12.93% يعملون في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية، علماً بأن الفلسطينيون اعتمدوا على سوق العمل الإسرائيلية لاستيعاب الفائض من العمالة الفلسطينية، الذين لا تتوفر لهم فرص عمل في الاقتصاد الفلسطيني، حيث كان يعمل هؤلاء بمعدل 19.50 يوماً في الشهر و43.70 ساعة في الأسبوع، وبلغ معدل الأجر اليومي لهم 111 شيكل، حيث استخدم الفلسطينيون الدخل المتأتي من عملهم في الاقتصاد الإسرائيلي من أجل تمويل العجز في الميزان التجاري مع إسرائيل، كما شكلت

ضرائب الدخل التي يقتطعها الإسرائيليون من العمال الفلسطينيين الرسميون أحد مصادر الإيرادات الحكومية للسلطة الفلسطينية (المراقب الاقتصادي، 1999، العدد 7، ص 7).

وتتميز فلسطين بقواها العاملة عالية المهارة، حيث يبرز ذلك من خلال المستوى الدراسي للعاملين الفلسطينيين، وتظهر الإحصاءات بأن 26% من أفراد القوة العاملة قد أنهوا أكثر من 12 سنة تعليمية و31% أتموا ما بين 10 - 12 سنة تعليمية و25% أتموا ما بين 7 - 9 سنوات، وتدل هذه الأرقام على أن القوة العاملة الفلسطينية تتمتع بمستوى تعليمي عال نسبياً يؤهلها للانخراط في الصناعات الجديدة، بما في ذلك التي تعتمد على تكنولوجيا عصرية (عبدالله، 2005، ص 23).

وعلى المستوى التشغيلي المحلي فقد احتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى من حيث التشغيل حيث بلغت حصته حوالي 34.40% من إجمالي العاملين في الاقتصاد الفلسطيني، فيما توزع الباقون على القطاعات الأخرى، فاستوعب قطاع التجارة والفنادق 19.40% وقطاع الصناعة 13% والإنشاءات 12.40% والنقل والتخزين والاتصالات 5.70% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوة العاملة، 2010)، أما العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي فقد توزعت العمالة الفلسطينية كالتالي، قطاع الإنشاءات والبناء الإسرائيلي يعتبر المشغل الرئيسي للعاملين الفلسطينيين حيث استوعب 47% من إجمالي العمالة الفلسطينية (أبو الشكر، 2006، ص 65).

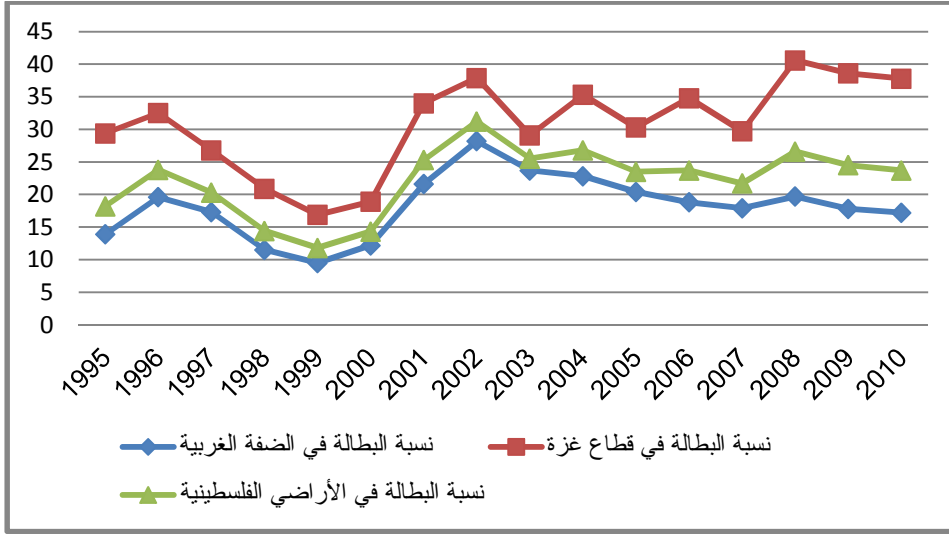
- البطالة:

تعتبر البطالة في الأراضي الفلسطينية مشكلة مزمنة، نجمت عن سياسات الاحتلال الإسرائيلي الهادفة لإضعاف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني، وذلك من أجل تحويل قوته العاملة الماهرة للأسواق الخارجية، سواء كان ذلك في سوق العمل الإسرائيلي أو في أسواق الدول النفطية، وتعود مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى العام 1987 بداية الانتفاضة الأولى، حيث ارتفعت خلال تلك الانتفاضة معدلات البطالة، ومع استلام السلطة الفلسطينية للمسئولية على الأراضي الفلسطينية بدأت إسرائيل بالتضييق عن طريق سياسة الإغلاق مما فاقم المشكلة (أبو مدلة، 2008، ص 90)، ويتضح من البيانات المتوفرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الجدول رقم (27) بأن معدلات البطالة في قطاع غزة أعلى مما هي عليه في الضفة الغربية، فقد بلغت معدلات البطالة في قطاع غزة ما نسبته 30.84%، بينما كانت في الضفة الغربية 18.25%، وذلك للفترة من 1996 - 2010 (الجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة الأعداد 2006 - 2010)، ويرجع التباين في معدلات البطالة بين قطاع غزة والضفة الغربية لاختلاف الظروف الاقتصادية بين المنطقتين من جهة، وإلى ارتفاع حدة الإغلاقات الإسرائيلية على العمالة الفلسطينية في قطاع غزة من جهة أخرى، وذلك لإمكانية دخول عمال الضفة الغربية لإسرائيل من غير تصاريح عمل في أيام الإغلاق الشامل، بالإضافة لسبب ثالث يتمثل في محدودية الموارد الزراعية في قطاع غزة (عطيان، 2007، ص 95).

وبلغت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1996 - 2010 ما متوسطه 22.20%، وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أنه يضاف إلى سوق العمل الفلسطيني 30 ألف فرد سنوياً، وتقدر الاستثمارات اللازمة لتشغيل فرد واحد حوالي 15 ألف دولار، مما يعني أن السلطة الفلسطينية بحاجة إلى 450 مليون دولار للمحافظة على مستويات ثابتة من البطالة، وبحاجة إلى 2 مليار دولار للقضاء على مشكلة البطالة (سلطة النقد التقرير الرابع، 1998، ص13).

شكل رقم (13)

نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة (2010-1994)



المصدر: بيانات الجدول رقم (27).

ثالثاً: الأسعار والتضخم والقوة الشرائية:

يتأثر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين بالعديد من المتغيرات أهمها الطلب العام، ومستوى الدخل الفردي، ومستويات التضخم في إسرائيل، وأسعار الصرف للعملة المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني وخاصة سعر صرف الشيكل مقابل الدينار والدولار (سلطة النقد، التقرير السنوي الثاني عشر، 2006، ص20)، حيث يعتبر التغير في أسعار صرف تلك العملات يتناسب مع ارتفاع أو انخفاض أسعار المواد والسلع المستوردة والمنتجة محلياً وتعتمد في عوامل إنتاجها على الخارج، هذا التغير في الأسعار يختلف من سلعة لأخرى حسب وزن استهلاكها وحجم الطلب عليها (الشار وأخرون، 1998، ص10).

ويعتبر التغير في الأسعار من المؤشرات الهامة التي تؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين الفلسطينيين، حيث يعاني الاقتصاد الفلسطيني من استمرار عملية التضخم، نتيجة لعوامل الطلب والعرض واستمرار التقلب في سعر صرف الشيكل مقابل الدولار الأمريكي والعملات الأخرى، حيث يعاني الاقتصاد الفلسطيني من عدم وجود عملة وطنية أو عملة واحدة يتعامل بها (حازم الشار

وآخرون، 1998، ص5)، ففي العام 1994 وعلى الرغم من ارتفاع معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية وتراجع معدلات دخل الفرد الحقيقي، فإن المستوى العام للأسعار واصل ارتفاعه حيث بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك 278.70 نقطة في العام 1995 مسجلا ارتفاعا مقداره 10.60% عن مستواه في العام 1994، مع العلم بأن التغير في أسعار المستهلك يساوي معدل التضخم، وعلى الرغم من تراجع معدل التضخم عن سابقه في العام 1994 البالغ 14% إلا أنه بقي مرتفعا بسبب ارتفاع أسعار الواردات من إسرائيل من جهة، ونقص المعروض من بعض السلع نتيجة الاغلاقات الإسرائيلية من جهة أخرى (سلطة النقد التقرير السنوي الأول، 1995، ص17).

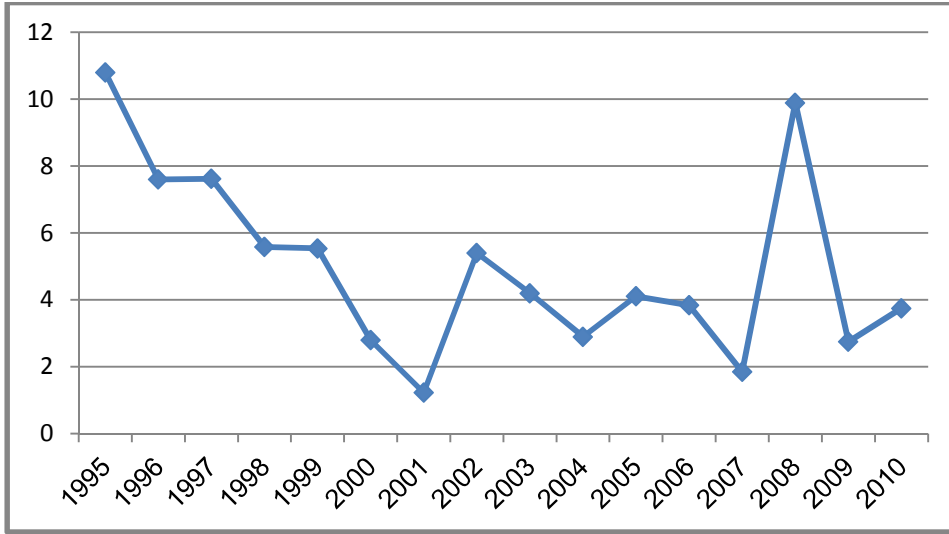
أما في العام 1996 فقد ارتفعت الأسعار بحوالي 8.40% مقاسه بالتغير النسبي في أسعار المستهلك مقارنة بالعام 1995، حيث تعتبر هذه النسبة منخفضة نسبيا مقارنة مع مثيلاتها في السنوات الثلاث السابقة، ويرجع سبب ذلك الانخفاض لضعف الطلب المحلي، وانخفاض حجم كلا من الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص، مما أدى لانخفاض معدلات الأجور ودخل الفرد من الناتج المحلي (سلطة النقد، التقرير السنوي الثاني، 1996، ص12)، وفي العام 1997 ارتفعت الأسعار بمعدل 7.60%، أما في العام 1998 فقد بلغ معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك 5.60%، حيث يعتبر معدل التضخم في هذا العام منخفضا مقارنة مع الأعوام الخمسة السابقة، وجاء هذا الانخفاض نتيجة تباطؤ أداء الاقتصاد الكلي على مدار السنوات الأخيرة الذي رافقه انخفاض في الطلب المحلي وانخفاض في الاستثمار والاستهلاك الخاص (سلطة النقد، التقرير السنوي الرابع، 1998، ص11).

أما في العام 1999 فقد انخفض معدل التضخم مقاسا بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى 2.80%، وفي العام 2000 واصل انخفاضه ليصل إلى 1.23% ويعود السبب في ذلك التراجع في معدلات التضخم الفلسطينية، هو انخفاض أسعار الواردات من إسرائيل وتراجع معدلات التضخم في إسرائيل (المراقب الاقتصادي، عدد خاص، 2000، ص45).

أما في الأعوام 2001 و2002 فقد ارتفعت معدلات التضخم مسجلة ارتفاعا قدره 5.40%، و4.20% وهو أعلى من سابقه في السنوات السابقة ويعود ذلك لظروف زيادة الطلب المحلي، وانخفاض الدخل الفردي الحقيقي الذي رافق انتفاضة الأقصى وارتفاع معدلات البطالة، والحصار الإسرائيلي المفروض على المناطق الفلسطينية، أما في العام 2003 فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة 2.90%، وذلك بسبب تخفيف الحصار الإسرائيلي عن مناطق السلطة الفلسطينية وارتفاع الدخل الفردي، وانخفاض معدلات التضخم في إسرائيل كذلك لانخفاض سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي.

شكل رقم (14)

معدل التضخم في فلسطين للفترة (1994-2010)



المصدر: بيانات الجدول رقم (28).

أما في العام 2005 فقد واصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعه، حيث ارتفع بنسبة 4.11% وذلك بسبب ارتفاع أسعار الواردات من إسرائيل، أما في العام 2006 وعلى الرغم من تراجع النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، وذلك نتيجة التطورات التي شهدتها سوق العمل الفلسطيني والتراجع في الدخل الفردي إلا أن معدل التضخم وفق التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد انخفض مسجلاً 3.84% مقارنة مع العام السابق (سلطة النقد، التقرير السنوي الثاني عشر، 2007، ص 43).

أما في العام 2007 فإن معدل التضخم المحسوب على أساس التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد بلغ 2.70% وهو أقل من مثيله في العام السابق، ولكن التطور الخطير في الوضع الاقتصادي الفلسطيني في 2007، حيث الارتفاع الكبير في أسعار السلع الاستهلاكية وعلى وجه التحديد المحروقات وأسعار السلع الغذائية، يجعل معدل التضخم المعلن لا يعكس تلك التطورات (التقرير السنوي الثالث عشر، 2008، ص 23)، وهناك من يعزو انخفاض معدل التضخم في 2007 إلى تراجع الأداء في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 2006 - 2007 جراء توقف المنح والمساعدات الدولية وانقطاع الرواتب والأجور (سلطة النقد، التقرير السنوي 2010، ص 20)، أما في العام 2008 فقد تأثرت مستويات الأسعار في الأراضي الفلسطينية كغيرها من مناطق العالم بطفرة الارتفاعات الكبيرة والمتسارعة في أسعار الطاقة والمواد الأولية والغذائية، تلك الطفرة وصلت لنهايتها مع دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة الركود بسبب الأزمة المالية العالمية، فواصلت معدلات الأسعار في الأراضي الفلسطينية بالارتفاع خلال عام 2008، حيث ارتفع الرقم

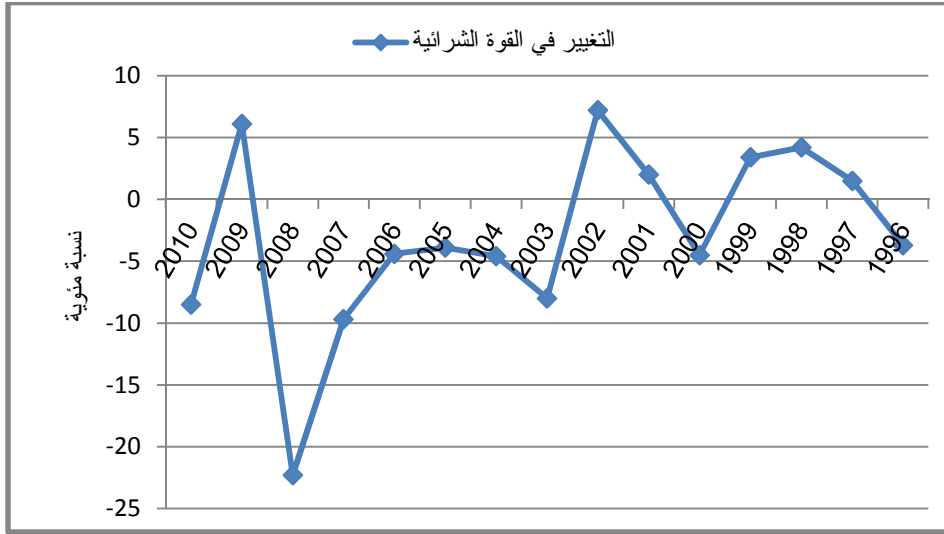
القياسي لأسعار المستهلك 121 نقطة " سنة الأساس 2004 = 100"، ليصل معدل التضخم المقاس بالرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى 9.90% (سلطة النقد، التقرير السنوي الرابع عشر، 2009، ص39)، أما في العام 2009 فقد تراجع معدل التضخم إلى حوالي 2.80%، ويعود ذلك الانخفاض لتراجع معدلات التضخم في إسرائيل من 4.60% عام 2008 إلى 3.30% عام 2009، كذلك بسبب تراجع معدلات النمو في الأراضي الفلسطينية بنسبة 0.10% في ذلك العام (التقرير السنوي 2009، 2010، ص27)، وفي العام 2010 فقد ارتفع معدل التضخم قياساً بالعام السابق، ويعود السبب في ذلك لارتفاع مستويات الأسعار في إسرائيل وكذلك بسبب زيادة الطلب المحلي (التقرير السنوي 2010، 2011، ص20).

- القوة الشرائية:

تتأثر القوة الشرائية للمواطن الفلسطيني بعاملين أساسيين، هما التغير في أسعار السلع والخدمات، وتذبذب أسعار الصرف للعملة المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني، فارتفاع السلع والخدمات يؤدي لخفض القوة الشرائية للأفراد، في حين أن تذبذب سعر الصرف يؤثر بشكل أساسي على الأفراد الذين يتقاضون رواتبهم بالعملة الأخرى غير الشيكل الإسرائيلي، أو من يتعاملون بهذه العملات من التجار والمواطنين على حد سواء، لذا فإن تغير سعر صرف الدولار الأمريكي الذي يشكل عملة الرواتب للعديد من مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الغير حكومية، والذي يستحوذ على النصيب الأكبر في التحويلات من العاملين بالخارج، ويستحوذ على جزء غير بسيط من المساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية. فتغير سعر صرفه مقابل الشيكل الإسرائيلي يؤدي لحالة من الإرباك في الاقتصاد الفلسطيني ولدى المواطنين الذين يتقاضون رواتبهم بالدولار أو الدينار كذلك، كذلك التجار الذين يستوردون بضائعهم من الخارج بالدولار، ويبيعونها للمواطن الفلسطيني بالشيكل، وفي ظل غياب العملة الوطنية واستخدام العديد من العملات، فإن المواطن الفلسطيني لم يستطع أن يتفادى من صدمات تغير سعر الصرف للعملات المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني (سلطة النقد، تقارير مختلفة).

شكل رقم (15)

يوضح تغير القوة الشرائية للدولار الأمريكي خلال الفترة (1994-2010)



المصدر: بيانات الجدول رقم (28).

فالقوة الشرائية للشيكال الإسرائيلي في السوق الفلسطينية تنخفض بمقدار ارتفاع أسعار السلع والخدمات "التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين"، وترتفع بمقدار انخفاض أسعار السلع والخدمات، أي أن القوة الشرائية للشيكال الإسرائيلي يتغير تبعاً لمعدل التضخم السائد في مناطق السلطة الفلسطينية، هذا بافتراض ثبات الدخل النقدي للأفراد.

أما بالنسبة للتغير في القوة الشرائية لكل من الدولار الأمريكي والدينار الأردني بالتبعية وذلك لثبات سعر الصرف بينه وبين الدولار مما يعني بأن التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية للدولار ستعكس مباشرة على القوة الشرائية للدينار، فالقوة الشرائية لتلك العملات تتأثر بتغيرات الأسعار في الأراضي الفلسطينية إضافة للتغير في سعر صرف هذه العملات مقابل الشيكال الإسرائيلي، ويوضح الجدول رقم (28) متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكال الإسرائيلي والتغير في سعر صرفه للفترة من 1995 إلى 2010، فالمواطن الفلسطيني يخسر ما قيمته يساوي معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية وذلك من قوة الشيكال الشرائية، لكنه بالمقابل يخسر إضافة لمعدل التضخم الانخفاض في سعر صرف العملات المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني. ومما يجدر ذكره بأن الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار في الأراضي الفلسطينية بالإضافة لانخفاض المستمر في سعر صرف العملات المتداولة مقابل الشيكال الإسرائيلي، يؤدي لانخفاض القدرة الشرائية للمواطن الفلسطيني بتلك العملات، فخلال الفترة من 1995 - 2010 ارتفعت الأسعار في الأراضي الفلسطينية بمقدار 79.86% وذلك على أساس تراكمي، بينما كانت التغيرات في أسعار الصرف للدولار الأمريكي والدينار الأردني مقابل الشيكال الإسرائيلي خلال

نفس الفترة حوالي 23.60%، وهذا يعني بأن التغيير في القوة الشرائية(*) للدولار الأمريكي والدينار الأردني بلغ حوالي 56.26%، أي أن المواطن الفلسطيني قد خسر أكثر من نصف ثروته خلال الفترة المذكورة من تلك العملات نتيجة ارتفاع الأسعار والتغيير في أسعار الصرف لهذه العملات.

رابعاً: التجارة الخارجية "الميزان التجاري":

الميزان التجاري يبين حركة الصادرات والواردات بين الدولة والعالم الخارجي، حيث تعتبر الصادرات مصدراً رئيسياً للعملات الأجنبية، وأحد عوامل الطلب على السلع المحلية، بينما تعتبر الواردات مصدراً لفقدان العملة الأجنبية مقابل زيادة عرض العملة المحلية، وبالتالي فإن أداء العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يعتمد على الفرق بين الصادرات والواردات، فزيادة الواردات على الصادرات يعمل على زيادة عرض العملة المحلية وبالتالي انخفاض سعر صرفها، مقابل العملات الأخرى والعكس صحيح في حال زيادة الصادرات على الواردات (نصر الله، 2003، ص20)، وفي الحالة الفلسطينية فإن العجز التجاري يشكل السمة الهيكلية الرئيسية لميزان المدفوعات الفلسطيني، حيث أن واردات الأراضي الفلسطينية تفوق صادراتها، وذلك بسبب انخفاض القدرة التنافسية للصناعات الفلسطينية (الهدهد، 2010، ص38)، ونلاحظ من الجدول رقم (29) أن الصادرات الفلسطينية حققت نمواً مقداره 3.77% خلال الفترة 1994 – 2010، مقابل نمواً في الواردات قدره 7.43% خلال الفترة المذكورة، وشكلت الصادرات الفلسطينية ما نسبته 9.27% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بينما الواردات شكلت ما نسبته 58.85% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفترة من 1994 – 2010، وشكل العجز التجاري ما نسبته 49.81% من إجمالي الناتج المحلي، وبلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة من 1994 – 2010 ما نسبته 15.5%.

(*) القوة الشرائية = التغيير في سعر الصرف - معدل التضخم

شكل رقم (16)

إجمالي الصادرات والواردات وصافي الميزان التجاري للفترة (1994-2010)



المصدر: بيانات الجدول (29).

وبلغت درجة الانفتاح التجاري لمناطق السلطة الفلسطينية خلال الفترة السابقة ما نسبته 68%، حيث يبين مؤشر الأهمية النسبية للتجارة الخارجية درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به أو درجة انفتاحه عليه، ويعبر عن ذلك رياضياً:

$$\text{درجة الانفتاح التجاري} = \frac{\text{الصادرات} + \text{الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

(زيرار وآخرون، 2009، 373)

وفي الحالة الفلسطينية فإن درجة الانفتاح التجاري تقيس درجة انكشاف الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته للاقتصاد الاسرائيلي، وذلك بسبب أن 80% من اجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية تتم مع إسرائيل، وهذا ما يدل على أن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد تابع للاقتصاد الاسرائيلي، وأن اسرائيل تقوم باحتكار السوق الفلسطينية لتسويق منتجاتها.

كذلك فإن تغيرات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكيل الاسرائيلي تؤثر بشكل مباشر على التجارة الخارجية الفلسطينية ما عدا تلك الخاصة بإسرائيل، فارتفاع سعر صرف الشيكيل الاسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي يقلل القدرة التنافسية للصادرات الفلسطينية الموجهة للدول الجنبية التي ترتبط بعلاقات تجارية مع السلطة الفلسطينية، فارتفاع سعر صرف الشيكيل يرفع أسعار الصادرات الفلسطينية في مقابل انخفاض أسعار الواردات من الدول الأجنبية، وهذا يؤدي لزيادة العجز في الميزان التجاري الفلسطيني، أما انخفاض سعر صرف الشيكيل الاسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي والدينار الأردني يؤدي لزيادة القدرة التنافسية للصادرات الفلسطينية وزيادتها مقابل ارتفاع أسعار الواردات من الخارج، وهذا يؤدي لانخفاض الواردات وتحسن الميزان التجاري الفلسطيني مع الخارج.

وقد مرت كلا من الصادرات والواردات بنفس الظروف التي مر بها الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية، فكانت تنمو في أوقات الاستقرار التي شهدها الاقتصاد الفلسطيني، وكانت تتراجع في أوقات الأحداث نتيجة الإجراءات العسكرية الإسرائيلية وسياسة الحصار والإغلاق.

الخلاصة:

بعد استعراضنا لاهم المؤشرات المالية والنقدية والاقتصادية الفلسطينية يتضح لنا أن غياب العملة الفلسطينية تكلف إيرادات الدولة 13% من إيراداتها وحوالي 4% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ويتضح لنا جلياً أن السلطة الفلسطينية تعتمد بشكل أساسي على المعونات الخارجية في تغطية نفقاتها الجارية، وفي تغطية عجز الموازنة، كذلك فإن معظم الإيرادات المحلية يأتي من خلال الضرائب المباشرة وإيرادات المقاصة التي تحصل بواسطة إسرائيل، وهي تخضع بالظروف السياسية لأجل الأيفاء بها، ما التطورات الاقتصادية فإن مناطق السلطة الفلسطينية شهدت نمواً في جل المؤشرات الاقتصادية خلال السنوات الخمسة الأولى لقدم السلطة الفلسطينية، إلا أنها وبسبب انتفاضة الأقصى تراجع الأداء الاقتصادي بسبب الحرب الإسرائيلية على مناطق السلطة الفلسطينية وتدميرها للبنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني وفي الأعوام من 2003 لغاية 2005 عادت المؤشرات للارتفاع ولكن دون المعدلات المرجوة، ثم عادت للتراجع بسبب الحصار الدولي للسلطة عقب فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة العاشرة منفردة، وبسبب الانقسام الفلسطيني عام 2007 خفف الحصار الدولي وعاد الاقتصاد الفلسطيني للنمو حتى تاريخه ولكن دون المرجو منه.

الفصل الخامس

نتائج تقدير النماذج القياسية

أولاً: نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

ثانياً: نتائج اختبار التكامل المشترك

ثالثاً: نتائج تقدير دوال نماذج الدراسة

رابعاً: نتائج اختبار الفرضيات

الفصل الخامس

نتائج تقدير النماذج القياسية

يتناول هذا الفصل نتائج التقدير الاحصائي للنماذج القياسية السابق شرحها في الفصل الثالث وقد تم استخدام أساليب السلاسل الزمنية، واختبارات السكون، وأسلوب التكامل المشترك. كما تم استخدام الانحدار البسيط لنموذجي النفقات والايرادات، وذلك لعدم توفر بيانات كافية لهذين المتغيرين لأسلوب التكامل المشترك.

أولاً: نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية:

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار السكون لجميع متغيرات الدراسة التي تأخذ الصيغة اللوغاريتمية الطبيعية باستثناء متغير التضخم (F_t) فلم يؤخذ اللوغاريتم الطبيعي له لاحتوائه على قيم سالبة.

جدول رقم (1)

نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	ADF		PP	
	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول
$\log Y_t$	-2.35	-18.21*	-2.56	-24.29*
$\log X_{yt}$	-0.60	-11.91*	-0.61	-11.83*
$\log Z_t$	-1.22	-14.64*	-2.35	-25.53*
$\log X_{zt}$	-0.05	-11.60*	-0.05	-11.65*
F_t	-3.45**	-14.79*	-3.72**	-14.73*
$\log X_{ft}$	-2.15	-9.93*	-2.06	-9.81*
$\log GDP_t$	1.15	-4.490*	-0.68	-10.39*
$\log X_{gt}$	-2.34	-7.15*	-2.32	-8.96*

* معنوية عند مستوى 1%.

** معنوية عند مستوى 5%.

حيث يتضح لنا من جدول (1) أن جميع متغيرات الدراسة غير ساكنة في المستوى ما عدا متغير التضخم فقد تميز بالسكون في المستوى عند مستوى معنوية 5%، في حين أن جميع المتغيرات وصلت لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية 1% بعد اخذ الفرق الأول لها، ونستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى ($CI \sim (1)$) لأنها سكنت بعد الفروق الأولى، وللمزيد من التوضيح انظر (ملحق 1) شكل التسلسل الزمني للمتغيرات في المستوى (Level) وفي الفرق الأول (1^{st} Difference).

ثانياً: نتائج اختبار التكامل المشترك:

1- طريقة إنجل جرانجر (Engle-Granger):

تستخدم طريقة إنجل وجرانجر لاختبار التكامل المشترك في نماذج الانحدار البسيطة التي تحتوي على متغيرين فقط وتكون فيها عدد بيانات السلاسل كبيرة (عطية، 2005، ص671)، وتتم هذه الطريقة بتقدير النموذج الخطي البسيط للعلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، ومن ثم يتم الحصول على البواقي الناتجة عن تقدير هذه العلاقة واختبار جذر الوحدة لها فإذا كانت سلسلة البواقي ساكنة في المستوى (Level) فإن ذلك يدل على وجود تكامل مشترك من نفس الرتبة للسلاسل الزمنية، والجدول رقم (2) يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة إنجل وجرانجر.

جدول رقم (2)

نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة إنجل وجرانجر

القرار	فرض جذر الوحدة	PP	ADF	سلسلة البواقي
$CI \sim (0)$	رفض	-4.83*	-5.05*	ε_{yt}
$CI \sim (0)$	رفض	-4.60*	-2.51	ε_{zt}
$CI \sim (0)$	رفض	-3.69*	-3.62*	ε_{ft}
$CI \sim (0)$	رفض	-2.72**	-1.51	ε_{gt}

* معنوية عند مستوى 1%.

** معنوية عند مستوى 10%.

يتضح لنا من جدول (2) أن جميع سلاسل البواقي النتائج عن تقدير نماذج الدراسة القياسية في صورتها البسيطة كانت ساكنة في المستوى، ويتضح ذلك من خلال رفض فرض عدم الذي ينص على وجود جذر وحدة للسلاسل الزمنية والاستنتاج بأن البواقي متكاملة من الدرجة صفر $CI \sim (0)$ ما يعني وجود تكامل مشترك من نفس الدرجة لمتغيرات الدراسة في كل نموذج.

وبناء على ذلك يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) لأنها تفترض وجود التكامل المشترك لتطبيقها، ولكن يشار هنا لتضارب نتيجة اختبار (ADF) مع اختبار (PP) في اختبار سكون البواقي لنموذج الصادرات، ففي هذه الحالة يمكن للباحث أن يعتمد فقط على نتيجة اختبار (PP) لأنه يعتبر أقوى في الكشف عن سكون السلاسل الزمنية (Mamta,2004,p215)، ولمزيد من الدقة سيتم استخدام اختبار جوهانسون للتكامل المشترك.

2- طريقة جوهانسون للتكامل المشترك (Johansen Technique).

بناءً على وجود سكون بين متغيرات النماذج القياسية كما هو موضح في السابق، تم إجراء اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك.

جدول رقم (3)

نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون)

القيمة المحسوبة				القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى 5%	الاختبار
النموذج					
الناتج المحلي	التضخم	الصادرات	الواردات		
32.01	19.92	87.68	79.38	15.49	λ_{Trace}
22.73	15.87	48.06	45.64	14.26	λ_{Max}

يتضح من جدول (3) أن جميع القيم المحسوبة لجميع النماذج المراد تقديرها كانت أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5% وبالتالي نرفض الفرض القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النماذج المراد تقديرها، وقبول فرض وجود التكامل المشترك بين متغيرات نماذج الدراسة.

وبعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين متغيرات جميع نماذج الدراسة يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) لتقدير نماذج الدراسة.

ثالثاً: نتائج تقدير دوال نماذج الدراسة:

1- دالة نموذج الواردات المقدر

$$\log \hat{Y}_t = -12.66 + 3.92 \log X_{yt} + \varepsilon_t$$

جدول رقم (4)

نتائج تقدير نموذج دالة الواردات

Variable	coefficient	S.E	t-statistics	P.value
Constant	-12.66*	2.37	-5.35	0.000
$\log X_{yt}$	3.92*	0.51	7.63	0.000
$(R^2: 0.52) (ajd R^2: 0.51)$				

*معنوي عند مستوى 1%

يتضح لنا من خلال الجدول (4) أن جميع معاملات النموذج كانت معنوية عند مستوى 1%، بالإضافة لذلك فإن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت 51%، وهذا ما يشار إليه بالتباين المفسر في المتغير التابع أي ان سعر الصرف الفعلي الحقيقي للواردات يفسر ما نسبته 51% من التغيرات التي تحدث في إجمالي الواردات الفلسطينية.

حيث تتصف دالة الواردات بالمرونة بالنسبة لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للواردات، وقدرت مرونة سعر الصرف بـ (3.92)، وهي تدل على أنه كلما ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة 1% فإن ذلك سيؤدي لزيادة قيمة المنتجات الخارجية بنسبة 3.92%، وأنها لا تتفق

مع النظرية الاقتصادية، حيث أن النظرية الاقتصادية تفترض وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي للواردات وإجمالي الواردات، بحيث أنه كلما ارتفعت قيمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي "أي انخفاض سعر الصرف الاسمي" فإن إجمالي الواردات الفلسطينية من المفترض انخفاضها، وذلك بسبب ارتفاع أسعار السلع الأجنبية بالنسبة للسلع المحلية، ولكن بسبب أن معظم الواردات الفلسطينية هي عبارة عن سلع استهلاكية ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها فإن قيمة الواردات سوف لا تنخفض، وكذلك لأن الواردات الفلسطينية تحتوي على المواد الخام التي تدخل في الصناعة الفلسطينية ولا يوجد بديل محلي لها لذا فإن التاجر الفلسطيني لا يمكنه الاستغناء عنها.

2- دالة نموذج الصادرات المقدرة:

$$\log \hat{Z}_t = -9.98 + 2.93 \log X_{zt} + \varepsilon_t$$

جدول رقم (5)

نتائج تقدير نموذج دالة الصادرات

Variable	coefficient	S.E	t-statistics	P.value
Constant	-9.89*	2.07	-4.76	0.000
$\log X_{zt}$	2.93*	0.45	6.45	0.000
$(R^2: 0.44) (ajd R^2: 0.44)$				

*معنوي عند مستوى 1%.

يتضح لنا من الجدول (5) الذي يحتوي على نتائج تقدير نموذج تأثير سعر الصرف على حجم الصادرات الفلسطينية أن جميع معاملات النموذج كانت معنوية عند مستوى 1%، بالإضافة لذلك فإن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت 44%، وهذا ما يشار إليه بالتباين المفسر في المتغير التابع أي أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي للصادرات يفسر ما نسبته 44% من التغيرات التي تحدث في إجمالي الصادرات الفلسطينية، وهناك علاقة طردية بين كل من سعر الصرف الفعلي الحقيقي للصادرات مع إجمالي قيمة الصادرات، وهذه العلاقة تتوافق مع النظرية الاقتصادية بحيث أن ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للصادرات "انخفاض سعر الصرف الاسمي" سوف يزيد من إجمالي الصادرات الفلسطينية ولكن هذه الزيادة بالصادرات تبقى محدودة للغاية بمعنى أن الاقتصاد الفلسطيني لا يستفيد كثيراً من تغيرات سعر الصرف وذلك بسبب الاجراءات الاسرائيلية على المناطق الفلسطينية وتدميرها للأراضي الزراعية والمنشآت الصناعية وكذلك سيطرتها على المعابر والحدود، وهذه الأسباب حالت دون استعادة السلع الفلسطينية من انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وتتصف دالة الصادرات بالمرونة بالنسبة لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للصادرات، وقدرت مرونة سعر الصرف بـ (2.93)، وهي تدل على أنه كلما ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة 1% فإن ذلك سيؤدي لزيادة الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية بنسبة 2.93%.

3- دالة نموذج التضخم المقدرة:

$$F_t = 18.01 - 9.61 \log X_{ft} + \varepsilon_t$$

جدول رقم (6)

نتائج تقدير نموذج دالة التضخم

Variable	coefficient	S.E	t-statistics	P.value
Constant	18.01*	6.03	2.98	0.0033
$\log X_{ft}$	-9.61**	4.26	-2.25	0.0254
$(R^2: 0.10) (ajd R^2: 0.09)$				

*معنوي عند مستوى 1%.

**معنوي عند مستوى 5%.

يتضح لنا من الجدول (6) الذي يحتوي على نتائج نموذج تقدير العلاقة بين سعر الصرف الاسمي ومعدل التضخم في الأراضي الفلسطينية، أن تأثير سعر الصرف على معدل التضخم كان ذو دلالة احصائية عند مستوى 5%، وأن العلاقة بينهما تتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث تتصف دالة التضخم بالمرونة بالنسبة لسعر الصرف الفعلي الاسمي، حيث قدرت مرونة سعر الصرف بـ(-9.61)، وهي تدل على أنه كلما ارتفع سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي مقابل الشيكال الإسرائيلي بنسبة 1% فإن ذلك سيؤدي لانخفاض معدل التضخم المرصود في الأراضي الفلسطينية بنسبة 9.61%، بالإضافة لذلك فإن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت 9%، وهذا ما يشار إليه بالتباين المفسر في المتغير التابع أي نسبة التفسير الناتج عن المتغير المستقل "سعر الصرف الاسمي" ويعزى هذا الانخفاض في قيمة معامل التحديد لأن التضخم في الأراضي الفلسطينية غالبه تضخم مستورد يأتي من خلال ارتفاع أسعار الواردات الفلسطينية من مواد استهلاكية ومواد خام وهو ما يتفق مع تقرير التضخم الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية عام 2011، ويرى الباحث من وجهة نظره أن هناك سبب آخر يتمثل في اغلاق المعابر الإسرائيلية التجارية "الحصار الإسرائيلي" الأمر الذي يؤدي لوجود تضخم في الطلب داخل الأراضي الفلسطينية بمعنى أن الطلب على السلع والخدمات أكبر من ما هو معروض منها وهذا يعود للحصار المفروض من الجانب الإسرائيلي.

4- دالة نموذج الناتج المحلي الإجمالي:

$$\log GDP_t = 9.17 - 1.25 \log X_{gt} + \varepsilon_{gt}$$

جدول رقم (7)

نتائج تقدير نموذج دالة الناتج المحلي الاجمالي

Variable	Coefficient	S.E	t-statistics	P.value
Constant	9.17*	0.61	15.09	0.0000
$\log X_{gt}$	-1.25*	0.35	-3.55	0.0008
$(R^2: 0.23) (ajd R^2: 0.21)$				

*معنوي عند مستوى 1%.

يتضح لنا من الجدول (7) الذي يحتوي على نتائج تقدير العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي، أن تأثير المتغير المستقل "سعر الصرف الحقيقي" كان تأثير عكسي على الناتج المحلي الإجمالي بمعنوية عند مستوى 1%، وأن إشارتها تتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث تتصف دالة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالمرونة بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي، وقدرت مرونة سعر الصرف الحقيقي بـ(-1.25)، وهي تدل على أنه كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي بنسبة 1% فإن ذلك سيؤدي لانخفاض النمو في الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 1.25%، وذلك بسبب ارتفاع قيمة الواردات الفلسطينية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومن السابق يتضح لنا أن تأثير سعر الصرف على الواردات كان إيجابياً، وهو ما يفسر الآثار الانكماشية لانخفاض سعر الصرف الحقيقي " ارتفاع سعر الصرف الاسمي للدولار مقابل الشيكال " على نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة لذلك فإن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت 21%، وهذا ما يشار إليه بالتباين المفسر في المتغير التابع ويعزى انخفاض قيمة معامل التحديد لوجود العديد من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بالناتج المحلي الإجمالي مثل زيادة معدلات الاستهلاك العام والخاص وعجز الميزان التجاري الفلسطيني الناتج عن كبر قيمة الواردات والانخفاض في الصادرات الفلسطينية بالإضافة للعديد من المؤثرات الأخرى.

5- نموذج دالة النفقات:

في هذا النموذج قام الباحث باستخدام الأسلوب التقليدي للتقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) حيث واجهت النموذج بعض المشكلة القياسية في التقدير والتي تمثلت في مشكلة الارتباط الذاتي لذا قام الباحث بأخذ الفروق الأولى للمتغيرات وإعادة التقدير ورغم ذلك لم يتم حل المشكلة بشكل نهائي مما استوجب استخدام معامل الانحدار الذاتي من الدرجة الثانية (AR(2)) لحل المشكلة بشكل نهائي فكانت النتائج بعد حل المشكلة كما في الجدول رقم (8).

$$C_t = 7621.37 - 1136.52X_{ct} + \varepsilon_t$$

جدول رقم (8)

نتائج تقدير نموذج دالة النفقات

variable	Coefficient	S.E	t-statistics	P.value
constant	7621.37*	1388.93	5.49	0.0001
X_{ct}	-1136.52*	354.04	-3.21	0.0075
$(R^2 = 0.88), (adj R^2 = 0.85) (DW = 1.99)$				

* معنوي عند مستوى 1%.

الجدول (8) يحتوي على نتائج نموذج الانحدار الخطي المقدر لدراسة تأثير سعر الصرف على حجم الإيرادات الفلسطينية، حيث يلاحظ أن تأثير سعر الصرف على النفقات العامة كان عكسياً وذو دلالة احصائية عند مستوى 1% وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث

يتضح أن هناك علاقة عكسية بين التغير في سعر الصرف وبين إجمالي النفقات العامة الفلسطينية، فالنفقات الجارية تشكل ما نسبته 81% من إجمالي النفقات العامة وهي تصرف بالشيكال الإسرائيلي، والإيرادات العامة والمنح تأتي في معظمها من المنح والمساعدات التي في غالبيتها تجبى بالدولار الأمريكي، وهناك رسوم محلية تجبى كذلك بالدينار الأردني والدولار الأمريكي، لذا فإن ارتفاع سعر صرف الشيكال الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي وبالتبعية للدينار الأردني سوف يخفض قيمة الإيرادات العامة والمنح التي تغطي النفقات مما يزيد من قيمة تلك النفقات مقومة بالدولار الأمريكي، كذلك فإن انخفاض سعر صرف الشيكال الإسرائيلي سوف يخفض قيمة النفقات مقومة بالشيكال الإسرائيلي، وقدّر تأثير سعر الصرف بـ(1136.52) مليون شيكل، وهذا يدل على أنه كلما ارتفع سعر الصرف الاسمي للشيكال الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي بمقدار وحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي لانخفاض حجم النفقات العامة الفلسطينية بحوالي 1136.52 مليون شيكل إسرائيلي، بالإضافة لذلك فإن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت 11%، وهذا ما يشار إليه بالتباين المفسر في المتغير التابع في حين بلغت قيمة اختبار DW (1.99)، وهذا يعتبر مؤشر واضح على خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي في حدود الخطأ.

6- دالة الإيرادات المقدرة:

وأيضا بنفس الطريقة السابقة في نموذج النفقات قام الباحث بتطبيق طريقة المربعات الصغرى على متغيرات نموذج دالة الإيرادات، فلوحظ من خلال التقدير وجود مشكلة الارتباط الذاتي والتي تم التغلب عليها من خلال اخذ الفروق الاولى لمتغيرات النموذج، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (9).

$$R_t = 127.02 - 766.27X_{rt} + \varepsilon_{ct}$$

جدول رقم (9)

نتائج تقدير نموذج دالة الإيرادات

variable	Coefficient	S.E	t-statistics	P.value
constant	6240.84**	2306.18	2.71	0.0171
X_{rt}	-995.18***	562.35	-1.77	0.0985
$(R^2: 0.75) (ajd R^2: 0.71) (DW = 1.76)$				

** معنوي عند مستوى 5%.

*** معنوي عند 10%.

يتضح لنا من الجدول (9) الذي يحتوي على نتائج نموذج الانحدار الذاتي المقدر لدراسة تأثير سعر الصرف على حجم الإيرادات الفلسطينية، أن معامل المتغير المستقل في النموذج كان معنوي عند مستوي 10%، وأن إشارتها تتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث يتضح أن هناك علاقة عكسية بين التغير في سعر الصرف وبين قيمة الإيرادات الفلسطينية، حيث أن الإيرادات الفلسطينية

تأتي في معظمها من المنح والمساعدات الدولية، حيث شكلت تلك المنح والمساعدات ما نسبته 46% من إجمالي الإيرادات العامة، وتأتي تلك المنح والمساعدات في غالبيتها بالدولار الأمريكي، كذلك فهناك جزء كبير من الإيرادات المحلية يجبي بالدينار والدولار، لذا فإن ارتفاع سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي والدينار الأردني سوف يخفض تلك الإيرادات، وقد تأثر سعر الصرف بـ(995.18) مليون دولار، وهذا يدل على أنه كلما ارتفع سعر الصرف الاسمي للشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي بوحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي لانخفاض حجم الإيرادات الفلسطينية والمنح والمساعدات بحوالي 995.18 مليون دولار، بالإضافة لذلك فإن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت 71.5%، وهذا ما يشار إليه بالتباين المفسر في المتغير التابع في حين بلغت قيمة اختبار (DW=1.76)، وهذا يعتبر مؤشراً واضحاً على خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي في حدود الخطأ.

وفي النموذجين السابقين وبالتحديد نموذج النفقات ونموذج الإيرادات اللذان تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير العلاقة بينهم وذلك بسبب قلة عدد المشاهدات لهما، تم التحقق من شروط طريقة (OLS) المستخدمة في التقدير لكي يتم قبول النموذج فكانت جميع الشروط متحققة حيث اتضح لنا من خلال النتائج الموضحة بالجدول السابقة خلو النماذج المقدره من مشكلة الارتباط الذاتي، بالإضافة لأنه تم اختبار اتباع البواقي الناتجة للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution) في كلا النموذجين فقد بلغت قيمة اختبار (Jurque-Bera) لكل منهما 1.64 و 0.40 على الترتيب وكانت مستوى الدلالة المحسوبة لهاتان القمتين اكبر من 5% الامر الذي يدعم قبول الفرض العدم القائل باتباع البواقي للتوزيع الطبيعي، كما وتم التحقق من شرط تجانس حدود الخطأ (Heteroskedasticity) فكانت النتائج ايضاً تشير لتحقيق هذا الشرط فباستخدام اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) كانت قيمتي الاختبار لكل نموذج 1.62 و 1.13 على الترتيب وايضاً تشير هاتان القيمتين لقبول الفرض العدم الذي ينص على ان حدود الخطأ متجانسة، ولاختبار مساواة متوسط حدود الخطأ للصفر تم استخدام اختبار (T-test) وكانت النتائج تشير لقبول الفرض العدم وهو مساواة المتوسط للصفر لكلا النموذجين (انظر جدول 30).

رابعاً: نتائج اختبار الفرضيات:

وفقاً لنتائج التحليل القياسي السابق يتضح لنا:

- 1- بلغت مرونة سعر الصرف الحقيقي الفعلي للواردات (3.92)، وهذا لا يتفق مع النظرية الاقتصادية، وبناء على ما سبق، يتضح عدم صحة الفرضية: (سعر الصرف الحقيقي الفعلي للواردات له تأثير عكسي على إجمالي الواردات).

- 2- بلغت مرونة سعر الصرف الحقيقي الفعلي للصادرات (2.93)، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، وبناءً على ما سبق، يتضح صحة الفرضية: (سعر الصرف الحقيقي الفعلي للواردات له تأثير ايجابي على اجمالي الصادرات).
- 3- بلغت مرونة سعر الصرف الإسمي للدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي (-9.61)، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، وبناءً على ما سبق، يتضح صحة الفرضية: (توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف الإسمي ومعدل التضخم في الاراضي الفلسطينية).
- 4- بلغت مرونة سعر الصرف الحقيقي للشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار الامريكي (-1.25)، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، وبناءً على ما سبق، يتضح صحة الفرضية: (توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي).
- 5- توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف الإسمي للدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي وإجمالي النفقات العامة للسلطة الفلسطينية، وبناءً على ما سبق يتضح صحة الفرضية: (توجد علاقة عكسية بين تذبذبات سعر الصرف والنفقات العامة الفلسطينية).
- 6- توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف الإسمي للشيكل الاسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي وإجمالي الإيرادات العامة والمنح للسلطة الفلسطينية، وبناءً على ما سبق يتضح صحة الفرضية: (هناك علاقة عكسية بين تغير سعر الصرف وحجم الإيرادات العامة الفلسطينية).

النتائج والتوصيات

النتائج

- 1- تذبذب الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية، وذلك نتيجة للممارسات العسكرية الإسرائيلية التي صاحبت انتفاضة الأقصى، وسياسة الحصار الدولي التي كانت نتيجة لتشكيل حركة حماس للحكومة الفلسطينية العاشرة، وظروف الانقسام الفلسطيني.
- 2- القوة الشرائية للعملة المتداولة وتغيرات الأسعار، في مناطق السلطة الفلسطينية تتأثر بمعدلات التضخم المستورد، وبتغيرات أسعار صرف تلك العملات.
- 3- الإيرادات الفلسطينية في غالبيتها هي من المنح والمساعدات الدولية، ومن استقطاعات الضريبة على دخل العاملين في إسرائيل وضريبة التصدير والاستيراد التي تقوم إسرائيل بجبايتها نيابة عن السلطة الفلسطينية مقابل عمولة مقدارها 3%.
- 4- المساعدات الدولية والمنح تذهب بغالبها لتغطية النفقات الجارية الفلسطينية، في مقابل أن النفقات التطويرية مهمشة.
- 5- عجز الميزانية الفلسطينية من دون المنح والمساعدات كبير جدا بالنسبة لاقتصاد مبتدئ حيث يشكل العجز نسبة 20% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفترة 1994 - 2010.
- 6- عدم إصدار العملة الوطنية الفلسطينية يكلف خزينة السلطة الفلسطينية ما بين 2.116.84 و 2.822.46 مليون دولار، ويكلف الإيرادات العامة الفلسطينية حوالي 13.7% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح.
- 7- الصادرات الفلسطينية صغيرة الحجم ولا تستفيد كثيرا من انخفاض سعر الصرف وذلك يرجع لسياسة الإغلاق التي تنتهجها إسرائيل على مناطق السلطة الفلسطينية وتدميرها الممنهج للأراضي الزراعية والمنشآت الصناعية الفلسطينية، وتدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، حيث أن نسبة تغطية الصادرات للواردات الفلسطينية هي 15.49%، وهناك سبب آخر يتمثل في اتفاقية باريس الاقتصادية التي تفرض على السلطة حجم ونوعية الصادرات.
- 8- الواردات الفلسطينية كبيرة الحجم ولا تتأثر بارتفاع سعر الصرف الأجنبي، وذلك يعود لنوعية الواردات الفلسطينية التي هي بمعظمها من المواد الاستهلاكية، والمواد الخام التي تدخل في الصناعات الفلسطينية، لذا فإن حجم الواردات ينمو ولا يتأثر بتغيرات سعر الصرف، وذلك بسبب عدم وجود صناعات فلسطينية محلية تلبي حاجات الطلب المحلي على تلك السلع والخدمات المستوردة، وكذلك نتيجة للتدمير الإسرائيلي الممنهج للبنية التحتية للمنشآت الفلسطينية المنافسة، واستخدام سياسة الإغراق التي تنتهجها إسرائيل لتدمير الصناعات والمنتجات الفلسطينية المنافسة.

9- توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والناجح المحلي الحقيقي، فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي، انخفض الناجح المحلي الإجمالي الحقيقي، أي أن تخفيض قيمة سعر الصرف له تأثير انكماشى على الناجح المحلي الإجمالي، وهذه النتيجة توافق دراسة (سامية عمار، 2003)، عن تأثير سعر الصرف على الناجح المصري، ودراسة (سعيد علي، محمد أبو السعود، 2007) عن تأثير سعر الصرف الحقيقي على الناجح الحقيقي في مصر.

10- هناك علاقة طردية بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي للصادرات، وإجمالي الصادرات الفلسطينية.

11- توجد علاقة طردية بين إجمالي الواردات الفلسطينية وسعر الصرف الفعلي الحقيقي للواردات، وهذا يعني أن الواردات لا تستفيد من ارتفاع سعر الصرف، وذلك نتيجة لنوعية الواردات التي في معظمها استهلاكية ومواد خام للصناعات الفلسطينية.

12- معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية يتأثر بتغيرات سعر الصرف، فتوجد علاقة عكسية بين سعر الصرف الاسمي ومعدل التضخم، حيث أن ارتفاع سعر الصرف يعمل على ارتفاع القوة الشرائية للمواطن الفلسطيني، مما يؤدي لانخفاض معدل التضخم، والعكس صحيح عند انخفاض سعر صرف الشيكل مقابل الدولار الأمريكي، فتتخفف القوة الشرائية للمواطن الفلسطيني وينتج عن ذلك ارتفاع في معدلات التضخم.

13- توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف الإسمي والإيرادات العامة والمنح، حيث أن ارتفاع سعر الصرف الإسمي للشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي والدينار الأردني ينتج عنه انخفاض في الإيرادات العامة الفلسطينية والمنح، والعكس صحيح في حالة انخفاض سعر الصرف الإسمي للشيكل مقابل الدولار.

14- توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي على إجمالي النفقات العامة الفلسطينية، والعكس صحيح في حالة ارتفاع سعر الصرف الإسمي.

15- عدم وجود العملة يجعل سلطة النقد الفلسطينية لا تتحكم بأسعار الفائدة التي يفرضها الجهاز المصرفي على الودائع والتسهيلات، حيث أن معدل الفائدة التي تفرضه البنوك على القروض تبلغ ضعف معدلات الفائدة التي تفرضها بنوك الدول التي تصدر تلك العملات على القروض فيها، كذلك فإن معدل الفائدة على الودائع أقل مما هو مفروض على الودائع في الدول المصدرة لتلك العملات.

التوصيات

على ضوء النتائج السابقة فإن الباحث يوصي بالآتي:

- 1- ضرورة عمل سلطة النقد الفلسطينية على ترتيبات إصدار العملة الفلسطينية، وذلك لتفادي خسائر الاقتصاد الفلسطيني نتيجة عدم إصدار تلك العملة الناتج عن تقلبات أسعار صرف العملات المتداولة في مناطق السلطة الفلسطينية، كذلك الخسائر الناتجة عن عدم جني ريع الإصدار للعملات المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني، وهو ما يخسر خزينة السلطة حوالي 126.5 مليون دولار سنويا خلال فترة الدراسة.
- 2- على السلطة الفلسطينية أن تراجع الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة مع إسرائيل، وخاصة منها التجارية، وذلك بسبب إجحاف تلك الاتفاقيات بالجانب الفلسطيني وتقف عائقا في وجه تطوره، ونمو صادراته وكبر حجم وارداته.
- 3- على سلطة النقد في حال إصدار العملة أن تتبع نظام الصرف الثابت لتلك العملة مع عملة دولة مستقرة اقتصاديا، ولها علاقات تجارية مع السلطة الفلسطينية وذلك لتفادي مشكلة التضخم المالي وانخفاض قيمة تلك العملة.
- 4- على وزارة المالية أن تتبع نظام تقشفي من أجل تخفيف الاعتماد على الدول الخارجية في تمويل عجز الميزانية الفلسطينية، وتمويل نفقاتها الجارية.
- 5- على الأطراف الفلسطينية المتنازعة إنهاء الانقسام الفلسطيني، وذلك من أجل حفز النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

المراجع

أولاً: الكتب العربية:

- 1- أبو الشكر عبدالفتاح. سوق العمل في إسرائيل. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس"، 2005.
- 2- أبو صباحا سليمان. الإدارة المالية. عمان: جامعة القدس المفتوحة، 1996.
- 3- أحمد رمضان نعمة الله. النظرية الاقتصادية الكلية. الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2002.
- 4- الأشقر، أحمد. الاقتصاد الكلي. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007.
- 5- الأيوبي عمر. النقود والمصارف والنظام النقدي والمصرفي في فلسطين. حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف، 2001.
- 6- جريس، حسام. الاقتصاد الإسرائيلي "النشأة - البنية - السمات الخاصة". رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية "مدار"، 2005.
- 7- الحجار، بسام. العلاقات الاقتصادية الدولية. الاسكندرية: المؤسسة الجامعية للنشر، 2002.
- 8- حميد د. داريو وأولريك فون اريكسون. العوامل الديمغرافية ونمو الاقتصاد الفلسطيني في الأجل الطويل. نيويورك: صندوق النقد الدولي، 2001.
- 9- خليل سامي. الاقتصاد الدولي. القاهرة: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2005.
- 10- خليل سامي. النظرية الاقتصادية الكلية. القاهرة: دار النهضة العربية، 1990.
- 11- الزغموري شحادة وعبدالرازق عمر. أزمة الدينار الأردني وانعكاسها على الاقتصاد الفلسطيني. القدس: مركز العمل التنموي "معا"، 1990.
- 12- ساكر محمد العربي. محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق. الجزائر: بدون دار للنشر، 2003.
- 13- السهموري محمد. النقود والبنوك. غزة: بدون دار للنشر، 2000.
- 14- شامية، أحمد، ارشيد عبدالمعطي، الخطيب فوزي. النقود والمصارف. المجلد الطبعة الأولى. عمان: جامعة القدس المفتوحة، 1993.
- 15- الصادق علي ولطيفة عبدالوهاب، محمد، محمد حسني. نظم وسياسات أسعار الصرف. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 1997.
- 16- صادق مدحت. النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبية. القاهرة: دار غريب للنشر، 1997.
- 17- صبيح ماجد. المالية العامة، الاقتصاد الفلسطيني. عمان: جامعة القدس المفتوحة، 2007.

- 18- عبدالرازق عمر. هيكل الموازنة العامة الفلسطينية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس"، 2002.
- 19- عبدالسلام رضا. العلاقات الاقتصادية الدولية. القاهرة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2007.
- 20- عبدالعظيم، حمدي. سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة. القاهرة: حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف، 1987.
- 21- عبدالقادر، السيد. الاقتصاد الدولي - النظرية والسياسات. عمان: دار الفكر، 2011.
- 22- عبدالله سمير. الموازنة العامة من حيث توازنها ازاء النوع الاجتماعي. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس"، 2005.
- 23- عبدالله سمير. نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس"، 2005.
- 24- عطيانى نصر. الحسابات القومية، الاقتصاد الفلسطيني. عمان: جامعة القدس المفتوحة، 2007.
- 25- عطيانى نصر. القطاعات الاقتصادية، الاقتصاد الفلسطيني. عمان: جامعة القدس المفتوحة، 2007.
- 26- عطية عبدالقادر. الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2005.
- 27- عوض الله زينب. العلاقات الاقتصادية الدولية. الاسكندرية: الفتح للطباعة والنشر، 2003.
- 28- العيساوي عبدالكريم جابر. التمويل الدولي - مدخل حديث. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012.
- 29- الغالبي عبد الحسين. سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011.
- 30- فون، أولريك اريكسون. التجارة الفلسطينية: الأداء والاحتمالات والسياسات. نيويورك: صندوق النقد الدولي، 2001.
- 31- فيشر فليكس. اختيار نظام سعر الصرف في المستقبل في الضفة الغربية وقطاع غزة. نيويورك: صندوق النقد الدولي، 2001.
- 32- كجوك محي الدين. سعر الصرف في مصر. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2002.
- 33- كجوك، محي الدين، سياسة سعر الصرف في مصر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2002.

- 34- الكفري صالح. الخصائص العامة لسوق العمل الفلسطينية في الوقت الراهن. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس"، 2005.
- 35- معروف هوشيار. تحليل الاقتصاد الدولي. المجلد الطبعة الأولى. عمان: دار جرير للطباعة والنشر، 2006.
- 36- معروف هوشيار. تحليل الاقتصاد الكلي. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2005.
- 37- مكحول، باسم. مؤشرات البطالة في الراضي الفلسطينية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس"، 2005.
- 38- ملاك وسام. الظواهر النقدية على المستوى الدولي. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2001.
- 39- النفاش غازي عبدالرازق. التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية. المجلد الطبعة الثالثة. عمان: دار وائل للنشر، 2006.
- 40- الهيبي نوزاد والخشالي منجد. مقدمة في المالية الدولية. المجلد الطبعة الأولى. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007.
- 41- الوزني خالد والرفاعي أحمد. مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق. عمان: دار وائل للنشر، 2004.
- 42- اليحيى، حسن وخربوش، حسن. المالية العامة. عمان: جامعة القدس المفتوحة، 1997.
- 43- يوسف عبد النبي حسن. السياسة النقدية في إسرائيل. القاهرة: مكتبة عين شمس، 1978.

ثانياً: الرسائل والأبحاث:

- 1- أبو عجوة، محمد، دور السياسة النقدية في توجيه الاقتصاد الإسرائيلي وانعكاسها على الاقتصاد الفلسطيني، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 2006.
- 2- أبو مدله، سمير، تنمية الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في ضوء اتفاق باريس الاقتصادي- واقع وآفاق، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2008.
- 3- بخيت، حيدر نعمة، أثر عرض النقد (M1) على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي خلال المدة 1980 - 1995، البنك المركزي العراقي، 2001.
- 4- بربور، مشهور هذلول، العوامل المؤثرة في انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985 - 2006)، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008.

- 5- حميض، حنين، تأثير المقاصة على الإيرادات الضريبية في فلسطين من "1995 - 2005"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، 2006.
- 6- الزبدة، علياء، العملة الفلسطينية عبر العصور، مجلة بلسم، السنة 28، العدد 336، يونيو 2003.
- 7- زيرار، سمية وطالب، عوض، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري (1970 - 2004)، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 2، 2009.
- 8- السعدي، نيرمين، حول سياسات سعر الصرف في الدول النامية، السياسة الدولية، العدد 144، 2001.
- 9- صالح، أدباية، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1990-2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، المركز الجامعي بغرداية، 2011.
- 10- عاشور، ماجدة بنت مطيع، تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي - دراسة تطبيقية على مجموعة دول نامية للفترة 1974 - 2006، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، 2009.
- 11- عامر، وحيد، الآثار الاقتصادية لممارسات العسكرية الإسرائيلية على أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 2000 - 2002، بحوث الشرق الأوسط، العدد الرابع عشر، مارس 2004.
- 12- عباس، بلقاسم، سياسات سعر الصرف، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد 23، السنة الثانية، نوفمبر 2003.
- 13- عبدالحق، بوعتروس، أثار تخفيض قيمة العملة على الموازنة العامة للدولة - حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية - بحوث اقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة - الجزائر، العدد 31، جوان 2008.
- 14- عبدالحق، بوعتروس، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة تخفيض قيمة العملة في البلاد العربية - حالة الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد الثاني عشر، صيف 1998.
- 15- عبدالعزيز، سعيد علي وأبو السعود، محمدي فوزي، العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والنتائج الحقيقي في مصر - دراسة تحليلية قياسية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد 1، 2002.
- 16- عبدالكريم، نصر، تقييم بيئة وأداء الاقتصاد الفلسطيني في الفترة ما بين 1994 - 2007، أوراق فلسطينية، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد الأول، ربيع 2008.

- 17- عبدالله، سمير، تأثير انخفاض سعر صرف الشاقل على الاقتصاد الفلسطيني، الرائد الاقتصادي، العدد الثاني، السنة الأولى، 1990.
- 18- العقريب، كمال، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات - حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب بالبلدية، 2006.
- 19- علي، عدنان عباس، دور المحافظ الاستثمارية في تحديد سعر الصرف الأجنبي " نموذج برانسون"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 3، المجلد 29، خريف 2001.
- 20- عمار، سامية، تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد المصري، النهضة - مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، العدد السادس عشر، يوليو 2003.
- 21- العمر، حسين، تأثير عرض النقد وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي، مجلة جامعة الملك سعود، م 9 - العلوم الإدارية (2)، الرياض 1997.
- 22- عناتي، السعيد، آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها - حالة مؤسسة الملح بسكرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2006.
- 23- عودة، سيف الدين، نموذج قياسي مقترح لتقدير دوال الإنتاج والتكاليف في القطاع المصرفي الفلسطيني، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، 2007.
- 24- فيشر، ستانلي، أنظمة سعر الصرف " هل النظرية ثنائية القطب على صواب "، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، يونيو 2001.
- 25- كويرك، بيتر ج.، أنظمة سعر الصرف ودورها في مكافحة التضخم، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، العدد 1، المجلد 33، مارس 1996.
- 26- لبد، عماد سعيد، مقومات ومحاذير إصدار النقد الوطني الفلسطيني، الجامعة الإسلامية، غزة، مايو 2005.
- 27- مختار، راوية، تطبيق أنظمة سعر الصرف في البلدان النامية، السياسة الدولية، العدد 144، 2001.
- 28- نصر، الله عبدالفتاح، إصدار العملة الفلسطينية الواقع والآفاق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، 2000.
- 29- الهدهد، سوسن، التسرب المالي لدى خزينة السلطة الفلسطينية وعلاقته بالمستوردات الغير مباشرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، 2010.
- 30- اليوشع، أحمد هاشم، أزمة سياسات أسعار الصرف المربوطة ومستقبل النظام النقدي العالمي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 101، السنة السابعة والعشرون، 2001.

ثالثاً: الكتب الأجنبية:

- 1- Agung, i gusti ngrah, "Time Series Data Analysis Using Eviews", 2009, John Wiley & Sons (Asia) Pte Ltd.
- 2- Appleyard , Dennis R & Cobb, Steven, International Economics, Mc Graw – Hill, 2010
- 3- David Andolfatto, Macroeconomic " Theory and Policy "preliminary Draft, Simon Fraser University, 2005.
- 4- Gujarati: Basic, Econometrics, Fourth Edition, The McGraw–Hill Companies, 2004.
- 5- Howard Flight & Bonita Lee – Swan, All You Need To Know About Exchange Rate, Sidgwick & Jackson, London, 1994.
- 6- Kozhan, Roman, Financial Econometrics – with Eviews, Ventus publishing ApS, 2010
- 7- Paul R. Kragman & Mourice Obstfeld, International Economics Theory & Policy, Sixth Edition, 2003

رابعاً: الرسائل والأبحاث الأجنبية:

- 1- Derick Boyared, and Guglielmo Maria Caporale, Real Exchange Rate Effects on the Balance of Trade.cointegration and the Marshal – Lerner condition, University of East London, 2001.
- 2- John pippenger &Yousef Mohammed, "Price Levels and Exchange Rate: the case of Kuwait"1992.
- 3- Kara Amit and Nelson Edward, The exchange rate and inflation in UK, September 2002.
- 4- Longinus Rutasitara, Exchange Rate Regimes and Inflation in Tanzania, African Economics Research, 2004.
- 5- Malcolm F. Mcpherson, Exchange Rates and Economic Growth in Kenya: An Econometric Analysis, African Economic Policy, 2000.
- 6- Michel Dombrecht & Saed Khalil, Effective Exchange Rate Indices For Palestine, P.M.A, 2001.
- 7- Nguyen Nhat M, Purchasing Power Parity, IFM, 2005.
- 8- Paul Conway, & Aaron Drew, Ben Hunt, Alasdair Scott, Exchange rate Effect and Inflation targeting in a small open economy: a stochastic analysis using FPS, 1998.

خامساً: الدوريات:

1- إصدارات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس، المراقب الاقتصادي والاجتماعي،
2010 1999

2- الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات الحسابات القومية 1994 – 2010، مسح القوى

العاملة 1996 – 2010، مؤشر أسعار المستهلكين 1997 – 2010، بيانات التجارة

الخارجية 1994 – 2010.

- 3- سلطة النقد، التقارير السنوية، التقرير السنوي الأول 1995، التقرير السنوي الثاني 1996،
التقرير السنوي الثالث 1997، التقرير السنوي الرابع 1998، التقرير السنوي
العاشر 2005، التقرير السنوي الحادي عشر 2006، التقرير السنوي الثاني عشر 2007،
التقرير السنوي الثالث عشر 2008، التقرير السنوي الرابع عشر 2009، التقرير السنوي
2009، 2010، التقرير السنوي 2010، 2011.
- 4- وزارة المالية - فلسطين، قانون أبعاد الموازنة، 1994 - 2010.

سادساً: مواقع الانترنت:

- 1- سلطة النقد الفلسطينية www.pma.ps
2- مركز الإحصاء لفلسطيني www.pcls.gov.ps
3- معهد أبحاث الدراسات الاقتصادية الفلسطينية ماس www.pal_econ.org

الملاحق

جدول رقم (10)

النقود المتداولة في فلسطين خلال الفترة (1928-1938) بالجنيه الفلسطيني

السنة	نقود معدنية	نقود ورقية	المجموع
1928	194848	1692500	1887348
1929	201748	1585916	1787664
1930	249244	1948240	2197484
1931	284336	2088328	2372664
1932	330496	2078168	2408664
1933	333744	2487920	2821664
1934	418084	3651580	4069664
1935	517060	4809168	5326228
1936	571200	5664935	6236135
1937	532500	5093634	5626134
1938	497300	4511834	5009134

المصدر: د. عبد النبي حسن يوسف، السياسة النقدية في إسرائيل، ص 43.

- النظام النقدي والمصرفي في فلسطين أثناء الانتداب البريطاني، مجلة صامد الاقتصادي، السنة العاشرة، العدد 73 أيلول 1988.

جدول رقم (11)

التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1970-1987) بالمليون دولار

السنة	اجمالي الصادرات	اجمالي الواردات	إجمالي التجارة	الميزان التجاري	صادرات الضفة والقطاع لإسرائيل	واردات الضفة والقطاع من إسرائيل
1970	44.78	99.8	144.58	-55.02	20.9	83.2
1971	67.51	124.39	191.9	-56.88	30.4	102
1972	82.64	162.7	245.34	-80.06	40.8	138.3
1973	102.41	216	318.41	-113.59	66.7	194.4
1974	417.56	322.8	740.36	94.76	98.4	287.3
1975	195.13	407.91	603.04	-212.78	123.3	371.2
1976	225.17	435.44	660.61	-210.27	143.3	291.9
1977	253.11	509.23	762.34	-256.12	154.1	463.4
1978	266.3	453.7	720	-187.4	157.8	403.8
1979	268.29	566.55	834.84	-298.26	169	492.9
1980	221.69	661.81	883.5	-440.12	224.4	582.4
1981	396.42	738.22	1,134.64	-341.8	288.8	664.4
1982	391.09	728.53	1,119.62	-337.44	285.1	648.4
1983	376.41	783.7	1,160.11	-407.29	185.1	712.6
1984	281.35	688.77	970.12	-407.42	185.3	619.9
1985	394.95	664.44	1,059.39	-269.49	181.3	598
1986	390.22	886.44	1,276.66	-496.22	274.6	797.8
1987	381.01	1,056.26	1,437.27	-675.25	303.7	961.2

المصدر: عمر عبدالرازق، شحادة الزغموري "انعكاسات انخفاض الدينار الأردني على الاقتصاد الفلسطيني" ص 52، بالنسبة لبيانات إجمالي الصادرات والواردات فهي من احتساب الباحث.

جدول رقم (12)

نسبة القوى العاملة الفلسطينية في إسرائيل حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1970-1988)

السنة	مجموع العاملين	الزراعة %	الصناعة %	البناء %	أخرى %	نسبة العاملين في إسرائيل
1970	20.6	24.4	11.6	54.3	9.7	11.9
1975	66.3	14.3	18.4	54.4	12.9	22.4
1976	64.9	15.4	19.7	50.3	14.6	31.5
1979	74.1	14.8	22.8	46.2	16.2	34.9
1980	75.1	13.7	20.9	47.4	18	34.8
1981	75.8	12.7	18.2	51	18.1	35.1
1982	79.1	12.8	17.7	52.8	16.7	35.5
1983	87.8	12.2	18.6	50.4	18.8	37.8
1984	90.3	14.2	18	48.3	19.5	37.4
1985	89.2	15.8	17.8	47.6	18.8	36.9
1986	94.7	15.8	17.4	48	18.8	36.3
1987	108.9	14.5	18.1	45.6	21.8	39.2
1988	109.4	15.2	15.4	49.5	19.8	38.3

المصدر: عبدالفتاح أبو الشكر، سوق العمل في إسرائيل، 2006، ص58.

جدول رقم (13)

سعر صرف الشيكل مقابل الدينار خلال (1970-1989)

السنة	شيكل / دينار	نسبة التغير
1970	0.00098	
1971	0.00105	7.1
1972	0.00126	20
1973	0.00134	6.3
1974	0.00172	28.4
1975	0.00205	19.2
1976	0.00291	42
1977	0.0032	10
1978	0.00548	71.2
1979	0.00838	52.9
1980	0.01696	209.5
1981	0.03423	101.8
1982	0.06806	98.8
1983	0.15497	127.7
1984	0.80707	420.8
1985	3.1	284.1
1986	4.38	41.3
1987	4.76	8.7
1988	4.674	-1.8
1989	2.964	-36.6

المصدر: عمر عبدالرازق وشحادة الزغموري، انعكاسات انخفاض سعر صرف الدينار الأردني على الاقتصاد الفلسطيني، 1990م ص55.

جدول رقم (14)

يوضح التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ونسبة التضخم في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1970-1989)

نسبة التضخم في الأراضي الفلسطينية	نسبة التضخم	الرقم القياسي للأسعار غزة	نسبة التضخم	الرقم القياسي للأسعار الضفة بالشيكل	السنة
6.75	5.1	21.5	8.4	26.5	1970
18.85	21.9	26.2	15.8	30.7	1971
18.7	19.5	31.3	17.9	36.2	1972
24.4	27.5	39.9	21.3	43.9	1973
46.75	50.9	60.2	42.6	62.6	1974
48.5	53.7	92.5	43.3	89.7	1975
9.8	8.1	100	11.5	100	1976
53.9	51.5	151.5	56.3	156.3	1977
46.6	42.8	216.4	50.4	235.1	1978
70.25	72.4	373	68.1	395.3	1979
147.7	156	954.7	139.4	946.2	1980
111.75	109.5	2000.5	114	2025.2	1981
111	114.6	4294	107.4	4199.5	1982
145.5	151.2	10784.6	139.8	10069	1983
366.85	373	51006.8	360.7	46384.2	1984
347.1	373.6	223200	320.6	195080	1985
49.8	49.6	333900	50	292710	1986
12.05	11	370500	13.1	230930	1987
18.05	17.9	436757.4	18.2	391549.1	1988
31	31	572152.2	31	512929.3	1989

المصدر: عمر عبدالرازق، شحادة الزغموري، انعكاسات انخفاض الدينار على الاقتصاد الفلسطيني، 1990
أما التضخم في الأراضي الفلسطينية فتم حسابه من قبل الباحث.

جدول رقم (15)

التغيرات في سعر صرف الليرة والشيكال القديم مقابل الدولار وسلة العملات للفترة (1948-1977)

سعر سلة العملات	سعر الليرة مقابل الدولار	التاريخ
	0.25	1948
	0.357	1949
	1.80	1954
	3	1962
	3.5	1967
	4.20	1971
	6.12	18\6\1975
	7.10	1975\11\24
	7.24	1976-1-4
	7.67	1976-6-24
8.45	7.82	1976-8-25
8.9	7.97	1976-12-24
9.07		1977-1-17
10.78		1977-10-17

المصدر: محمد أبو عجوة، دور السياسة النقدية في توجيه الاقتصاد الاسرائيلي وانعكاسها على الاقتصاد الفلسطيني، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2006، ص66.

جدول رقم (16)

خسارة الاقتصاد الفلسطيني جراء عدم إصدار العملة الفلسطينية خلال الفترة (1994-2010)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دولار)	الخسارة في حالة (4%)	الخسارة في حالة (3%)	الإيرادات العامة والمنح	نسبة الخسارة من الإيرادات في حالة 3%	نسبة الخسارة من الإيرادات في حالة 4%
1994	3038.40	121.536	91.152	399.8	22.80	30.40
1995	3212.40	128.496	96.372	424.9	22.68	30.24
1996	3292.80	131.712	98.784	670.1	14.74	19.66
1997	3744.00	149.76	112.32	954	11.77	15.70
1998	4197.70	167.908	125.93	1084	11.62	15.49
1999	4534.90	181.396	136.05	1136	11.98	15.97
2000	4146.70	165.868	124.4	1449	8.59	11.45
2001	3810.80	152.432	114.32	1122	10.19	13.59
2002	3301.40	132.056	99.042	987	10.03	13.38
2003	3800.50	152.02	114.02	1367	8.34	11.12
2004	4198.40	167.936	125.95	1403	8.98	11.97
2005	4559.50	182.38	136.79	2006	6.82	9.09
2006	4322.30	172.892	129.67	1741	7.45	9.93
2007	4554.10	182.164	136.62	2938	4.65	6.20
2008	4878.30	195.132	146.35	3757.8	3.89	5.19
2009	5241.30	209.652	157.24	2950.4	5.33	7.11
2010	5728.00	229.12	171.84	3204.7	5.36	7.15

الجدول: من احتساب الباحث بالرجوع إلى النسبة المحتسبة لريع الإصدار من صندوق النقد الدولي، وأراء بعض الاقتصاديين في نسبة ريع الإصدار من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (17)
المالية العامة في فلسطين

	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	السنة
	3205	2951	3758	2938	1741	2006	1403	1367	987	1122	1449	1439	1398	1327	اجمالي الإيرادات والمنح
	1928	1676	1896	1642	722	1370	1050	747	295	275	939	942	868	807	صافي الإيرادات
	474	301.5	272	202	221	231	191	167	141	183	241	248	228	213	إيرادات ضريبية
	271	283.6	486	122	157	245	146	124	82	92	111	114	96	118	إيرادات غير ضريبية
	1259	1090	1137	1318	344	894	713	472	72	0	587	580	544	476	إيرادات المقاصة
	1277	1402	1978	1322	1019	636	353	620	697	849	510	497	530	520	المنح والمساعدات
	-76	-127	-116	-26	0	0	0	-16	-5	-2	0	0	0	0	ارجاعات ضريبية
	3259	3376	3488	2877	1707	2281	1528	1635	1246	1435	1668	1411	1358	1362	النفقات العامة
	2984	3190	3273	2567	1426	1994	1528	1240	994	1095	1199	937	838	862	النفقات الجارية
	1564	1467	1771	1369	658	1001	870	743	642	678	622	519	467	470	أجور ورواتب
	1156	1349	1055	663	392	649	501	324	352	417	577	418	371	392	نفقات غير الأجور
	493	466	293	262	156	258	206	123	154	189	294	234	181	202	نفقات تشغيلية
	705	829	634	401	236	391	295	201	198	228	283	184	190	190	نفقات تحويلية
	29	54	59	0	6	12	16	16	5	2	0	0	0	0	نفقات رأسمالية
	264	374	447	535	376	344	157	173	0	0	0	0	0	0	صافي الإقراض
	273	186	215	310	281	287	261	395	252	340	469	474	520	500	النفقات التطويرية
	-1331	-1700	-1592	-1235	-985	-911	-478	-888	-951	-1160	-729	-469	-490	-555	الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات
	-54	-425	270	61	34	-275	-125	-268	-259	-313	-219	28	40	-35	الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات
	1883	1731.7	1731.7	1439.3	1494	1602	1421.7	1235.7	1090	1190.6	794.8	391.5	309.4	211.7	اجمالي الدين العام
المتوسط	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	السنة
33.1	39.3	36.9	30.3	44.9	19.8	44.6	50.8	34.5	7.3	0.0	40.5	40.3	38.9	35.9	نسبة إيرادات المقاصة من اجمالي الإيرادات
56.1	65.3	65.0	60.0	80.3	47.6	65.3	67.9	63.2	24.4	0.0	62.5	61.6	62.7	59.0	نسبة إيرادات المقاصة من صافي الإيرادات
13.3	14.8	10.2	7.2	6.9	12.7	11.5	13.6	12.2	14.3	16.3	16.6	17.2	16.3	16.1	الإيرادات الضريبية من اجمالي الإيرادات
26.9	24.6	18.0	14.3	12.3	30.6	16.9	18.2	22.4	47.8	66.5	25.7	26.3	26.3	26.4	الإيرادات الضريبية من صافي الإيرادات
45.6	39.8	47.5	52.6	45.0	58.5	31.7	25.2	45.4	70.6	75.7	35.2	34.5	37.9	39.2	نسبة المساعدات من اجمالي الإيرادات
81.1	91.6	94.5	93.8	89.2	83.5	87.4	100.0	75.8	79.8	76.3	71.9	66.4	61.7	63.3	نسبة النفقات الجارية من النفقات

	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	السنة
المتوسط															
44.0	48.0	43.5	50.8	47.6	38.5	43.9	56.9	45.4	51.5	47.2	37.3	36.8	34.4	34.5	نسبة الاجور والرواتب من النفقات العامة
54.5	52.4	46.0	54.1	53.3	46.1	50.2	56.9	59.9	64.6	61.9	51.9	55.4	55.7	54.5	نسبة الاجور والرواتب من النفقات الجارية
20.1	8.4	5.5	6.2	10.8	16.5	12.6	17.1	24.2	20.2	23.7	28.1	33.6	38.3	36.7	نسبة النفقات التطويرية من النفقات العامة
29.3	35.5	40.0	30.2	23.0	23.0	28.5	32.8	19.8	28.3	29.1	34.6	29.6	27.3	28.8	نسبة نفقات غير الاجور من النفقات العامة
36.7	38.7	42.3	32.2	25.8	27.5	32.5	32.8	26.1	35.4	38.1	48.1	44.6	44.3	45.5	نسبة نفقات غير الاجور من النفقات الجارية
															معدل نمو النفقات الجارية
المتوسط	5728.0	5241.3	4878.3	4535.7	4322.3	4559.5	4198.4	3749.6	3264.1	3765.2	4118.5	4883.4	4485.8	4011.9	نتائج المحلي الاجمالي الحقيقي
45.4	56.9	64.4	71.5	63.4	39.5	50.0	36.4	43.6	38.2	38.1	40.5	28.9	30.3	33.9	نسبة النفقات العامة من الناتج
37.9	52.1	60.9	67.1	56.6	33.0	43.7	36.4	33.1	30.5	29.1	29.1	19.2	18.7	21.5	نسبة النفقات الجارية من الناتج
7.9	4.8	3.5	4.4	6.8	6.5	6.3	6.2	10.5	7.7	9.0	11.4	9.7	11.6	12.5	نسبة النفقات التطويرية من الناتج
42.7	56.0	56.3	77.0	64.8	40.3	44.0	33.4	36.5	30.2	29.8	35.2	29.5	31.2	33.1	نسبة الايرادات العامة من الناتج
23.6	33.7	32.0	38.9	36.2	16.7	30.0	25.0	19.9	9.0	7.3	22.8	19.3	19.3	20.1	نسبة صافي الايرادات من الناتج
19.5	22.3	26.7	40.5	29.1	23.6	13.9	8.4	16.5	21.4	22.5	12.4	10.2	11.8	13.0	نسبة المنح والمساعدات من الناتج
13.3	14.8	10.2	7.2	6.9	12.7	11.5	13.6	12.2	14.3	16.3	16.6	17.2	16.3	16.1	نسبة الايرادات الضريبية من اجمالي الايرادات
26.9	24.6	18.0	14.3	12.3	30.6	16.9	18.2	22.4	47.8	66.5	25.7	26.3	26.3	26.4	نسبة الايرادات الضريبية من صافي الايرادات

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية تقارير مختلفة

وزارة المالية قانون أبعاد الموازنة.

جدول رقم (18)

النفقات العامة ونسبة النمو فيها ونسبتها من الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1994-2010)

السنة	مجموع النفقات العامة	النمو في النفقات العامة	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	نسبة النفقات من الناتج المحلي الاجمالي
1994	383.9	-	3038.4	12.63
1995	492	28.16	3212.4	15.32
1996	728.2	48.01	3292.8	22.11
1997	1113	52.84	3744	29.73
1998	1194	7.28	4197.7	28.44
1999	1194	0.00	4534.9	26.33
2000	1668	39.70	4146.7	40.22
2001	1435	-13.97	3810.8	37.66
2002	1246	-13.17	3301.4	37.74
2003	1635	31.22	3800.5	43.02
2004	1528	-6.54	4198.4	36.39
2005	2281	49.28	4559.5	50.03
2006	1707	-25.16	4322.3	39.49
2007	2877	68.54	4554.1	63.17
2008	3487.7	21.23	4878.3	71.49
2009	3375.9	-3.21	5241.3	64.41
2010	3258.3	-3.48	5728	56.88

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، سلسلة التقارير، التقرير السنوي الأول، التقرير السنوي الثاني، التقرير السنوي الرابع، التقرير السنوي العاشر، التقرير السنوي الثاني عشر، التقرير السنوي الثالث عشر، التقرير الرابع عشر، التقرير السنوي 2009، التقرير السنوي 2010.

جدول رقم (19)

الإيرادات العامة ونسبة النمو فيها ونسبتها من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1994-2010)
بالمليون دولار

السنة	مجموع الإيرادات العامة والمنح	النمو في الإيرادات العامة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	نسبة الإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي
1994	399.8		3038.4	8.82
1995	424.9	25.1	3212.4	3.11
1996	670.1	245.2	3292.8	12.25
1997	954	283.9	3744	15.35
1998	1084	130	4197.7	4.38
1999	1136	52	4534.9	9.61
2000	1449	313	4146.7	22.64
2001	1122	-327	3810.8	7.16
2002	987	-135	3301.4	8.78
2003	1367	380	3800.5	19.66
2004	1403	36	4198.4	25.01
2005	2006	603	4559.5	30.05
2006	1741	-265	4322.3	16.70
2007	2938	1197	4554.1	35.48
2008	3757.8	819.8	4878.3	40.89
2009	2950.4	-807.4	5241.3	29.54
2010	3204.7	254.3	5728	33.65

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، سلسلة التقارير، التقرير السنوي الأول، التقرير السنوي الثاني، التقرير السنوي الرابع، التقرير السنوي العاشر، التقرير السنوي الثاني عشر، التقرير السنوي الثالث عشر، التقرير الرابع عشر، التقرير السنوي 2009، التقرير السنوي 2010.

جدول رقم (20)

العجز المالي للسلطة الفلسطينية ونسبته من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفترة (1994-2010)
بالمليون دولار

السنة	العجز المالي قبل المنح	العجز المالي بعد المنح	نسبة العجز من الناتج المحلي	نسبة العجز بعد المنح من الناتج المحلي
1994	-116	15.9	-3.82	0.52
1995	-392.1	-67.1	-12.21	-2.09
1996	-324.9	-58.1	-9.87	-1.76
1997	-538.4	-159	-14.38	-4.25
1998	-1010	-110	-24.06	-2.62
1999	-758	-58	-16.71	-1.28
2000	-729	-219	-17.58	-5.28
2001	-1162	-313	-30.49	-8.21
2002	-956	-259	-28.96	-7.85
2003	-888	-268	-23.37	-7.05
2004	-478	-125	-11.39	-2.98
2005	-911	-275	-19.98	-6.03
2006	-985	34	-22.79	0.79
2007	-1261	61	-27.69	1.34
2008	-1492.9	270.1	-30.60	5.54
2009	-1827.5	-425.5	-34.87	-8.12
2010	-1330.6	-53.6	-23.23	-0.94

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، سلسلة التقارير، التقرير السنوي الأول، التقرير السنوي الثاني، التقرير السنوي الرابع، التقرير السنوي العاشر، التقرير السنوي الثاني عشر، التقرير السنوي الثالث عشر، التقرير الرابع عشر، التقرير السنوي 2009، التقرير السنوي 2010.

جدول رقم (21)

يوضح إجمالي الدين العام ونسبة نموه ونصيب الفرد منها لفترة (1997-2010)

نسبة الدين العام من الناتج المحلي الحقيقي %	نصيب الفرد من الدين العام بالدولار	عدد السكان	نسبة نمو الدين الخارجي %	الدين العام الداخلي والخارجي بالمليون دولار	السنة
5.65	76.07	2,783.08		211.7	1997
7.37	107.75	2,871.57	46.15	309.4	1998
8.63	132.16	2,962.23	26.54	391.5	1999
19.17	260.31	3,053.34	103.01	794.8	2000
31.24	379.36	3,138.47	49.80	1190.6	2001
33.00	337.84	3,225.21	-8.48	1089.6	2002
32.51	372.82	3,314.51	13.41	1235.7	2003
33.86	417.24	3,407.42	15.05	1421.7	2004
35.14	456.68	3,508.13	12.69	1602.1	2005
34.56	413.57	3,612.00	-6.76	1493.8	2006
31.60	386.99	3,719.19	-3.65	1439.3	2007
35.50	452.68	3,825.51	20.32	1731.72	2008
33.04	440.05	3,935.25	0.00	1731.7	2009
32.87	465.07	4,048.40	8.73	1882.8	2010

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي العاشر، التقرير السنوي الثاني عشر، التقرير السنوي الثالث عشر، التقرير الرابع عشر، التقرير السنوي 2009، التقرير السنوي 2010.

جدول رقم (22)

إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة - سنة الأساس 2004 خلال الفترة (1994-2010) بالمليون دولار

السنة	الأراضي الفلسطينية (بالمليون دولار)	النمو (نسبة)	الضفة الغربية (بالمليون دولار)	النمو (نسبة)	قطاع غزة (بالمليون دولار)	النمو (نسبة)
1994	3038.4	-	1955	-	1083.4	-
1995	3212.4	5.73	2101.7	7.5	1110.7	2.52
1996	3292.8	2.5	2163.9	2.87	1128.9	1.61
1997	3744	13.7	2492.9	13.2	1251.1	9.77
1998	4197.7	12.12	2817.9	11.53	1379.8	9.33
1999	4534.9	8.03	3149.1	10.52	1385.8	0.43
2000	4146.7	-8.56	2928	-7.55	1218.7	-13.71
2001	3810.8	-8.1	2616	-11.93	1194.8	-2
2002	3301.4	-13.37	2234	-17.1	1067.4	-11.94
2003	3800.5	15.12	2451.9	8.89	1348.6	20.85
2004	4198.4	10.47	2807.4	12.66	1391	3.05
2005	4559.5	8.6	2876.7	2.41	1682.8	17.34
2006	4322.3	-5.2	2977.7	3.39	1344.6	-25.15
2007	4554.1	5.36	3317.2	10.23	1236.9	-8.71
2008	4878.3	7.12	3716.7	10.75	1161.6	-6.48
2009	5241.3	7.44	4071.5	9.55	1169.8	0.94
2010	5728	9.29	4381.5	7.61	1346.6	15.11
متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة-سنة الأساس 2004						
99-95		8.41		9.13		4.73
03-00		-3.72		-6.92		-1.7
10-04		6.15		0.09		-0.59

المصدر: من عام (1994-2009) من الموقع الإلكتروني لمركز الإحصاء المركزي الفلسطيني من خلال الرابط

التالي: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/NationalAccounts/B1Aconstant.htm

أما عام 2010 من خلال الرابط التالي:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/NationalAccounts/2010GDPA.htm

جدول رقم (23)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 2004
خلال الفترة (1995-2010)

الخدمات وفروع أخرى %	الإتشاءات %	الصناعة %	الزراعة %	السنة
62.2	5.4	20.8	11.6	1995
62.7	6.9	17.2	13.2	1996
67.8	6.3	15.6	10.3	1997
67.4	7.2	15.1	9.3	1998
64.1	11.6	15	8.6	1999
70.3	7.2	13.9	7.8	2000
70.9	4.2	17.1	6.8	2001
73.6	2.9	17.2	6.3	2002
72.1	3.8	17.5	6.6	2003
70.1	5.7	17.1	7.1	2004
71	6.8	17	5.2	2005
72.2	7.2	15	5.6	2006
72.2	6.6	15.3	5.5	2007
72.1	6.4	15.6	5.9	2008
72.7	7.4	14.3	5.6	2009
72.2	9.2	12.3	6.3	2010
68.75	6.42	16.24	8.17	المتوسطات

المصدر: من عام 1995-2009 موقع مركز الإحصاء الفلسطيني المركزي من خلال الرابط التالي:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/NationalAccounts/B1percents.htm

أما عام 2010، من خلال الرابط التالي:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/NationalAccounts/PercentContrib2010%20A.htm

المصدر: عام 1994-2009، موقع مركز الإحصاء الفلسطيني من خلال الرابط التالي:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/NationalAccounts/percapitacon.htm

جدول رقم (24)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في الاراضي الفلسطينية - سنة الاساس 2004

خلال الفترة (1994-2010)

النمو (نسبة)	قطاع غزة (بالدولار الأمريكي)	النمو (نسبة)	الضفة الغربية (بالدولار الأمريكي)	النمو (نسبة)	الأراضي الفلسطينية (بالدولار الأمريكي)	السنة
-	1327.20	-	1474.50	-	1418.4	1994
-5.21	1258.00	0.56	1482.70	-1.54	1396.50	1995
-4.34	1203.40	-2.70	1442.70	-3.29	1350.60	1996
4.43	1256.70	9.42	1578.60	7.67	1454.20	1997
6.31	1336.00	9.59	1730.00	8.45	1577.10	1998
-3.15	1293.90	8.39	1875.10	4.55	1648.80	1999
-15.1	1098.20	-9.75	1692.20	-11.44	1460.10	2000
-5.05	1042.70	-13	1471.50	-10.73	1303.50	2001
13.46	902.4	-16.9	1223.50	-15.83	1097.20	2002
22.38	1104.40	6.86	1307.40	11.86	1227.30	2003
-0.12	1103.10	11.45	1457.10	7.31	1317.00	2004
16.95	1290.10	-0.41	1451.10	5.33	1387.20	2005
-22.8	996.5	0.60	1459.80	-8.06	1275.40	2006
-11.1	886.2	8.27	1580.50	2.18	1303.20	2007
-8.99	806.5	9.05	1723.60	4.07	1356.30	2008
-2.44	786.8	6.63	1837.8	4.38	1415.7	2009
11.43	876.7	4.72	1924.6	6.12	1502.4	2010
-1.89		2.05		0.69		المتوسطات

المصدر: عام 1994-2009، موقع مركز الإحصاء الفلسطيني من خلال الرابط التالي:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/NationalAccounts/percapitacon.htm

أما عام 2010 من خلال الرابط التالي:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/NationalAccounts/2010percapita%20A.htm

جدول رقم (25)

توزيع الافراد 15 فأكثر في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2010)

السنة	عدد السكان (بآلاف)	نسبة الأفراد فوق 15 سنة (%)	نسبة القوى العاملة المشاركة (%)	عمالة تامة (%)	عمالة محدودة (%)
1995	2,556.90	51.63	39	60.7	21.1
1996	2,706.89	51.68	40	64.3	11.9
1997	2,783.08	53.14	40.5	70.4	9.3
1998	2,871.57	53.59	41.4	79.1	6.5
1999	2,962.23	54.15	41.6	82.8	5.4
2000	3,053.34	54.86	41.5	80.9	5
2001	3,138.47	55.57	38.7	70.9	3.9
2002	3,225.21	56.49	38.1	64.4	4.3
2003	3,314.51	56.75	40.3	68.2	6.2
2004	3,407.42	57.35	40.4	66.8	6.4
2005	3,508.13	57.89	40.7	69.9	6.6
2006	3,612.00	54.54	41.3	68.5	7.9
2007	3,719.19	54.45	41.9	70.5	8
2008	3,825.51	55.37	41.3	67.4	6.6
2009	3,935.25	58.14	41.6	69.5	5.9
2010	4,048.40	58.69	41.05	69.2	7.1

المصدر: الموقع الالكتروني لسلطة النقد الفلسطينية، من خلال الرابط التالي:

http://www.pma.ps/index.php?option=com_content&view=article&id=73&Itemid=89&lang=en

نقلا عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

جدول رقم (26)

نسبة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1995-2010)

السنة	الزراعة %	الصناعة %	البناء %	الخدمات وفروع أخرى %
1995	12.7	18	19.2	50.1
1996	14.2	16.8	16.8	52.2
1997	13.1	16.4	18.4	52.1
1998	12.1	15.9	22	50
1999	12.6	15.5	22.1	49.8
2000	14.1	14.2	19.4	52.3
2001	12.2	13.8	14.2	59.8
2002	15.3	12.7	10.7	61.3
2003	16.2	12.5	12.9	58.4
2004	16.4	12.6	11.5	59.5
2005	15	12.9	12.8	59.3
2006	16.7	12.3	11	60
2007	16.1	12.5	10.9	60.5
2008	14.1	12.3	10.7	62.9
2009	11.8	12.1	11.7	64.4
2010	11.8	11.4	13.2	63.6
المتوسط	14.03	13.87	14.84	57.26

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي مسح القوى العاملة الفلسطينية
الأعداد من (1996-2010).

جدول رقم (27)

نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2010)

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
1995	13.9	29.4	18.2
1996	19.6	32.5	23.8
1997	17.3	26.8	20.3
1998	11.5	20.9	14.4
1999	9.5	16.9	11.8
2000	12.2	18.9	14.3
2001	21.6	34	25.3
2002	28.2	37.9	31.2
2003	23.7	29.1	25.5
2004	22.8	35.3	26.8
2005	20.4	30.3	23.5
2006	18.8	34.8	23.7
2007	17.9	29.7	21.7
2008	19.7	40.6	26.6
2009	17.8	38.6	24.5
2010	17.2	37.8	23.7
المتوسطات	18.26	30.84	22.21

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي مسح القوى العاملة الفلسطينية الأعداد من (1996-2010).

جدول رقم (28)

متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيقل الإسرائيلي والعلاقة بين التغيير في القوة الشرائية وكل من التضخم، ومعدل التغيير في سعر الصرف في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1996-2010)

السنة	سعر صرف الدولار مقابل الشيقل	معدل التغيير في سعر صرف الدولار مقابل الشيقل	التضخم	التغيير في القوة الشرائية للدولار
1995	3.73	-	10.8	-
1996	3.92	3.9	7.6	-3.7
1997	3.47	9.1	7.62	1.5
1998	3.81	9.8	5.58	4.2
1999	4.15	8.9	5.54	3.4
2000	4.08	-1.7	2.8	-4.5
2001	4.20	3.2	1.23	2
2002	4.74	12.6	5.4	7.2
2003	4.56	-3.8	4.2	-8
2004	4.48	-1.7	2.9	-4.6
2005	4.49	0.2	4.11	-3.9
2006	4.46	-0.6	3.84	-4.4
2007	4.11	-7.9	1.85	-9.7
2008	3.60	-12.4	9.89	-22.3
2009	3.92	8.8	2.75	6.1
2010	3.73	-4.8	3.75	-8.5

المصدر: سعر صرف الدولار مقابل الشيقل، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، خدمات الجمهور والتضخم، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، النشرة السنوية، الأعداد (1997-2010)، معدل التغيير في سعر صرف الدولار مقابل الشيقل والتغيير في القوة الشرائية للدولار من احتساب الباحث.

جدول رقم (29)

التجارة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة (1994-2010)

السنة	إجمالي قيمة الواردات	إجمالي قيمة الصادرات	صافي الميزان التجاري	الناتج المحلي الحقيقي	نسبة الصادرات من الناتج المحلي	نسبة الواردات من الناتج المحلي	نسبة العجز من الناتج المحلي	نسبة تغطية الصادرات للواردات
1994	1126	164	-962	3038.4	5.40	37.06	-31.66	23.77
1995	1,658.1910	394.177	-1264.014	3212.4	12.27	51.62	-39.35	16.84
1996	2,016.0560	339.467	-1676.589	3292.8	10.31	61.23	-50.92	16.01
1997	2,388.5610	382.423	-2006.138	3744	10.21	63.80	-53.58	16.62
1998	2,375.1020	394.846	-1980.256	4197.7	9.41	56.58	-47.17	12.38
1999	3,007.2270	372.148	-2635.079	4534.9	8.21	66.31	-58.11	16.82
2000	2,382.8070	400.857	-1981.950	4146.7	9.67	57.46	-47.80	14.28
2001	2,033.6470	290.349	-1743.298	3810.8	7.62	53.37	-45.75	15.89
2002	1,515.6080	240.867	-1274.741	3301.4	7.30	45.91	-38.61	15.54
2003	1,800.2680	279.680	-1520.588	3800.5	7.36	47.37	-40.01	13.18
2004	2,373.2480	312.688	-2060.560	4198.4	7.45	56.53	-49.08	12.57
2005	2,667.5920	335.443	-2332.149	4559.5	7.36	58.51	-51.15	13.29
2006	2,758.726	366.709	-2392.017	4322.3	8.48	63.83	-55.34	15.62
2007	3,284.035	512.979	-2771.056	4554.1	11.26	72.11	-60.85	16.11
2008	3,466.168	558.446	-2907.722	4878.3	11.45	71.05	-59.61	14.40
2009	3,600.785	518.355	-3082.430	5241.3	9.89	68.70	-58.81	14.54
2010	3,958.512	575.513	-3382.999	5728	10.05	69.11	-59.06	14.62

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير التجارة الخارجية للسنوات 1994-2010. أما بالنسبة لنسبة تغطية الصادرات للواردات من احتساب الباحث.

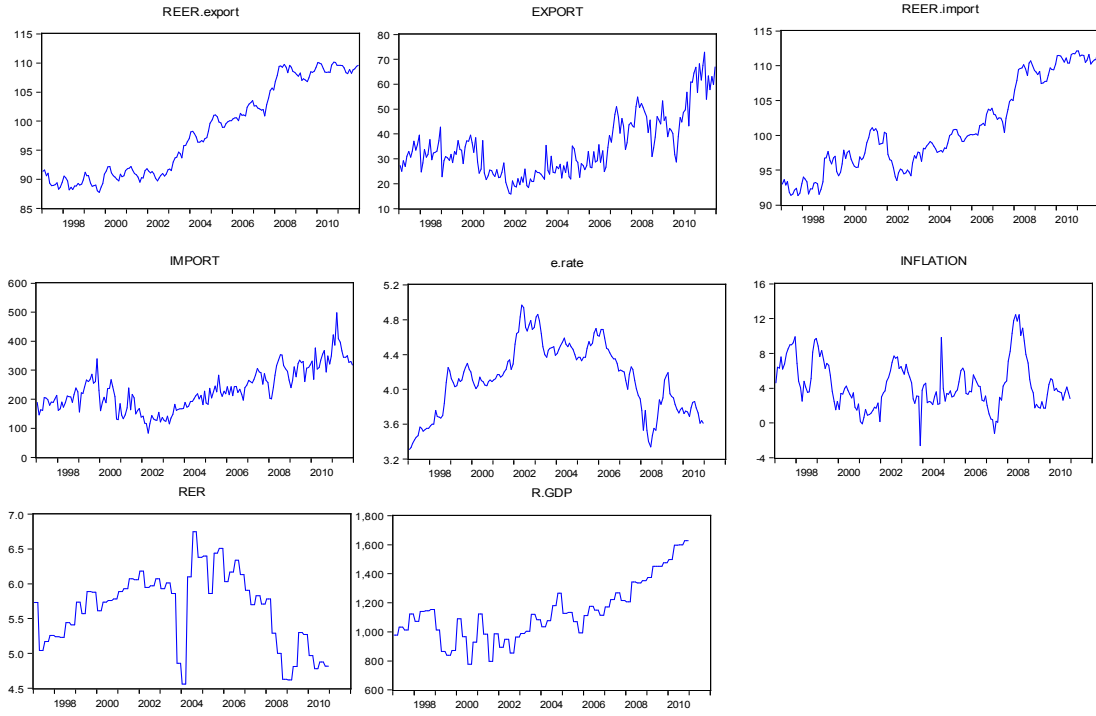
جدول رقم (30)

نتائج اختبار شروط طريقة المربعات الصغرى

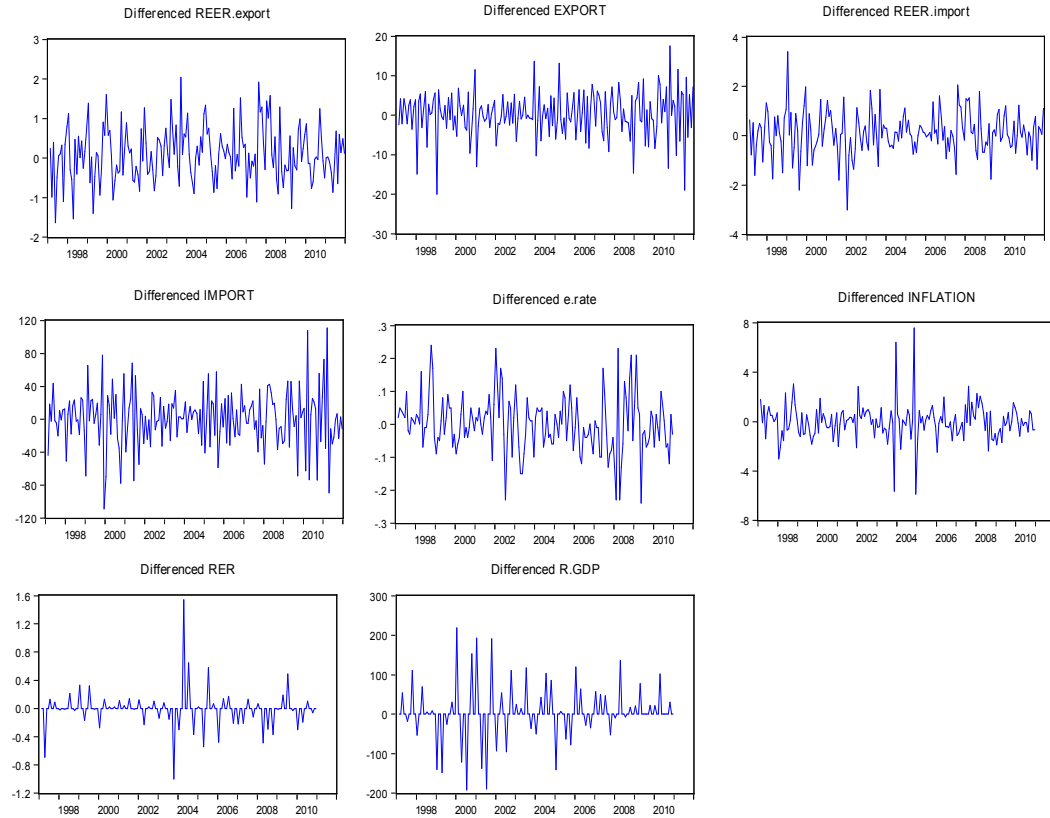
دالة الإيرادات		دالة النفقات		الاختبار
الاحتمال	القيمة	الاحتمال	القيمة	
0.82	0.40	0.44	1.65	Jurqe-Bera
0.84	0.17	0.68	0.39	LM
0.30	1.13	0.22	1.62	Breusch-Pagan-Godfrey
1	0.00	1	0.00	T

المصدر: نتائج الدراسة القياسية.

شكل رقم (17)
السلاسل الزمنية في المستوى (Level)



شكل رقم (18)
السلاسل الزمنية في الفرق الأول



بيانات الدراسة القياسية

جدول رقم (31)

بيانات نماذج السلاسل الزمنية

التضخم	الواردات	الصادرات	سعر الصرف الاسمي	سعر الصرف الفعلي الحقيقي للواردات	سعر الصرف الفعلي الحقيقي للصادرات	التاريخ
4.6	189.2	27.4	3.31	93.01	91.33	1997-01-01
6.4	145.3	25	3.33	93.65	91.58	1997-02-01
6.3	163.9	29.2	3.38	92.87	90.59	1997-03-01
7.6	161.5	27	3.42	93.4	90.99	1997-04-01
6.2	205.3	31.1	3.45	91.8	89.35	1997-05-01
6.8	203.9	32.9	3.47	91.41	88.87	1997-06-01
8	199.3	30.7	3.57	91.6	88.93	1997-07-01
8.5	179	33.2	3.55	92.1	89.04	1997-08-01
9	189.7	37.1	3.52	92.43	89.37	1997-09-01
9	188.9	33.5	3.54	91.36	88.27	1997-10-01
9.2	200.1	35.7	3.55	91.71	88.62	1997-11-01
9.9	212.5	39.6	3.55	93.04	89.41	1997-12-01
6.87	161.4	24.7	3.58	94.01	90.54	1998-01-01
4.79	167.5	28.3	3.6	93.74	90.24	1998-02-01
4.04	189.7	33.7	3.6	93.34	89.7	1998-03-01
2.5	171.7	30.6	3.76	91.59	88.16	1998-04-01
4.8	188.1	31.8	3.69	92.35	88.63	1998-05-01
4.11	211.3	37.8	3.68	92.35	88.23	1998-06-01
3.51	208.8	29.7	3.67	93.16	88.78	1998-07-01
3.59	208.1	32.4	3.7	93.26	88.79	1998-08-01
5.13	189.3	32.6	3.84	93.05	89.22	1998-09-01
8.16	215.2	33.2	4.08	91.55	88.96	1998-10-01
9.52	238.6	37.2	4.25	92.26	89.13	1998-11-01
9.73	225.4	42.8	4.21	93.33	89.83	1998-12-01
8.84	156.24	22.78	4.12	96.73	91.22	1999-01-01
7.62	221.71	29.18	4.08	96.76	90.6	1999-02-01
8.31	219.68	30.83	4.03	97.7	90.62	1999-03-01
7.25	242.26	30.43	4.04	96.39	89.22	1999-04-01
6.28	266.4	29.32	4.12	95.91	88.75	1999-05-01
6.83	261.34	31.78	4.09	96.81	88.89	1999-06-01
6.61	267.27	28.47	4.11	97.01	88.95	1999-07-01
5.51	286.61	32.91	4.2	94.81	88.01	1999-08-01
3.66	255.15	31.83	4.25	94.18	87.74	1999-09-01
2.45	261.23	37.4	4.3	94.7	88.65	1999-10-01
1.5	339.03	33.71	4.23	95.91	89.23	1999-11-01
2.48	230.31	33.5	4.2	97.88	90.83	1999-12-01
1.55	160.48	28.1	4.11	96.67	91.41	2000-01-01
3.41	189.34	34.86	4.05	97.56	92.11	2000-02-01
3.33	206.41	37.24	4.01	97.8	92.17	2000-03-01
3.97	187.85	37.11	4.04	96.6	91.11	2000-04-01
4.22	236.21	39.61	4.14	96.02	90.55	2000-05-01
3.78	237.42	36.48	4.1	95.59	90.37	2000-06-01
3.27	267.52	32.64	4.09	95.37	89.99	2000-07-01

التاريخ	سعر الصرف الفعلي للصادرات	سعر الصرف الفعلي للواردات	سعر الصرف الاسمي	الصادرات	الواردات	التضخم
2000-08-01	89.66	95.43	4.05	38.49	243.8	2.86
2000-09-01	90.83	96.9	4.04	28.82	208.91	3.45
2000-10-01	90.4	96.47	4.09	24.26	131.18	1.82
2000-11-01	90.6	96.76	4.11	25.87	129.32	1.48
2000-12-01	91.49	97.49	4.09	37.37	184.38	2.18
2001-01-01	91.79	98.92	4.11	24.33	144.47	0.16
2001-02-01	91.92	99.7	4.12	21.63	132.47	-0.08
2001-03-01	92.15	100.72	4.17	23.12	146.01	0.64
2001-04-01	91.58	101.07	4.17	25.52	170.56	1.54
2001-05-01	90.98	100.68	4.14	25.3	238.55	0.89
2001-06-01	90.77	100.97	4.16	23.74	163.91	0.97
2001-07-01	90.35	100.53	4.2	22.93	216.72	1.13
2001-08-01	89.51	98.73	4.23	25.6	203.81	1.47
2001-09-01	90.25	98.78	4.32	22.47	149.02	1.79
2001-10-01	90.18	98.89	4.34	22.67	161.95	1.7
2001-11-01	91.45	100.45	4.23	24.65	167.95	2.27
2001-12-01	91.83	100.27	4.29	28.4	138.23	0.15
2002-01-01	91.42	97.27	4.52	20.59	141.67	2.98
2002-02-01	91.09	96.47	4.64	18.53	117.02	3.46
2002-03-01	91.26	96.4	4.66	16.18	116.32	3.69
2002-04-01	90.97	95.4	4.83	15.92	82.71	4.8
2002-05-01	90.14	94.05	4.97	21.12	115.35	5.22
2002-06-01	89.69	93.52	4.94	19.09	143.77	6.02
2002-07-01	90.21	94.65	4.71	18.72	130.93	6.98
2002-08-01	90.67	95.18	4.67	22.03	128.23	7.67
2002-09-01	90.97	95.05	4.74	19.54	127.36	7.43
2002-10-01	90.53	94.46	4.79	22.64	154	7.59
2002-11-01	90.86	94.63	4.69	20.63	121.44	6.26
2002-12-01	91.62	95.02	4.71	25.89	136.83	6.48
2003-01-01	91.72	94.76	4.83	19.26	126.02	6.03
2003-02-01	91.48	94.18	4.86	18.36	123.47	5.61
2003-03-01	92.96	96.02	4.79	21.84	141.77	6.73
2003-04-01	93.69	97.12	4.64	20.86	115.68	5.8
2003-05-01	93.79	96.75	4.49	20.84	134.49	5.27
2003-06-01	94.63	97.61	4.4	25.34	148.07	4.62
2003-07-01	94.41	97.52	4.37	24.54	182.88	2.77
2003-08-01	93.7	96.28	4.45	24.54	161.46	2.25
2003-09-01	95.75	98.15	4.47	23.82	164.33	3.12
2003-10-01	95.84	98.06	4.48	23.01	166.89	3.04
2003-11-01	96.45	98.5	4.49	21.83	167.32	-2.61
2003-12-01	96.99	98.81	4.39	35.45	167.89	3.78
2004-01-01	98.13	99.12	4.41	25.18	188.76	4.36
2004-02-01	98.22	98.9	4.46	23.86	172.86	4.57
2004-03-01	97.85	98.45	4.5	31.05	176.33	2.32
2004-04-01	97.23	98.06	4.54	24.56	191.87	2.45
2004-05-01	96.33	97.55	4.59	24.31	191.57	2.39
2004-06-01	96.33	97.7	4.52	26.93	200.23	2.09
2004-07-01	96.63	97.84	4.49	26.06	211.49	3.06

التاريخ	سعر الصرف الفعلي للصادرات	سعر الصرف الفعلي للواردات	سعر الصرف الاسمي	الصادرات	الواردات	التضخم
2004-08-01	96.45	97.62	4.53	27.81	218.45	3.59
2004-09-01	96.99	98.2	4.49	22.36	200.91	2.16
2004-10-01	97.14	98.12	4.46	27.2	212.54	2.23
2004-11-01	98.26	98.89	4.4	24.52	181.13	9.81
2004-12-01	99.6	100.01	4.34	28.82	227.11	3.93
2005-01-01	100.21	100.16	4.37	22.73	186.05	2.5
2005-02-01	100.96	100.79	4.37	21.98	181.84	3.4
2005-03-01	101.05	100.86	4.33	35.11	237.31	3.3
2005-04-01	100.71	100.83	4.37	33.98	203.83	3.7
2005-05-01	99.85	100.08	4.37	29.33	226.13	3
2005-06-01	99.66	99.82	4.47	28.59	244.88	3.1
2005-07-01	98.89	99.13	4.55	22.53	225.24	3.6
2005-08-01	98.97	99.13	4.5	28.1	282.95	3.8
2005-09-01	99.59	99.55	4.53	27.31	224.13	4.7
2005-10-01	99.89	99.88	4.65	25.59	209.09	6
2005-11-01	100.07	100.03	4.7	27.25	227.72	6.3
2005-12-01	100.05	100.14	4.62	32.94	218.44	5.9
2006-01-01	100.4	100.09	4.61	26.68	243.32	3.41
2006-02-01	100.54	100.11	4.69	26.42	214.65	3.28
2006-03-01	100.57	100.24	4.69	32.82	243.39	3.67
2006-04-01	100.05	100.04	4.59	28.7	211.81	3.56
2006-05-01	101.31	101.41	4.47	29.3	243.48	5.53
2006-06-01	100.99	101.51	4.46	35.6	244.18	5.14
2006-07-01	101.08	101.74	4.42	28.52	222.93	4.72
2006-08-01	100.88	101.41	4.38	33.21	234.22	4.23
2006-09-01	102.41	103.02	4.35	24.91	216.23	4.2
2006-10-01	102.93	103.75	4.35	26.72	197.02	2.64
2006-11-01	103.2	103.57	4.3	34.49	239.27	2.53
2006-12-01	103.55	103.93	4.21	39.34	248.19	3.11
2007-01-01	102.56	103	4.22	36.65	264.8	1.98
2007-02-01	102.68	102.92	4.21	42.76	260.3	1.02
2007-03-01	102.18	102.29	4.2	47.88	255.5	0.46
2007-04-01	102.1	102.5	4.1	51	267.12	0.37
2007-05-01	101.9	102.47	4	46.76	283.21	-1.19
2007-06-01	102	101.98	4.17	40.28	305.53	0.18
2007-07-01	100.89	100.41	4.26	46.17	293.42	0.09
2007-08-01	102.81	102.47	4.23	43.07	291.36	2.95
2007-09-01	103.98	103.71	4.1	33.82	251.46	2.65
2007-10-01	105.27	104.87	4.01	36.48	288.11	4.22
2007-11-01	105.65	105.2	3.93	43.63	265.44	4.67
2007-12-01	105.36	105.02	3.89	44.49	257.79	4.85
2008-01-01	106.8	106.51	3.76	43.32	203.19	7.12
2008-02-01	107.82	107.93	3.53	42.76	200.26	8.24
2008-03-01	109.4	109.46	3.76	51.02	240.87	10.31
2008-04-01	109.48	109.61	3.53	54.82	283.27	11.78
2008-05-01	109.24	109.69	3.4	50.64	315.95	12.43
2008-06-01	109.78	110.15	3.34	52.23	333.96	11.69
2008-07-01	109.23	109.55	3.47	50.71	353.31	12.43

التاريخ	سعر الصرف الفعلي الحقيقي للصادرات	سعر الصرف الفعلي الحقيقي للواردات	سعر الصرف الاسمي	الصادرات	الواردات	التضخم
2008-08-01	108.32	108.59	3.55	48.99	352.78	10.05
2008-09-01	109.61	110.39	3.53	47.1	315.99	10.89
2008-10-01	109.26	110.7	3.67	40.53	304.65	9.43
2008-11-01	108.52	110.02	3.88	45.52	295.81	7.88
2008-12-01	108.34	109.35	3.83	30.82	266.14	6.89
2009-01-01	108.02	109.1	3.9	34.43	240.02	5
2009-02-01	107.71	108.72	4.11	38.78	264.37	4.02
2009-03-01	108.27	109.2	4.16	47.06	310.67	3.45
2009-04-01	106.99	107.44	4.19	45.73	276.69	1.74
2009-05-01	107.25	107.56	3.95	44.04	322.7	2.15
2009-06-01	107.06	107.79	3.92	53.23	334.47	1.81
2009-07-01	106.76	107.78	3.9	45.5	325.66	1.71
2009-08-01	107.48	108.64	3.83	46.85	330.01	2.44
2009-09-01	108.47	109.71	3.77	38.87	261.13	1.69
2009-10-01	108.38	109.48	3.73	42.31	307.27	1.69
2009-11-01	108.62	109.43	3.77	41.44	309.49	3.24
2009-12-01	109.21	110.24	3.79	40.13	318.33	4.4
2010-01-01	110.08	111.45	3.72	31.71	331.66	5.09
2010-02-01	109.94	111.49	3.75	28.82	268.95	4.93
2010-03-01	109.8	111.4	3.74	38.92	376.64	3.74
2010-04-01	109.03	110.92	3.69	46.68	303.18	3.99
2010-05-01	108.42	110.5	3.79	44.8	308.54	3.65
2010-06-01	108.39	111.09	3.85	48.74	333.88	3.56
2010-07-01	108.42	110.39	3.86	49.66	354.88	3.46
2010-08-01	108.38	110.4	3.79	56.77	367.38	2.62
2010-09-01	109.63	111.64	3.73	43.32	293.69	3.48
2010-10-01	110.15	111.79	3.61	60.87	349.29	4.12
2010-11-01	110.08	111.73	3.64	60.75	321.84	3.46
2010-12-01	109.58	112.16	3.61	64.48	349.07	2.81
2011-01-01	109.59	112.16		66.75	421.66	
2011-02-01	109.62	111.39		56.59	386.21	
2011-03-01	109.54	111.54		68.24	497.29	
2011-04-01	109.18	111.48		61.65	408.06	
2011-05-01	108.31	110.48		67.68	396.37	
2011-06-01	108.18	110.82		72.85	366.49	
2011-07-01	108.86	111.6		53.86	344.65	
2011-08-01	108.21	110.24		63.39	344.31	
2011-09-01	108.81	110.6		57.83	350.71	
2011-10-01	108.95	110.85		63	327.46	
2011-11-01	109.44	110.91		59.84	330.07	
2011-12-01	109.56	112.01		66.94	318.13	

المصدر: بيانات الصادرات والواردات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تقارير التجارة الخارجية خلال الفترة 1994-2011
بيانات التضخم تم حسابها بواسطة الباحث اعتمادا على بيانات مؤشر اسعار المستهلكين الصادر عن المركز الاحصاء الفلسطيني تبعا لسنة الأساس 1996.

بيانات سعر الصرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

سعر الصرف الفعلي الحقيقي للصادرات والواردات سلطة النقد الفلسطينية.

جدول رقم (32)

بيانات نموذج الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

الناتج المحلي الاجمالي	سعر الصرف الحقيقي	date	الناتج المحلي الاجمالي	سعر الصرف الحقيقي	date
1034.9	4.56	2004-01-01	977.8	5.73	1997-01-01
1077.3	6.1	2004-04-01	1032	5.04	1997-04-01
1180.8	6.75	2004-07-01	1013.8	5.17	1997-07-01
1266.5	6.38	2004-10-01	1124.4	5.26	1997-10-01
1126	6.4	2005-01-01	1071.4	5.24	1998-01-01
1132.9	5.86	2005-04-01	1140.5	5.23	1998-04-01
1070.4	6.44	2005-07-01	1145.7	5.44	1998-07-01
993	6.51	2005-10-01	1153.8	5.41	1998-10-01
1113.2	6.03	2006-01-01	1013.5	5.74	1999-01-01
1177.1	6.17	2006-04-01	865.1	5.57	1999-04-01
1149.3	6.34	2006-07-01	839.7	5.89	1999-07-01
1114.5	6.13	2006-10-01	870.1	5.88	1999-10-01
1171.7	5.91	2007-01-01	1089	5.61	2000-01-01
1221.8	5.7	2007-04-01	967.6	5.74	2000-04-01
1268.5	5.83	2007-07-01	776	5.76	2000-07-01
1216.3	5.71	2007-10-01	929.1	5.78	2000-10-01
1207.3	5.78	2008-01-01	1122.4	5.89	2001-01-01
1342.9	5.29	2008-04-01	984.9	5.93	2001-04-01
1335.9	5	2008-07-01	795.4	6.07	2001-07-01
1353.2	4.63	2008-10-01	986.8	6.06	2001-10-01
1374.5	4.62	2009-01-01	893.6	6.18	2002-01-01
1452.3	4.81	2009-04-01	947.6	5.95	2002-04-01
1452.3	5.3	2009-07-01	853	5.97	2002-07-01
1474.6	5.27	2009-10-01	963.6	6.07	2002-10-01
1496.4	4.97	2010-01-01	988.9	5.93	2003-01-01
1598.2	4.78	2010-04-01	1003.8	6.01	2003-04-01
1599	4.88	2010-07-01	1120.9	5.86	2003-07-01
1629.4	4.82	2010-10-01	1084.8	4.86	2003-10-01

المصدر: بيانات الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الربعي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (بيانات غير منشورة).

سعر الصرف الحقيقي تم حسابه واسطة الباحث بناء على المعادلة الموجودة في ص 103.

جدول رقم (33)

بيانات نماذج الانحدار البسيط

السنة	النفقات	الايرادات	سعر الصرف الاسمي
1994	383.9	399.8	3.02
1995	492	424.9	3.06
1996	728.2	670.1	3.18
1997	1362	1372	3.47
1998	1358	1398	3.81
1999	1411	1439	4.15
2000	1668	1449	4.08
2001	1435	1122	4.21
2002	1246	987	4.47
2003	1635	1367	4.56
2004	1528	1403	4.48
2005	2281	2006	4.49
2006	1707	1741	4.46
2007	2877	2938	4.11
2008	3488	3758	3.6
2009	3376	2951	3.92
2010	3259	3205	3.73
2011	3260.5	2176.1	3.52

المصدر: وزارة المالية قانون ابعاد الموازنة، سلطة النقد التقارير السنوية.